

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

7 - كتاب: الحج (1)

1 - باب: الحج وفضله

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ (2) مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴿٩٦﴾ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ عَنَى الْعَالَمِينَ ﴿٩٧﴾ قُلْ يَتَاهَلِ الْكُتُبِ لِمَ تُكْفَرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٨﴾ (3).

تَعْرِيفُهُ: هُوَ قُضْدُ مَكَّةَ، لِأَدَاءِ عِبَادَةِ الطَّوَافِ. وَالسَّعْيِ وَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، وَسَائِرِ الْمَنَاسِكِ، اسْتِجَابَةَ لِأَمْرِ اللَّهِ، وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِهِ. وَهُوَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْخَمْسَةِ، وَفَرَضٌ مِنَ الْفَرَائِضِ الَّتِي عَلِمَتْ مِنَ الدِّينِ بِالصَّرُورَةِ. فَلَوْ أَنْكَرَ وَجُوبَهُ مُنْكَرٌ كَفَرَ وَارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ. وَالْمُخْتَارُ لَدَى جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، أَنَّ إِجَابَتَهُ كَانَ سَنَةً سِتًّا بَعْدَ الْهِجْرَةِ، لِأَنَّهُ نَزَلَ فِيهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتَيْنَا الْحَجَّ وَالْمَبْرَةَ لِلَّهِ﴾ (4). وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْإِتْمَامَ يُرَادُ بِهِ ابْتِدَاءُ الْفَرَضِ.

وَوُيُودُ هَذَا قِرَاءَةُ عُلُقَمَةَ، وَمَسْرُوقٍ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: «وَأَقِيمُوا» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ (5) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ. وَرَجَّحَ ابْنُ الْقَيْمِ (6)، أَنَّ افْتِرَاضَ الْحَجِّ كَانَ سَنَةً تِسْعٍ أَوْ عَشْرٍ.

فُضِّلُهُ: رَعَبَ الشَّارِعُ فِي آدَاءِ فَرِيضَةِ الْحَجِّ، وَإِلَيْكَ بَعْضُ مَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ:

1 - فصل: مَا جَاءَ فِي أَنَّهُ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سُئِلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ».

- (1) تخريجات كتاب الحج من فقه السنة المغني: (3) سورة عمران، الآيتان: 96 - 97.
 (4) سورة البقرة، الآية: 196.
 (5) أخرجه الطبراني في «التفسير» (الحديث: 207 / 2).
 (6) زاد المعاد في هدي خير العباد: ص 262.
 (2) بيعة: أي بمكة.

قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «ثُمَّ جِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «حَجٌّ مَبْرُورٌ»⁽¹⁾. وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ هُوَ الْحَجُّ الَّذِي لَا يَخْلُطُهُ إِثْمٌ. وَقَالَ الْحَسَنُ: أَنْ يَرْجِعَ زَاهِدًا فِي الدُّنْيَا، رَاغِبًا فِي الْآخِرَةِ. وَرُوِيَ مَرْفُوعًا - بِسَنَدٍ حَسَنٍ - أَنَّ بَرَّةَ إِطْعَامَ الطَّعَامِ، وَلَيْنُ الْكَلَامِ⁽²⁾.

2 - فصل: مَا جَاءَ فِي أَنَّهُ جِهَادٌ

1 - عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي جَبَانٌ، وَإِنِّي ضَعِيفٌ، فَقَالَ: «هَلُمَّ إِلَى جِهَادٍ لَا شَوْكَةَ فِيهِ: الْحَجُّ» رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ⁽³⁾ وَالطَّبْرَانِيُّ⁽⁴⁾ وَرَوَاتُهُ ثِقَاتٌ.

2 - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «جِهَادُ الْكَبِيرِ، وَالضَّعِيفِ، وَالْمَرْأَةِ: الْحَجُّ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ⁽⁵⁾ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

3 - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْعَمَلِ، أَمْ لَا نُجَاهِدُ؟ قَالَ: «لَكُنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ: حَجٌّ مَبْرُورٌ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ⁽⁶⁾ وَمُسْلِمٌ⁽⁷⁾.

4 - وَرَوَى⁽⁸⁾ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نَغْزُو وَنُجَاهِدُ مَعَكُمْ؟ قَالَ: «لَكُنَّ أَحْسَنُ الْجِهَادِ وَأَجْمَلُهُ: الْحَجُّ، حَجٌّ مَبْرُورٌ» قَالَتْ عَائِشَةُ: «فَلَا أَدْعُ الْحَجَّ بَعْدَ إِذْ سَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

3 - فصل: مَا جَاءَ فِي أَنَّهُ يَمْحَقُ الذُّنُوبَ

1 - عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَزِفْهُ⁽⁹⁾ وَلَمْ يَفْسُقْ⁽¹⁰⁾ رَجَعَ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»⁽¹¹⁾. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ⁽¹²⁾، وَمُسْلِمٌ⁽¹³⁾.

2 - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: لَمَّا جَعَلَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ فِي قَلْبِي أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ،

- | | |
|---|--|
| (1) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 26). | (7) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 83). |
| (2) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 325/3). | (8) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1520). |
| (3) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (الحديث: 7/5 - 8). | (9) يرفث: يجامع. |
| (4) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (الحديث: 4299). | (10) يفسق: يعصي. |
| (5) أخرجه النسائي في «السنن» (الحديث: 114/6). | (11) كيوم ولدته أمه: أي بلا ذنب. |
| (6) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1520). | (12) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1521). |
| | (13) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1350). |

فَقُلْتُ: ابْسُطْ يَدَكَ فَلَأَبَايَعَكَ. قَالَ: فَبَسَطَ فَبَقْبَضْتُ يَدِي فَقَالَ: مَا لَكَ يَا عَمْرُو؟ قُلْتُ: أَشْتَرِطُ، قَالَ: تَشْتَرِطُ مَاذَا؟ قُلْتُ: أَنْ يُغْفَرَ لِي. قَالَ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا قَبْلَهُ، وَأَنَّ الْهَجْرَةَ تَهْدِمُ مَا قَبْلَهَا، وَأَنَّ الْحَجَّ يَهْدِمُ مَا قَبْلَهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ⁽¹⁾.

3 - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَابِعُوا⁽²⁾ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالذُّنُوبَ، كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ حَبَّتَ⁽³⁾ الْحَدِيدِ، وَالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ، وَلَيْسَ لِلْحَجَّةِ الْمَبْرُورَةِ ثَوَابٌ إِلَّا الْجَنَّةُ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ⁽⁴⁾، وَالتِّرْمِذِيُّ⁽⁵⁾، وَصَحَّحَهُ.

مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْحُجَّاجَ وَفَدَّ اللَّهُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْحُجَّاجُ، وَالْعُمَّارُ، وَفَدَّ اللَّهُ، إِنْ دَعَوْهُ أَجَابَهُمْ، وَإِنْ اسْتَعْفَرُوهُ عَفَّرَ لَهُمْ»⁽⁶⁾، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ⁽⁷⁾، وَابْنُ مَاجَهَ⁽⁸⁾، وَابْنُ حُرَيْمَةَ⁽⁹⁾، وَابْنُ حِبَّانَ⁽¹⁰⁾ فِي صَحِيحَيْهِمَا، وَلَفَّظَهُمَا: «وَفَدَّ اللَّهُ ثَلَاثَةَ: الْحَاجِّ، وَالْمُعْتَمِرِ، وَالْعَازِي».

4 - فصل: مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْحَجَّ ثَوَابُهُ الْجَنَّةَ

1 - رَوَى الْبُخَارِيُّ⁽¹¹⁾ وَمُسْلِمٌ⁽¹²⁾، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ».

2 - وَرَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ - بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ - عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَذَا الْبَيْتُ دُعَاءُ الْإِسْلَامِ، فَمَنْ حَرَجَ يَوْمَ⁽¹³⁾ هَذَا الْبَيْتِ مِنْ حَاجٍّ أَوْ مُعْتَمِرٍ كَانَ مَضْمُونًا عَلَى اللَّهِ، إِنْ قَبِضَهُ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَإِنْ رَدَّهُ، وَإِنْ رَدَّهُ بِأَجْرٍ وَغَنِيمَةٍ»⁽¹⁴⁾.

- (1) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 121).
 (2) تابعوا: أي والوا بينهما وأتبعوا أحد النسكين الآخر.
 (3) خبت: وسخ الكبير: الآلة التي ينفخ بها الحداد والصائغ النار.
 (4) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (الحديث: 3609).
 (5) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 810).
 (6) قال الفقير: اللهم اغفر لي ولشيعي ولجميع المسلمين بمنك وكرمك وفضلك ورحمتك. آمين.
 (7) أخرجه النسائي في «السنن» (الحديث: 113/5).
 (8) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 2892).
 (9) أخرجه ابن حزيمة في «الصحیح» (الحديث: 2511).
 (10) أخرجه ابن حبان في «الصحیح» (الحديث: 965).
 (11) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1773).
 (12) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1349).
 (13) يوم: أي يقصد.
 (14) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (الحديث: 9029).

5 - فصل: فضل النّفقة في الحجّ

عَنْ بُرَيْدَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «النَّفَقَةُ فِي الْحَجِّ كَالنَّفَقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ: الدَّرَاهِمُ بِسَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ» رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ⁽¹⁾، وَأَحْمَدُ⁽²⁾، وَالطَّبْرَانِيُّ⁽³⁾، وَالْبَيْهَقِيُّ⁽⁴⁾، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

6 - فصل: الحجّ يَجِبُ مَرَّةً وَاحِدَةً

أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْحَجَّ لَا يَتَكَرَّرُ، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي الْعُمُرِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً. إِلَّا أَنْ يَنْذَرَهُ فَيَجِبُ الْوَفَاءُ بِالنَّذْرِ وَمَا زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ. فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ⁽⁵⁾ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَحُجُّوا»، فَقَالَ رَجُلٌ: أَكُلَّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ - ﷺ -: «لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ، لَوَجِبَتْ وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ»، ثُمَّ قَالَ: «ذُرُونِي مَا تَرَكْتُمْ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَثْرَةَ سُؤَالِهِمْ، وَاخْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ⁽⁶⁾ وَمُسْلِمٌ⁽⁷⁾. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ» فَقَامَ الْأَفْرَعُ بْنُ حَابِسٍ، فَقَالَ: أَفِي كُلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «لَوْ قُلْتُمْ لَوَجِبَتْ؛ وَلَوْ وَجِبَتْ لَمْ تَعْمَلُوا بِهَا، وَلَمْ تَسْتَطِيعُوا، الْحَجُّ مَرَّةً، فَمَنْ زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽⁸⁾، وَأَبُو دَاوُدَ⁽⁹⁾، وَالنَّسَائِيُّ⁽¹⁰⁾، وَالْحَاكِمِيُّ⁽¹¹⁾ وَصَحَّحَهُ.

7 - فصل: وُجُوبُهُ عَلَى الْفُورِ أَوْ التَّرَاجِي

ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ إِلَى أَنَّ الْحَجَّ وَاجِبٌ عَلَى التَّرَاجِي، فَيُؤَدَّى فِي أَيِّ وَقْتٍ مِنَ الْعُمُرِ، وَلَا يَأْتُمُّ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ بِتَأْخِيرِهِ مَتَى آدَاهُ قَبْلَ الْوَفَاةِ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَّرَ الْحَجَّ إِلَى سَنَةِ عَشْرِ، وَكَانَ مَعَهُ أَزْوَاجُهُ وَكَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، مَعَ أَنَّ إِجَابَهُ كَانَ سَنَةً سِتًّا فَلَوْ كَانَ وَاجِبًا عَلَى الْفُورِ لَمَا أَخَّرَهُ ﷺ.

- (1) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الحديث: 3/ 122).
 (2) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 5/ 355).
 (3) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (الحديث: 5270).
 (4) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 4/ 332).
 (5) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 7288).
 (6) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1337).
 (7) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 1/ 55).
 (8) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1721).
 (9) أخرجه النسائي في «السنن» (الحديث: 5/ 111).
 (10) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (الحديث: 293/2).

(5) كتب: أي فرض.

قَالَ الشَّافِعِيُّ⁽¹⁾: فَاسْتَدَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الْحَجَّ فَرَضُهُ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ، أَوَّلُهُ الْبُلُوغُ، وَآخِرُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَأَحْمَدُ، وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، وَأَبُو يُونُسَ إِلَى أَنَّ الْحَجَّ وَاجِبٌ عَلَى الْفَوْرِ. لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيُعَجِّلْ، فَإِنَّهُ قَدْ يَمْرُضُ الْمَرِيضُ، وَتَضِلُّ الرَّاحِلَةُ، وَتَكُونُ الْحَاجَةُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽²⁾، وَالْبَيْهَقِيُّ⁽³⁾، وَالطَّحَاوِيُّ⁽⁴⁾، وَابْنُ مَاجَهَ⁽⁵⁾.

وَعَنْهُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «تَعَجَّلُوا الْحَجَّ - يَغْنِي الْفَرِيضَةَ - فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَذْرِي مَا يَغْرِضُ لَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽⁶⁾، وَالْبَيْهَقِيُّ⁽⁷⁾، وَقَالَ: مَا يَغْرِضُ لَهُ مِنْ مَرَضٍ أَوْ حَاجَةٍ. وَحَمَلَ الْأَوْلُونَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ عَلَى النَّدْبِ، وَأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُهُ وَالْمُبَادَرَةُ بِهِ مَتَى اسْتَطَاعَ الْمُكَلَّفُ آدَاءَهُ.

2 - باب: شروط وجوب الحج

اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لَوْجُوبِ الْحَجِّ، الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ:

1 - الإسلام.

2 - البلوغ.

3 - العقل.

4 - الحرية.

5 - الاستطاعة.

فَمَنْ لَمْ تَتَحَقَّقْ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ.

وَذَلِكَ أَنَّ الْإِسْلَامَ، وَالْبُلُوغَ، وَالْعَقْلَ، شَرَطَ التَّكْلِيفِ فِي آيَةِ عِبَادَةِ مِنَ الْعِبَادَاتِ.

وَفِي الْحَدِيثِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَشُبَّ، وَعَنِ الْمَغْتَوَى حَتَّى يَعْقِلَ»⁽⁸⁾. وَالْحُرِّيَّةُ شَرَطٌ لَوْجُوبِ الْحَجِّ، لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ

(1) 287 / 18.

(1) راجع الأم: 252 / 7.

(2) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 214 / 1)، (5) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 2883).

(6) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 314 / 1)، (355، 323).

(7) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 4 / 4)، (8) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 4 / 4).

(340).

(340).

(4) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (الحديث: 8) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 1423).

تَقْتَضِي وَفْتًا، وَيُشْتَرَطُ فِيهَا الْأَسْتَطَاعَةُ، بَيْنَمَا الْعَبْدُ مَشْغُولٌ بِحُقُوقِ سَيِّدِهِ وَعَيْزٌ مُسْتَطِيعٌ.
وَأَمَّا الْأَسْتَطَاعَةُ، فَلِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾⁽¹⁾ (2).

1 - فصل: بِمَ تَتَحَقَّقُ الْأَسْتَطَاعَةُ؟

تَتَحَقَّقُ الْأَسْتَطَاعَةُ الَّتِي هِيَ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الْوُجُوبِ بِمَا يَأْتِي:

- 1 - أَنْ يَكُونَ الْمُكَلَّفُ صَاحِبَ الْبَدَنِ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْحَجِّ لِشَيْخُوخَةٍ، أَوْ زَمَانَةٍ، أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى شِفَاؤُهُ، لَزِمَهُ إِجْحَاجُ غَيْرِهِ عَنْهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَسَيَأْتِي فِي «مَبْحَثِ الْحَجِّ عَنِ الْغَيْرِ».
 - 2 - أَنْ تَكُونَ الطَّرِيقُ آمِنَةً، بِحَيْثُ يَأْمَنُ الْحَاجُّ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ. فَلَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَطَاعِ الطَّرِيقِ، أَوْ وَبَاءٍ، أَوْ خَافَ عَلَى مَالِهِ مِنْ أَنْ يُسَلَبَ مِنْهُ، فَهُوَ يَمُنُّ لَمْ يَسْتَطِعْ إِلَيْهِ سَبِيلًا.
- وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَا يُؤْخَذُ فِي الطَّرِيقِ، مِنَ الْمَكْسِ وَالْكُوشَانِ، هَلْ يُعَدُّ عُذْرًا مُسْقِطًا لِلْحَجِّ أَمْ لَا؟

ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَعَيْرُهُ، إِلَى اخْتِيَارِهِ عُذْرًا مُسْقِطًا لِلْحَجِّ، وَإِنْ قَلَّ الْمَأْخُودُ. وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ: لَا يُعَدُّ عُذْرًا؛ إِلَّا إِذَا أَجْحَفَ بِصَاحِبِهِ أَوْ تَكَرَّرَ أَخْذُهُ.

- 3، 4 - أَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِلرَّادِ وَالرَّاحِلَةَ: وَالْمُعْتَبَرُ فِي الرَّادِ: أَنْ يَمْلِكَ مَا يَكْفِيهِ مِمَّا يَصِحُّ بِهِ بَدَنُهُ، وَيَكْفِيهِ مَنْ يَعُولُهُ كِفَايَةً فَاضِلَةً عَنْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ؛ مِنْ مَلْبَسٍ وَمَسْكِنٍ، وَمَرْكَبٍ، وَآلَةٍ حِرْفَةٍ⁽³⁾ حَتَّى يُؤَدِّي الْفَرِيضَةَ وَيَعُودَ.

وَالْمُعْتَبَرُ فِي الرَّاحِلَةِ أَنْ تُمَكِّنَهُ مِنَ الذَّهَابِ وَالْإِيَابِ، سَوَاءً أَكَانَ ذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ الْبَرِّ، أَوْ الْبَحْرِ، أَوْ الْجَوِّ. وَهَذَا بِالنَّسْبَةِ لِمَنْ لَا يُمَكِّنُهُ الْمَشِيُّ لِبُعْدِهِ عَنِ مَكَّةَ. فَأَمَّا الْقَرِيبُ الَّذِي يُمَكِّنُهُ الْمَشِيُّ، فَلَا يُعْتَبَرُ وَجُودُ الرَّاحِلَةِ فِي حَقِّهِ لِأَنَّهَا مَسَافَةٌ قَرِيبَةٌ يُمَكِّنُهُ الْمَشِيُّ إِلَيْهَا. وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ⁽⁴⁾: أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَّرَ السَّبِيلَ بِالرَّادِ وَالرَّاحِلَةَ. فَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا السَّبِيلُ⁽⁵⁾؟ قَالَ: «الرَّادُ وَالرَّاحِلَةُ» رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ⁽⁶⁾ وَصَحَّحَهُ.

تفضل عنه من أجل الحج.

(4) تلمح الحاشية.

(5) أي ما معنى «السبيل» المذكور في الآية.

(6) أخرجه الدارقطني في «السنن» (الحديث: 2/

.218).

(1) أي فرض الله على الناس حج البيت من استطاع منهم إليه سبيلاً.

(2) سورة آل عمران، الآية: 97.

(3) لا تباع الثياب التي يلبسها، ولا المتاع الذي يحتاجه، ولا الدار التي يسكنها، وإن كانت كبيرة

قَالَ الْحَافِظُ⁽¹⁾: وَالرَّاجِحُ إِزْسَالُهُ: وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ⁽²⁾ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَيْضًا؛ وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ. وَقَالَ عَبْدُ الْحَقِّ: طُرُقُهُ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَا يَثْبُتُ الْحَدِيثُ فِي ذَلِكَ مُسْتَدًّا، وَالصَّحِيحُ رَوَايَةُ الْحَسَنِ الْمُرْسَلَةَ، وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً تَبْلُغُهُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَلَمْ يَحُجَّ؛ فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا، وَإِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا» وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾⁽³⁾ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ⁽⁴⁾، وَفِي إِسْنَادِهِ «هَلَالٌ» ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ⁽⁵⁾، وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَ«الْحَارِثُ» وَكَذَبَهُ الشَّعْبِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَالْأَحَادِيثُ، وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا ضَعِيفَةً، إِلَّا أَنَّ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ يَشْتَرِطُ لِإِجَابِ الْحَجِّ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ لِمَنْ نَأَتْ دَارُهُ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ زَادًا وَلَا رَاحِلَةً فَلَا حَجَّ عَلَيْهِ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ - مُسْنَدَةٌ مِنْ طُرُقِ حَسَنٍ، وَمُرْسَلَةٌ، وَمَوْفُوقَةٌ - تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنَاطَ الْوُجُوبِ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ، مَعَ عِلْمِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَقْدِرُونَ عَلَى الْمَشْيِ. وَأَيْضًا فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: فِي الْحَجِّ: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾⁽⁶⁾ إِمَّا أَنْ يَغْنِي الْقُدْرَةَ الْمُعْتَبَرَةَ فِي جَمِيعِ الْعِبَادَاتِ - وَهُوَ مُظَلَّتْ الْمُكْنَةَ - أَوْ قَدْرًا زَائِدًا عَلَى ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ الْمُعْتَبَرُ الْأَوَّلَ لَمْ تَحْتَجْ إِلَى هَذَا التَّفْصِيلِ، كَمَا لَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهِ فِي آيَةِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ فَعَلِمَ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ قَدْرَ زَائِدٍ عَلَى ذَلِكَ، وَلَيْسَ هُوَ إِلَّا الْمَالُ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ الْحَجَّ عِبَادَةٌ مُفْتَقِرَةٌ إِلَى مَسَافَةٍ، فَافْتَقَرَ وَجُوبَهَا إِلَى مِلْكِ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةَ، كَالْجِهَادِ.

وَدَلِيلُ الْأَصْلِ⁽⁷⁾ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ﴾⁽⁸⁾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّلُوا لِيْتَخِذَهُمْ قُلُوبٌ لَّا أَحَدٌ مَّا أَحْمَلُكُمْ عَلَيْهِ﴾⁽⁹⁾.

وَفِي الْمُهَذَّبِ⁽¹⁰⁾: وَإِنْ وَجَدَ مَا يَشْتَرِي بِهِ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ لِذَيْنِ عَلَيْهِ، لَمْ يَلْزَمُهُ حَالًا كَانَ الدَّيْنُ أَوْ مُوجِبًا، لِأَنَّ الدَّيْنَ الْحَالَ عَلَى الْفَوْرِ، وَالْحَجَّ عَلَى التَّرَاجِحِ، فَقُدِّمَ

(7) الأصل: أي الجهاد المقيس عليه، فإنه أصل يقاس

عليه الفرع، وهو الحج.

(8) سورة التوبة، الآية: 91.

(9) سورة التوبة، الآية: 92.

(10) المهذب: 1/ 197.

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري: 2/ 221.

(2) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 813).

(3) سورة آل عمران، الآية: 97.

(4) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 812).

(5) قال ابن حجر: متروك/تقريب التهذيب/7343.

(6) سورة آل عمران، الآية: 97.

عَلَيْهِ، وَالْمَوْجَلُ يَحِلُّ عَلَيْهِ، فَإِذَا صَرَفَ مَا مَعَهُ فِي الْحَجِّ لَمْ يَجِدْ مَا يَقْضِي بِهِ الدَّيْنَ. قَالَ: وَإِنْ اِخْتِاجَ إِلَيْهِ لِمَسْكِنٍ لَا بُدَّ مِنْ مِثْلِهِ، أَوْ خَادِمٍ يَخْتِاجُ إِلَى خِدْمَتِهِ، لَمْ يَلْزَمُهُ. وَإِنْ اِخْتِاجَ إِلَى النِّكَاحِ - وَهُوَ يَخَافُ الْعَنْتَ - قَدَّمَ النِّكَاحَ، لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ عَلَى الْقَوْرِ، وَإِنْ اِخْتِاجَ إِلَيْهِ فِي بِضَاعَةٍ يَتَّجِرُ فِيهَا، لِيُحْصَلَ مِنْهَا مَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ لِلتَّفَقُّهِ، فَقَدْ قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنِ صَرِيحٍ: لَا يَلْزَمُهُ الْحَجُّ، لِأَنَّهُ مُخْتِاجٌ إِلَيْهِ، فَهُوَ كَالْمَسْكِنِ وَالْخَادِمِ.

وفي المغني⁽¹⁾: إِنْ كَانَ دَيْنٌ عَلَى مَلِيٍّ بِإِذِلِّ لَهُ يَكْفِيهِ لِلْحَجِّ لَزْمُهُ، لِأَنَّهُ قَادِرٌ، وَإِنْ كَانَ عَلَى مُعْسِرٍ، أَوْ تَعَدَّرَ اسْتِيفَاؤُهُ عَلَيْهِ لَمْ يَلْزَمُهُ. وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: أَنَّهُ إِذَا بَدَلَ رَجُلٌ لِآخَرَ رَاحِلَةً مِنْ غَيْرِ عَوَضٍ لَمْ يَلْزَمُهُ قُبُولُهَا، لِأَنَّ عَلَيْهِ فِي قُبُولِ ذَلِكَ مِثَّةً، وَفِي تَحْمَلِ الْمِثَّةِ مَسَقَّةً، إِلَّا إِذَا بَدَلَ لَهُ وَلَدُهُ مَا يَتِمَّكُنُ بِهِ مِنَ الْحَجِّ لَزْمُهُ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَنَهُ الْحَجُّ مِنْ غَيْرِ مِثَّةٍ تَلْزَمُهُ. وَقَالَتِ الْحَنَابِلَةُ: لَا يَلْزَمُهُ الْحَجُّ بِبَدْلِ غَيْرِهِ لَهُ، وَلَا يَصِيرُ مُسْتَطِيعاً بِذَلِكَ، سِوَاءَ كَانَ الْبَادِلُ قَرِيباً أَوْ أَجْنَبِيًّا. وَسِوَاءَ بَدَلَ لَهُ الرُّكُوبَ وَالرَّادَ، أَوْ بَدَلَ لَهُ مَالاً.

5 - أَنْ لَا يُوجَدَ مَا يَمْنَعُ النَّاسَ مِنَ الذَّهَابِ إِلَى الْحَجِّ، كَالْحَبْسِ وَالْخَوْفِ مِنْ سُلْطَانٍ جَائِرٍ يَمْنَعُ النَّاسَ مِنْهُ.

2 - فصل: حج الصبي والعبد

لَا يَجِبُ عَلَيْهِمَا الْحَجُّ، لِكِنَّهُمَا إِذَا حَجَّ صَحَّ مِنْهُمَا، وَلَا يُجْزِئُهُمَا عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ ثُمَّ بَلَغَ الْجَنَّةَ»⁽²⁾ فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى، أَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ ثُمَّ أُعْتِقَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ⁽³⁾ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

وَقَالَ السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ: حَجَّ أَبِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَأَنَا ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽⁴⁾ وَالْبُخَارِيُّ⁽⁵⁾ وَالتِّرْمِذِيُّ⁽⁶⁾، وَقَالَ: قَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ: عَلَى أَنَّ الصَّبِيَّ إِذَا حَجَّ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَ فَعَلَيْهِ الْحَجُّ إِذَا أَدْرَكَ، وَكَذَلِكَ الْمَمْلُوكُ إِذَا حَجَّ فِي رِقِّهِ ثُمَّ أُعْتِقَ فَعَلَيْهِ الْحَجُّ إِذَا وَجَدَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا.

(4) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 449/3).

(5) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1858).

(6) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 925).

(1) المغني: 89/3.

(2) الحنت: الإثم، أي بلغ أن يكتب عليه إثم.

(3) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (الحديث: 2752).

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَبِيًّا، فَقَالَتْ: **إِلْهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ» (1) وَلَكِ أَجْرٌ» (2)(3).**

وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَنَا النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ، فَلَبِينَا عَنْ الصَّبِيَّانِ، وَرَمَيْنَا عَنْهُنَّ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (4) وَابْنُ مَاجَهَ (5). ثُمَّ إِنْ كَانَ الصَّبِيُّ مُمَيَّرًا أَحْرَمَ بِنَفْسِهِ وَأَدَّى مَنَاسِكَ الْحَجِّ، وَإِلَّا أَحْرَمَ عَنْهُ وَلِيُّهُ (6) وَلَبَّى عَنْهُ وَطَافَ بِهِ وَسَعَى، وَوَقَفَ بِعَرَفَةَ، وَرَمَى عَنْهُ. وَلَوْ بَلَغَ قَبْلَ الْوُثُوفِ بِعَرَفَةَ، أَوْ فِيهَا أَجْزَأَ عَنِ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ، كَذَلِكَ الْعَبْدُ إِذَا أُغْتِقَ. وَقَالَ مَالِكٌ، وَابْنُ الْمُثَنِّدِ: لَا يُجْزِئُهُمَا، لِأَنَّ الْإِحْرَامَ انْعَقَدَ تَطَوُّعًا، فَلَا يَنْقَلِبُ فَرْضًا.

3 - فصل: حج المرأة

يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْحَجُّ، كَمَا يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ، إِذَا اسْتَوْفَتْ شَرَائِطَ الْوُجُوبِ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا، وَيُزَادُ عَلَيْهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ أَنْ يَضَحِبَهَا زَوْجٌ أَوْ مَحْرَمٌ (7).

فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ، وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ، فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَمْرَاتِي خَرَجَتْ حَاجَةً، وَإِنِّي اكْتَتَبْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا». فَقَالَ: «انْطَلِقِي فَحُجِّي (8) مَعَ أَمْرَاتِكَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (9) وَمُسْلِمٌ (10)، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

وَعَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ قَالَ: كَتَبْتُ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الرَّيِّ إِلَى إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: إِنِّي لَمْ أَحِجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ، وَأَنَا مُوسِرَةٌ، لَيْسَ لِي ذُو مَحْرَمٍ، فَكَتَبَ إِلَيْهَا: «إِنَّكَ مِمَّنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ سَبِيلًا».

- (1) أكثر أهل العلم على أن الصبي يثاب على طاعته وتكتب له حسناته دون سيئاته، وهو مروى عن عمر.
- (2) أي فيما تتكلمين من أمره بالحج، وتعليمه إياه.
- (3) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1336).
- (4) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 314/3).
- (5) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 3038).
- (6) قال النووي: الولي الذي يحرم عنه إذا كان غير مميز هو ولي ماله وهو أبوه أو جده أو الوصي من جهة الحاكم. أما الأم فلا يصح إحرامها إلا إذا كانت وصية أو منصوبة من جهة الحاكم. وقيل: يصح إحرامها وإحرام العصبه وإن لم يكن لهم ولاية.
- (7) قال الحافظ في الفتح: وضابط المحرم عند العلماء: من حرم عليه نكاحها على التأييد بسبب مباح لحرمتها. فخرج بالتأييد: أخت الزوجة أو عمته. وبالرباح: أم الموطوءة بشبهة وبناتها. وبحرمتها: الملاعة.
- (8) هذا الأمر للندب: فإنه لا يلزم الزوج أو المحرم السفر مع المرأة، إذا لم يوجد غيره، لما في الحج من المشقة، ولأنه لا يجب على أحد بذل منافع نفسه، ليحصل غيره ما يجب عليه.
- (9) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 3006).
- (10) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1314).

وإلى اشتراط هذا الشرط، وجعله من جملة الاستطاعة، ذهب أبو حنيفة وأصحابه، والنخعي والحسن والثوري وأحمد وإسحاق.

قال الحافظ⁽¹⁾: «والمشهور عند الشافعية اشتراط الزوج أو المحرم أو النسوة الثقات، وفي قول: تكفي امرأة واحدة ثقة، وفي قول - نقله الكرابيسي وصححه في المهذب - تسافر وحدها، إذا كان الطريق آمناً.

وهذا كله في الواجب من حج أو عمرة.

وفي سبل السلام⁽²⁾: «وقال جماعة من الأئمة: يجوز للعجوز السفر من غير محرم».

قد استدلل المجيزون لسفر المرأة من غير محرم، ولا زوج - إذا وجدت رفقاً مؤمنة، أو كان الطريق آمناً - بما رواه البخاري⁽³⁾ عن عدي بن حاتم قال: «بيننا أنا عند رسول الله ﷺ إذ أتاه رجل فشكا إليه فاقة، ثم أتاه رجل آخر فشكا إليه قطع السبيل، فقال: يا عدي هل رأيت الحيرة⁽⁴⁾؟ قال: قلت: لم أرها، وقد أثبتت عنها. قال: «فإن طالت بك حياة لترين الظعينة⁽⁵⁾ ترتجل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة، لا تخاف إلا الله».

واستدلوا أيضاً بأن نساء النبي ﷺ حججن بعد أن أذن لهن عمر في آخر حجة حجها، وبعث معهن عثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف⁽⁶⁾.

وكان عثمان ينادي: ألا يذنو أحد منهن، ولا ينظر إليهن، وهن في الهودج على الإبل. وإذا خالفت المرأة وحجت، دون أن يكون معها زوج أو محرم، صح حجها.

وفي سبل السلام⁽⁷⁾: قال ابن تيمية: «إنه يصح الحج من المرأة بغير محرم، ومن غير المستطيع». وحاصله: أن من لم يجب عليه الحج لعدم الاستطاعة، مثل المريض، والفقير، والمعصوب، والمقطوع طريقه، والمرأة بغير محرم، وغير ذلك، إذا تكلفوا شهود المشاهد، أجزأهم الحج.

ثم منهم من هو مخسب في ذلك، كالذي يحج ماشياً، ومنهم من هو مسيء في ذلك، كالذي يحج بالمسألة، والمرأة تحج بغير محرم. وإنما أجزأهم، لأن الأهلية تامة، والمعصية إن وقعت في الطريق، لا في نفس المقصود.

(5) الظعينة: أي الهودج فيه امرأة أم لا. اه. قاموس.

(6) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1860).

(7) سبل السلام: 184/2.

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري: 76/4.

(2) سبل السلام: 183/2.

(3) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 3595).

(4) الحيرة: قرية قريبة من الكوفة.

وفي المغني⁽¹⁾: لَوْ تَجَشَّمَ غَيْرُ الْمُسْتَطِيعِ الْمَشَقَّةَ، وَسَارَ بِغَيْرِ زَادٍ وَرَاحِلَةٍ فَحَجَّ. كَانَ حُجَّهُ صَحِيحاً مُجْزِئاً.

4 - فصل: استئذان المرأة زوجها

يُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَسْتَأْذِنَ زَوْجَهَا فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْحَجِّ الْفَرْضِ، فَإِنْ أَدِنَ لَهَا خَرَجَتْ وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ لَهَا خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلرَّجُلِ مَنَعُ امْرَأَتِهِ مِنْ حَجِّ الْفَرِيضَةِ، لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ وَجَبَتْ عَلَيْهَا، وَلَا طَاعَةٌ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ. وَلَهَا أَنْ تُعَجِّلَ بِهِ لِتَبْرِيءِ ذِمَّتِهَا، كَمَا لَهَا أَنْ تُصَلِّيَ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا، وَيَلِيْقُ بِهِ الْحَجُّ الْمَنْدُورُ، لِأَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهَا كَحَجَّةِ الْإِسْلَامِ. وَأَمَّا الْحَجُّ التَّطَوُّعُ فَلَهُ مَنَعُهَا مِنْهُ. لِمَا رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ⁽²⁾ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فِي امْرَأَةٍ كَانَتْ لَهَا زَوْجٌ وَلَهَا مَالٌ، فَلَا يُأْذِنُ لَهَا فِي الْحَجِّ - قَالَ: «لَيْسَ لَهَا أَنْ تَنْتَلِقَ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا».

5 - فصل: من مات وعليه حج

مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ، أَوْ حَجَّةٌ كَانَتْ قَدْ نَذَرَهَا وَجَبَ عَلَى وَلِيِّهِ أَنْ يُجَهِّزَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ، كَمَا أَنَّ عَلَيْهِ قَضَاءُ ذِيُوْبِهِ. فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمَّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ، وَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، حُجِّي عَنْهَا. أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمَّكَ دَيْنٌ أَكُنْتِ قَاضِيَتُهُ؟ أَفُضُّوا اللَّهَ، فَاللَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ⁽³⁾.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْحَجِّ عَنِ الْمَيِّتِ، سَوَاءً أَوْصَى أَمْ لَمْ يُوصِ، لِأَنَّ الدَّيْنَ يَجِبُ قَضَاؤُهُ مُطْلَقاً، وَكَذَا سَائِرُ الْحُقُوقِ الْمَالِيَّةِ مِنْ كَفَّارَةٍ، أَوْ زَكَاةٍ، أَوْ نَذْرِ. وَإِلَى هَذَا دَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَرَبِذُ بْنُ نَابِتٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَيَجِبُ إِخْرَاجُ الْأَجْرَةِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ عِنْدَهُمْ. وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى دَيْنِ الْأَدَمِيِّ إِذَا كَانَتْ التَّرَكَّةُ لَا تَتَّسِعُ لِلْحَجِّ وَالذَّيْنِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَاللَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ»⁽⁴⁾.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّمَا يُحُجُّ عَنْهُ إِذَا أَوْصَى. أَمَّا إِذَا لَمْ يُوصِ فَلَا يُحُجُّ عَنْهُ، لِأَنَّ الْحَجَّ عِبَادَةٌ غَلَبَتْ فِيهِ جَانِبُ الْبَدَنِيَّةِ، فَلَا يَقْبَلُ النَّبَاةَ. وَإِذَا أَوْصَى حُجَّ مِنَ الثَّلَاثِ.

(3) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1852).

(1) المغني: 86/3.

(2) أخرجه الدارقطني في «السنن» (الحديث: 2/2) (4) أخرجه النسائي في «السنن» (الحديث: 2632).

6 - فصل: الحج عن الغير

مَنْ اسْتَطَاعَ السَّبِيلَ إِلَى الْحَجِّ ثُمَّ عَجَزَ عَنْهُ، بِمَرَضٍ أَوْ شَيْخُوخَةٍ، لَزِمَهُ إِحْجَاجُ غَيْرِهِ عَنْهُ لِأَنَّهُ أَيْسَ مِنَ الْحَجِّ بِنَفْسِهِ لِعَجْزِهِ، فَصَارَ كَالْمَيِّتِ فَيَنْبُؤُ عَنْهُ غَيْرُهُ. وَلِحَدِيثِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَنَعَمٍ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ، أَذْرَكْتُ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ⁽¹⁾، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ⁽²⁾: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ⁽³⁾ أَيْضًا: «وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرُ حَدِيثٍ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، يَرَوْنَ أَنَّ يُحَجَّ عَنِ الْمَيِّتِ. وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا أَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ، حُجَّ عَنْهُ.

وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُهُمْ أَنْ يُحَجَّ عَنِ الْحَيِّ إِذَا كَانَ كَبِيرًا وَيَحَالٍ لَا يَقْدِرُ أَنْ يُحَجَّ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ⁽⁴⁾.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ يَجُوزُ لَهَا أَنْ تُحَجَّ عَنِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَالرَّجُلُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُحَجَّ عَنِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَلَمْ يَأْتِ نَصٌّ يُخَالِفُ ذَلِكَ.

7 - فصل: إذا عوفى المعضوب⁽⁵⁾

إِذَا عُوْفِيَ الْمَرِيضُ بَعْدَ أَنْ حَجَّ عَنْهُ نَائِبُهُ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ الْقَرَضُ عَنْهُ وَلَا تَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ، لِئَلَّا تُفْضِيَ إِلَيَّ إِجَابَ حَجَّتَيْنِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَحْمَدَ.

وَقَالَ الْجُمْهُورُ: لَا تُحْجِزُهُ، لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَيْتُوسًا مِنْهُ، وَأَنَّ الْعِبْرَةَ بِالْإِنْتِهَاءِ.

وَرَجَّحَ ابْنُ حَزْمٍ الرَّأْيَ الْأَوَّلَ، فَقَالَ: إِذَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْحَجِّ عَمَّنْ لَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ، رَاكِبًا، وَلَا مَاشِيًا، وَأَخْبَرَ أَنَّ دِينَ اللَّهِ يُفْضَى عَنْهُ فَقَدْ تَأَدَّى الدَّيْنَ بِلَا شَكٍّ وَأَجْرًا عَنْهُ.

وَبِلَا شَكٍّ أَنَّ مَا سَقَطَ وَتَأَدَّى فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ فَرَضُهُ بِذَلِكَ إِلَّا بِنَصٍّ. وَلَا نَصَّ هَاهُنَا أَصْلًا بِعَوْدَتِهِ. وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ عَائِدًا لَبَيَّنَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ذَلِكَ. إِذْ قَدْ يَقْوَى الشَّيْخُ فَيُطَبِّقُ الرُّكُوبَ. فَإِذَا لَمْ يُخْبِرِ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ عَوْدَةُ الْقَرَضِ عَلَيْهِ بَعْدَ صِحَّةِ تَأْدِيَتِهِ عَنْهُ.

(1) أخرجه البخاري في «الصحيح» (الحديث: 1513)،

(الحديث: 1809).

وأخرجه مسلم في «الصحيح» (الحديث: 1334)،

(2) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 928).

وأخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1809)،

(3) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 267/3).

وأخرجه النسائي في «السنن» (الحديث: 118/5 -

(4) وهذا قول أحمد والحناف.

119)، وأخرجه ابن ماجه في «السنن»

(5) المعضوب: الزم الذي لا حراك له.

8 - فصل: شرط الحج عن الغير

يُشْتَرَطُ فِيمَنْ يَحُجُّ عَنْ غَيْرِهِ؛ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَبَقَ لَهُ الْحَجُّ عَنْ نَفْسِهِ. لِمَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: «لَبَّيْكَ عَنْ شُبْرَمَةَ»، فَقَالَ: أَحَبَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَحُجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرَمَةَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ⁽¹⁾، وَابْنُ مَاجَهَ⁽²⁾. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ⁽³⁾: هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ لَيْسَ فِي الْبَابِ أَصَحُّ مِنْهُ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: إِنَّ أَحْمَدَ حَكَمَ - فِي رِوَايَةِ ابْنِهِ صَالِحٍ عَنْهُ - أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُوقُوفًا فَلَيْسَ لِابْنِ عَبَّاسٍ فِيهِ مُخَالَفٌ.

وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ مَنْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ مُطْلَقًا، مُسْتَطِيعًا كَانَ أَوْ لَا، لِأَنَّ تَرْكَ الْأَسْتِفْصَالِ، وَالتَّفْرِيقِ فِي حِكَايَةِ الْأَحْوَالِ، دَالٌّ عَلَى الْعُمُومِ.

9 - فصل: من حج لنذر وعليه حجة الإسلام

أَفْتَى ابْنُ عَبَّاسٍ وَعِكْرَمَةُ، بِأَنَّ مَنْ حَجَّ لِيَوْفَاءِ نَذْرٍ عَلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ حَجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ يُجْزَى عَنْهُمَا.

وَأَفْتَى ابْنُ عُمَرَ، وَعِظَاءُ: بِأَنَّهُ يَبْدَأُ بِفَرِيضَةِ الْحَجِّ، ثُمَّ يَفِي بِنَذْرِهِ.

10 - فصل: لا ضرورة في الإسلام

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَرُورَةَ فِي الْإِسْلَامِ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽⁴⁾ وَأَبُو دَاوُدَ⁽⁵⁾.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ⁽⁶⁾: الصَّرُورَةُ تُفَسَّرُ تَفْسِيرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الصَّرُورَةَ، هُوَ الرَّجُلُ الَّذِي قَدْ انْقَطَعَ عَنِ النِّكَاحِ وَتَبَتَّلَ، عَلَى مَذْهَبِ رَهْبَانِيَّةِ النَّصَارَى، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّابِغَةِ:

لَوْ أَنَّهَا عَرَضَتْ لِأَشْمَطِ رَاهِبٍ عَبْدَ الْإِلَهِ صَرُورَةَ مُتَعَبِّدٍ
لَرْنَا لِبَهْجَتِهَا وَحُسْنِ حَدِيثِهَا وَلِحَالِهِ رُشْدًا وَإِنْ لَمْ يَرُشِدِ
وَالْوَجْهُ الْآخَرُ أَنَّ الصَّرُورَةَ هُوَ الرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَحُجَّ.

(1) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1811). (4) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 312 / 1).

(2) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 2903). (5) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1729).

(3) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 4 / 4). (6) معالم السنن: 125 / 2 / 1.

فَمَعْنَاهُ عَلَى هَذَا: أَنَّ سُنَّةَ الدِّينِ أَنْ لَا يَبْقَى أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ فَلَا يَحِجُّ، فَلَا يَكُونُ صَرُورَةً فِي الإِسْلَامِ. وَقَدْ يَسْتَدِلُّ بِهِ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ الصَّرُورَةَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحِجَّ عَنْ غَيْرِهِ. وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ عِنْدَهُ أَنَّ الصَّرُورَةَ إِذَا شَرَعَ فِي الْحَجِّ عَنْ غَيْرِهِ صَارَ الْحَجُّ عَنْهُ، وَأَنْقَلَبَ عَنْ فَرْضِهِ لِإِحْصَالِ مَعْنَى النَّفْيِ، فَلَا يَكُونُ صَرُورَةً. وَهَذَا مَذْهَبُ الأَوْزَاعِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ وَقَالَ مَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ: حَجُّهُ عَلَى مَا نَوَاهُ. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَقَدْ رُوِيَ ذَلِكَ عَنِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ، وَعَطَاءٍ، وَالنَّخَعِيِّ.

11 - فصل: الاقْتِرَاضِ لِلْحَجِّ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ لَمْ يَحِجَّ، أَوْ يَسْتَفْرِضُ لِلْحَجِّ؟ قَالَ: «لَا». رَوَاهُ البَيْهَقِيُّ⁽¹⁾.

12 - فصل: الْحَجِّ مِنْ مَالٍ حَرَامٍ

وَيُجْزَىءُ الْحَجُّ وَإِنْ كَانَ المَالُ حَرَامًا وَيَأْتُمُّ عِنْدَ الأَكْثَرِ مِنَ العُلَمَاءِ. وَقَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ: لَا يُجْزَىءُ، وَهُوَ الأَصْحَحُ لِمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا»⁽²⁾.

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا خَرَجَ الْحَاجُّ حَاجًّا بِتَفَقُّةٍ طَيِّبَةٍ»⁽³⁾، وَوَضَعَ رِجْلَهُ فِي العَرَزِ⁽⁴⁾ فَنَادَى: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ نَادَاهُ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ⁽⁵⁾ زَادَكَ حَلَالًا، وَرَاحِلَتُكَ حَلَالًا وَحَجُّكَ مَبْرُورٌ غَيْرُ مَأْزُورٍ⁽⁶⁾ وَإِذَا خَرَجَ بِالتَّفَقُّةِ الْحَبِيبَةِ فَوَضَعَ رِجْلَهُ فِي العَرَزِ، فَنَادَى: لَبَّيْكَ، نَادَاهُ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: لَا لَبَّيْكَ وَلَا سَعْدَيْكَ، زَادَكَ حَرَامًا، وَنَفَقَتُكَ حَرَامًا، وَحَجُّكَ مَأْزُورٌ⁽⁷⁾ غَيْرُ مَأْجُورٍ.

قَالَ المُنْذِرِيُّ⁽⁸⁾: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الأَوْسَطِ⁽⁹⁾، وَرَوَاهُ الأَصْبَهَانِيُّ⁽¹⁰⁾ مِنْ حَدِيثِ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الحَطَّابِ مُرْسَلًا مُخْتَصَرًا.

- (1) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 4 / 333).
 (2) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1015).
 (3) طيبة: حلال.
 (4) العرز: ركاب من جلد يعتمد عليه الراكب حين يركب.
 (5) لبيك: أجب الله حجك إجابة بعد إجابة.
 (6) مبرور: مقبول، لا يخالطه وزر.
 (7) مأزور: جالب للوزر والإثم.
 (8) الترغيب والترهيب: 2 / 113.
 (9) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (الحديث: 5224).
 (10) أخرجه الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (الحديث: 1049).

13 - فصل: أيهما أفضل في الحج، الركوب أم المشي؟

قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ⁽¹⁾: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: اخْتَلَفَ فِي الرُّكُوبِ وَالْمَشْيِ لِلْحَجَّاجِ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟

قَالَ الْجُمْهُورُ الرُّكُوبُ أَفْضَلُ، لِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلِكَوْنِهِ أَعَوَّنَ عَلَى الدُّعَاءِ وَالِابْتِهَالِ، وَلَمَّا فِيهِ مِنَ الْمَنْفَعَةِ. وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ: الْمَشْيُ أَفْضَلُ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعَبِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ وَالْأَشْخَاصِ.

رَوَى الْبُخَارِيُّ⁽²⁾ عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى شَيْخًا يَهَادِي⁽³⁾ بَيْنَ ابْنَيْهِ فَقَالَ: مَا بَالَ هَذَا؟ قَالُوا: نَذَرْنَا أَنْ يَمْشِيَ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ تَعْلِيْبِ هَذَا نَفْسَهُ لَغَنِيٍّ، وَأَمْرُهُ أَنْ يَرْكَبَ»

14 - فصل: التكسب والمكاري في الحج

لَا بَأْسَ لِلْحَاجِّ أَنْ يُتَاجَرَ، وَيُؤَاجَرَ وَيَتَكَسَّبَ، وَهُوَ يُؤَدِّي أَعْمَالَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «إِنَّ النَّاسَ فِي أَوَّلِ الْحَجِّ⁽⁴⁾ كَانُوا يَتَّبِعُونَ بِنِي وَعَرَفَةَ، وَسُوقِ ذِي الْمَجَازِ⁽⁵⁾ وَمَوَاسِمِ الْحَجِّ، فَخَافُوا الْبَيْعَ وَهُمْ حُرْمٌ⁽⁶⁾، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ⁽⁷⁾ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ⁽⁸⁾﴾ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ⁽⁹⁾، وَمُسْلِمٌ⁽¹⁰⁾، وَالنَّسَائِيُّ⁽¹¹⁾.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ⁽¹²⁾﴾ قَالَ: «كَانُوا لَا يَتَّجِرُونَ بِنِي» فَأَمَرُوا أَنْ يَتَّجِرُوا إِذَا أَقَاضُوا مِنْ «عَرَفَاتٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ⁽¹³⁾.

- | | |
|--|--|
| (1) فتح الباري شرح صحيح البخاري: 380/3. | (8) سورة البقرة، الآية: 198. |
| (2) أخرجه البخاري في «الصحيح» (الحديث: 1865). | (9) أخرجه البخاري في «الصحيح» (الحديث: 4519). |
| (3) يهادى: يعتمد عليهما في المشي. | (10) أخرجه ابن حزيمة في «الصحيح» (الحديث: 3054). |
| (4) أي في الإسلام. | (11) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 8442). |
| (5) ذو المجاز: موضع بجوار عرفة. | (12) سورة البقرة، الآية: 198. |
| (6) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1734). | (13) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1731). |
| (7) أي لا إثم عليكم، وأن تبتغوا فضلاً من ربكم مع سفركم لتأدية ما افترضه الله عليكم من الحج، فالإذن في التجارة رخصة؛ والأفضل تركها. | |

وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ التَّمِيمِيِّ: أَنَّهُ قَالَ لَابْنِ عُمَرَ: إِنِّي رَجُلٌ أُكْرِي⁽¹⁾ فِي هَذَا الْوَجْهِ وَإِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ لِي: إِنَّهُ لَيْسَ لَكَ حَجٌّ. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَلَيْسَ تُحْرَمُ وَتُلَبَّى، وَتَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَتُفِيضُ مِنْ عَرَفَاتٍ، وَتَرْمِي الْجِمَارَ، قَالَ: قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّ لَكَ حَجًّا، جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنْ مِثْلِ مَا سَأَلْتَنِي، فَسَكَتَ عَنْهُ حَتَّى نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ»⁽²⁾ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ وَقَرَأَ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةَ، وَقَالَ: «لَكَ حَجٌّ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ⁽³⁾، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ⁽⁴⁾.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ⁽⁵⁾: أَبُو أُمَامَةَ لَا يُعْرَفُ اسْمُهُ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ فَقَالَ: أَوْجُرُ نَفْسِي مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ فَأَنْسُكَ مَعَهُمُ الْمَنَاسِكَ، أَلَيْ أَجْرٌ؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَعَمْ «أَوْلَيْكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا، وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ⁽⁶⁾، وَالذَّارِقُطْنِيُّ⁽⁷⁾.

3 - باب: حجة رسول الله ﷺ

رَوَى مُسْلِمٌ⁽⁸⁾ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعًا، وَعَنْ حَاتِمِ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَدِينِيُّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «دَخَلْنَا عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَسَأَلَ عَنِ الْقَوْمِ حَتَّى انْتَهَى إِلَيَّ؛ فَقُلْتُ: أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، فَأَهْوَى بِيَدِهِ إِلَى رَأْسِي، فَتَرَخَ زِرِّي الْأَعْلَى، ثُمَّ نَزَعَ زِرِّي الْأَسْفَلَ، ثُمَّ وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ ثَدْيَيْ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ شَابٌّ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِكَ يَا بَنَ أَخِي، سَلْ عَمَّا شِئْتَ؟ فَسَأَلْتُهُ - وَهُوَ أَعْمَى - وَحَضَرَ وَقْتُ الصَّلَاةِ، فَقَامَ فِي نَسَاجَةٍ⁽⁹⁾ مُتَّحِفًا بِهَا، كَلَّمَا وَضَعَهَا عَلَى مَنْكَبِهِ رَجَعَ طَرَفَاهَا إِلَيْهِ مِنْ صِغَرِهَا، وَرَدَاؤُهُ إِلَى جَنْبِهِ عَلَى الْمَشْجَبِ⁽¹⁰⁾، فَصَلَّى بِنَا، فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ حَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ بِيَدِهِ: فَعَقَدَ تِسْعًا. فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَكَثَ تِسْعَ سِنِينَ⁽¹¹⁾ لَمْ يَحْجَّ، ثُمَّ أَذَّنَ فِي النَّاسِ فِي الْعَاشِرَةِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَاجٌّ فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ بَسْرُ

(7) أخرجه الشافعي في «السنن» (الحديث: ص 109).

(8) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1218).

(9) نساجة: ثوب كالطيلسان.

(10) مشجب: اسم لأعواد يوضع عليها الثياب ومتاع البدن الشماعة.

(11) مكث تسع سنين: أي بالمدينة.

(1) أكري: أي أوجر الرواحل للركوب.

(2) سورة البقرة، الآية: 198.

(3) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1733).

(4) أخرجه سعيد بن منصور في «السنن» (الحديث: 352).

(5) انظر عون المعبود شرح سنن أبي داود: 109/5.

(6) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 4/333).

كثيرٌ كلُّهم يلتبسُ أن يأتَمَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَعْمَلُ مِثْلَ عَمَلِهِ. فَخَرَجْنَا مَعَهُ حَتَّى أَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ، فَوَلَدَتْ «أَسْمَاءَ» بِنْتُ عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: كَيْفَ أَصْنَعُ؟ قَالَ: «اغْتَسِلِي وَاسْتَنْفِرِي»⁽¹⁾ بِتَوْبٍ وَأَحْرَمِي.

فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ رَكِبَ «الْقَصْوَاءَ»⁽²⁾ حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ عَلَى الْبَيْدَاءِ نَظَرْتُ إِلَى مَدِّ بَصَرِي بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ رَاكِبٍ وَمَاشٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَمِنْ خَلْفِهِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا، وَعَلَيْهِ يَنْزِلُ الْقُرْآنُ، وَهُوَ يَعْرِفُ تَأْوِيلَهُ، وَمَا عَمِلَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ عَمِلْنَا بِهِ. فَأَهْلٌ⁽³⁾ بِالتَّوْحِيدِ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ»، وَأَهْلٌ النَّاسِ بِهَذَا الَّذِي يُهْلُونَ بِهِ، فَلَمْ يَرُدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمْ شَيْئاً مِنْهُ، وَلَزِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَلْبِيئَهُ.

قَالَ جَابِرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَسْنَا نُنْوِي إِلَّا الْحَجَّ. لَسْنَا نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ، حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ، اسْتَلَمَ الرُّكْنَ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا، ثُمَّ نَفَذَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَرَأَ «وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى»⁽⁴⁾. فَجَعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ.

فَكَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»⁽⁵⁾ وَ«قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ»⁽⁶⁾، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفَا. فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفَا قَرَأَ: «إِنَّا أَلْفَاظٌ مِنَ الشَّعَائِرِ اللَّهِ»⁽⁷⁾ أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ، فَبَدَأُ، بِالصَّفَا، فَرَفَعِي عَلَيْهِ حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَوَحَّدَ اللَّهَ وَكَبَّرَهُ وَقَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعَدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ»⁽⁸⁾؛ ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ، قَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ، حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي سَعَى حَتَّى إِذَا صَعَدْنَا مَشَى، حَتَّى إِذَا أَتَى الْمَرْوَةَ، فَفَعَلَ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا. حَتَّى إِذَا كَانَ آخِرَ طَوَافِهِ عَلَى الْمَرْوَةِ، فَقَالَ: «لَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَمْ أَسْقِ الْهَدْيَ، وَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيُحِلِّ، وَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً». فَقَامَ سُرَاقَةُ بْنُ

- (1) الاستنفار: أن تشد في وسطها شيئاً، وتأخذ خرقة عريضة تجعلها على محل وتشد طرفيها من قدامها ومن ورائها في ذلك المشدود في وسطها لمنع سيلان الدم.
(2) القصواء: اسم ناقة النبي ﷺ.
(3) أهل: من الإهلال؛ وهو رفع الصوت بالتلبية.
(4) سورة البقرة، الآية: 125.
(5) سورة الإخلاص، الآية: 1.
(6) سورة الكافرون، الآية: 1.
(7) سورة البقرة، الآية: 158.
(8) هزم الأحزاب وحده، ومعناه: هزمهم بغير قتال من الأدميين ولا بسبب من جهتهم. والمراد بالأحزاب: الذين تحزبوا على رسول الله ﷺ يوم الخندق.

مَالِكِ بْنِ جُعْشَمٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلْعَامِنَا هَذَا أَمْ لِأَبَدٍ؟ فَسَبَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابِعُهُ، وَاحِدَةً فِي الْأُخْرَى، وَقَالَ: «دَخَلْتَ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ مَرَّتَيْنِ، لَا بَلَّ لِأَبَدٍ أَبَدٍ».

وَقَدِمَ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ بِئُذْنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَوَجَدْنَا فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِمَّنْ حَلَّ، وَلَبِسَتْ ثِيَاباً صَبِيغاً، وَاتَّحَلَّتْ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي أَمَرَ بِهَذَا، قَالَ: فَكَانَ عَلَيَّ يَقُولُ بِالْعِرَاقِ: فَذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحْرِشاً⁽¹⁾ عَلَى فَاطِمَةَ لِلَّذِي صَنَعَتْ، مُسْتَفْتِياً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فِيمَا ذَكَرْتُ عَنْهُ، فَأَخْبَرْتُهُ أَنِّي أَنْكَرْتُ ذَلِكَ عَلَيْهَا. فَقَالَ: صَدَقْتَ صَدَقْتُ، مَاذَا قُلْتَ حِينَ فَرَضْتَ الْحَجَّ؟ قَالَ: قُلْتُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَهْلٌ بِمَا أَهَلَّ بِهِ رَسُولُكَ». قَالَ: فَإِنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ فَلَا نُحَلُّ.

قَالَ: فَكَانَ جَمَاعَةُ الْهَدْيِ الَّذِي قَدِمَ بِهِ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ؟ وَالَّذِي أَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، مائة. قَالَ: فَحَلَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَقَصَرُوا، إِلَّا النَّبِيَّ ﷺ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ. فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ⁽²⁾، تَوَجَّهُوا إِلَى مِنَى فَأَهَلُّوا بِالْحَجِّ، وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ، وَالْعِشَاءَ، وَالْفَجْرَ. ثُمَّ مَكَتَ قَلِيلاً حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَأَمَرَ بِقَبِيَّةٍ مِنْ شَعْرِ ثَضْرِبَ لَهُ بِنَمْرَةٍ. فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَا تَشْكُ قُرَيْشٌ إِلَّا أَنَّهُ وَاقِفٌ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، كَمَا كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ⁽³⁾. فَأَجَازَ⁽⁴⁾ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ فَوَجَدَ الْقَبَةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِنَمْرَةٍ، فَتَزَلَّ بِهَا حَتَّى إِذَا زَاعَتِ الشَّمْسُ، أَمَرَ بِالْقُضْوَاءِ فَرُحِلَتْ لَهُ⁽⁵⁾، فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي⁽⁶⁾ فَخَطَبَ النَّاسَ، وَقَالَ: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمِي مَوْضُوعٌ، وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ، وَإِنَّ أَوَّلَ دَمٍ أَضَعُ مِنْ دِمَائِنَا، دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ - كَانَ مُسْتَرْضِعاً فِي بَيْتِي سَعِيدٍ، فَقَتَلْتَهُ هَذَا - وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ⁽⁷⁾ وَأَوَّلُ رِبَا أَضَعُ رَبَانَا، رَبَا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ، فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النَّسَاءِ فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللَّهِ وَاسْتَحَلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فُرُوشَكُمْ أَحَدًا تَكَرُّهُنَّ، فَإِنْ فَعَلَنَّ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْباً غَيْرَ مُبْرَحٍ وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَقَدْ

(1) التحريش: الإغراء. والمراد هنا أن يذكر له ما يقضي عنها.

(2) يوم التروية: هو اليوم الثامن من ذي الحجة.

(3) كانت قريش في الجاهلية تقف بالمشعر الحرام،

وهو جبل بالمزدلفة يقال له فوح. وقيل: إن المشعر

الحرام كل المزدلفة، وكان سائر العرب يتجاوزون

المزدلفة ويقفون بعرفات، فلظنت قريش أن النبي ﷺ

يقف في المشعر الحرام على عادتهم ولا يتجاوزوه.

فتجاوز النبي ﷺ إلى عرفات، لأن الله تعالى أمره

بذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أُنِيبُوا مِنْ حَيْثُ أَكَاثَرُ

الْكَاسِرِ﴾ أي سائر الناس العرب، غير قريش وإنما

كانت قريش تقف بالمزدلفة لأنها من الحرم، وكانوا

يقولون: نحن أهل حرم الله، فلا نخرج منه.

(4) فأجاز: أي جاوز المزدلفة ولم يقف بها، بل توجه

إلى عرفات.

(5) فرحلت: أي جعل عليها الرحل.

(6) بطن الوادي: هو وادي عرفة.

(7) موضوع: أي باطل.

تَرَكَتُمْ فِيكُمْ مَا لَنْ تَصَلُّوا بَعْدَهُ، إِنْ اغْتَضَمْتُمْ بِهِ: كِتَابَ اللَّهِ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي، فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟ قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ وَأَدَيْتَ وَنَصَحْتَ، فَقَالَ بِأَصْبَعِهِ السَّبَابَةَ⁽¹⁾ يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ يَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ، اللَّهُمَّ فَاشْهَدْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. ثُمَّ أَدَّنَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئاً⁽²⁾ ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقَضْوَاءَ إِلَى الصَّخْرَاتِ، وَجَعَلَ جَبَلَ الْمُشَاةِ⁽³⁾ بَيْنَ يَدَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ. فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفاً حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلاً حَتَّى غَابَ الْفُرُصُ؛ وَأَزْدَفَ أَسَامَةَ خَلْفَهُ. وَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ شَنَقَ⁽⁴⁾ لِلْقَضْوَاءِ الزَّمَامَ حَتَّى إِنْ رَأَسَهَا لِيُصِيبَ مَوْرِكَ رَحْلِهِ⁽⁵⁾ وَيَقُولُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى⁽⁶⁾: «أَيُّهَا النَّاسُ، السَّكِينَةَ السَّكِينَةَ» كُلَّمَا أَتَى جَبَلًا مِنْ الْجِبَالِ أَزْحَى لَهَا قَلِيلاً حَتَّى تَضَعَدَ، حَتَّى أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئاً.

ثُمَّ اضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ. ثُمَّ رَكِبَ الْقَضْوَاءَ، حَتَّى أَتَى الْمِشْعَرَ الْحَرَامَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَدَعَاهُ وَكَبَّرَهُ وَهَلَّلَهُ وَوَحَّدَهُ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفاً حَتَّى أَسْفَرَ جِدًا. فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَأَزْدَفَ الْفَضْلَ بْنَ عَبَّاسٍ وَكَانَ رَجُلًا حَسَنَ الشَّعْرِ أَبْيَضَ وَسِيمًا⁽⁷⁾ فَلَمَّا دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّتَ بِهِ طُعْنُ⁽⁸⁾ يَجْرِيْنَ فَطَفِقَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهِنَّ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ فَحَوَّلَ الْفَضْلُ وَجْهَهُ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ يَنْظُرُ، فَحَوَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ مِنَ الشَّقِّ الْآخِرِ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ، يَصْرِفُ وَجْهَهُ مِنَ الشَّقِّ الْآخِرِ يَنْظُرُ، حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسِّرٍ. فَحَرَّكَ قَلِيلاً، ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى⁽⁹⁾ الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى؛ حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا مِثْلُ حَصَى الْخَذْفِ،

- (1) فقال بأصبعه السبابة: أي يقبلها ويردها إلى الناس مشيراً إليهم.
- (2) فصلى الظهر ثم قام فصلى العصر ولم يصل بينهما الخ: فيه دليل على أنه يشرع الجمع بين الظهر والعصر هناك في ذلك اليوم، وقد أجمعت الأمة عليه، واختلفوا في سببه. بسبب النسك وهو مذهب الإمام أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي. وقال أكثر أصحاب الشافعي: هو بسبب السفر.
- (3) جبل المشاة: أي مجتمعهم.
- (4) شنق: أي ضم وضيق.
- (5) المورك: الموضع الذي يشني الراكب رجله عليه، قدام واسطة الرحل، وإذا مل من الركوب.
- (6) يقول بيده: أي يشير بها قائلاً: الزموا السكينة. وهي الرفق والطمأنينة.
- (7) وسيماً: أي جميلاً.
- (8) الظمن: جمع طعينة، وهي البعير الذي عليه امرأة، ثم سميت به المرأة مجازاً.
- (9) قوله: ثم سلك الطريق الوسطى: فيه دليل على أن سلوك هذا الطريق في الرجوع من عرفات سنة. وهو غير الطريق الذي ذهب به إلى عرفات. وكان قد ذهب إلى عرفات من طريق (ضب) ليخالف الطريق كما كان يفعل في الخروج إلى العيدين في مخالفته طريق الذهاب والإياب.

رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي (1). ثُمَّ انصَرَفَ إِلَى الْمُنْحَرِ فَتَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بِيَدِهِ ثُمَّ أَعْطَى عَلِيًّا فَتَحَرَ مَا عَبَّرَ (2) وَأَشْرَكَهُ فِي هَدْيِهِ، ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدْنَةٍ بِبِضْعَةٍ (3) فَجُعِلَتْ فِي قَدْرِ، فَطَبِخَتْ، فَأَكَلَا مِنْ لَحْمِهَا وَشَرَبَا مِنْ مَرَقِهَا. ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ (4) فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ. فَأَتَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَسْفُونَ عَلَى زَمْرَمَ، فَقَالَ: «انزِعُوا» (5) بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَلَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَلَى سِقَايَتِكُمْ (6) لَنَزَعْتُ مَعَكُمْ». فَنَاوَلُوهُ دَلْوًا فَشَرَبَ مِنْهُ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا حَدِيثٌ عَظِيمٌ مُشْتَمِلٌ عَلَى جُمَلٍ مِنَ الْفَوَائِدِ، وَنَفَائِسَ مِنْ مُهِمَّاتِ الْقَوَاعِدِ. قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: قَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ عَلَى مَا فِيهِ وَمِنَ الْفِقْهِ. وَأَكْثَرُوا، وَصَنَّفَ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْمُنْذِرِ جُزْءًا كَبِيرًا أَخْرَجَ فِيهِ مِنَ الْفِقْهِ مِائَةً وَنِيفًا وَخَمْسِينَ نَوْعًا. وَقَالَ: وَلَوْ تَقَصَّى لَزِيدٌ عَلَى هَذَا الْعَدَدِ قَرِيبٌ مِنْهُ، قَالُوا: وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنْ غُسَلَ الْإِحْرَامُ سُنَّةً لِلنِّسَاءِ وَالْحَائِضِ وَلِغَيْرِهِمَا بِالْأُولَى. وَعَلَى اسْتِيفَارِ الْحَائِضِ وَالنِّسَاءِ وَعَلَى صِحَّةِ إِحْرَامِهِمَا، وَأَنْ يَكُونَ الْإِحْرَامُ عَقَبَ صَلَاةِ قَرُضٍ أَوْ نَفْلِ، وَأَنْ يَرْفَعَ الْمُحْرِمُ صَوْتَهُ بِالتَّلْبِيَةِ، وَيُسْتَحَبُّ الْاِقْتِصَارُ عَلَى تَلْبِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا زَادَ فَلَا بَأْسَ، فَقَدْ زَادَ عَمْرٌ: لَبَّيْكَ ذَا النِّعْمَاءِ وَالْفَضْلِ الْحَسَنِ، لَبَّيْكَ مَرْهُوبًا مِنْكَ وَمَرْغُوبًا إِلَيْكَ.

وَأَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْحَاجِّ الْقُدُومَ أَوَّلًا إِلَى مَكَّةَ لِيَطُوفَ طَوَافَ الْقُدُومِ وَأَنْ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ - الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ - قَبْلَ طَوَافِهِ وَيَزِمِلَ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَشْوَاطِ الْأُولَى وَالرَّمْلُ أَسْرَعُ الْمَشْيِ مَعَ تَقَارُبِ الْخُطَا وَهُوَ الْحَبَبُ وَهَذَا الرَّمْلُ يَفْعَلُهُ مَا عَدَا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينَ.

ثُمَّ يَمْشِي أَرْبَعًا عَلَى عَادَتِهِ وَأَنَّهُ يَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ طَوَافِهِ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ وَيَتَلَوُّ: ﴿وَأَعْبُدُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ﴾ (7).

ثُمَّ يَجْعَلُ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، وَيَقْرَأُ فِيهِمَا فِي الْأُولَى - بَعْدَ الْفَاتِحَةِ - سُورَةَ ﴿الْكَافِرُونَ﴾ وَفِي الثَّانِيَةِ - بَعْدَ ﴿الْفَاتِحَةِ﴾ - سُورَةَ ﴿الْإِخْلَاصِ﴾.

- (1) قوله: رمى من بطن الوادي: أي بحيث تكون (منى) و(عرفات) و(المزدلفة) عن يمينه و(مكة) عن يساره.
- (2) قوله: فنحَرَ ثلاثاً وستين الخ: وفيه دليل من استحباب تكثير الهدى وكان هدي النبي ﷺ في تلك السنة مائة بدنة. وغير: أي بقي.
- (3) البضعة: أي قطعة اللحم.
- (4) فأفاض إلى البيت: أي طاف بالبيت طواف الإفاضة، ثم صلى الظهر.
- (5) انزعوا: أي استقوا بالدلاء وانزعوها بالرشاء (الحيال).
- (6) فلولا أن يغلبكم الناس على الخ: معناه لولا خوفاً أن يعتقد الناس ذلك من مناسك الحج ويزدحموا عليه بحيث يغلبونكم عن الاستقاء لاستقيت معكم لكثرة فضيلة هذا الاستقاء.
- (7) سورة البقرة، الآية: 125.

وَدَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ يُشْرَعُ لَهُ الْاسْتِيلَامُ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ كَمَا فَعَلَهُ عِنْدَ الدُّخُولِ .

وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ: عَلَى أَنَّ الْاسْتِيلَامَ سُنَّةٌ، وَأَنَّهُ يَسْعَى بَعْدَ الطَّوَافِ وَيَبْدَأُ مِنَ الصَّفَا وَيَرْقَى إِلَى أَعْلَاهُ وَيَقِفُ عَلَيْهِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَيَذْكُرُ اللَّهَ تَعَالَى بِهَذَا الذِّكْرِ وَيَدْعُو ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَيَزِيمِلُ فِي بَطْنِ الرَّادِي وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: «بَيْنَ الْهَيْلَيْنِ» وَهُوَ - أَي الرَّمْلُ - مَشْرُوعٌ فِي كُلِّ مَرَّةٍ مِنَ السَّبْعَةِ الْأَشْوَاطِ . لَا فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى كَمَا فِي طَوَافِ الْقُدُومِ بِالْبَيْتِ . وَأَنَّهُ يَرْقَى أَيْضاً عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا رُقِيَ عَلَى الصَّفَا وَيَذْكُرُ وَيَدْعُو . وَيَتِمَّامُ ذَلِكَ تَبِيئُ عُمْرَتِهِ . فَإِنْ حَلَقَ أَوْ قَصَرَ صَارَ حَلَالاً .

وَهَكَذَا فَعَلَ الصَّحَابَةُ الَّذِينَ أَمَرَهُمُ ﷺ بِفَسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ .

وَأَمَّا مَنْ كَانَ قَارِناً، فَإِنَّهُ لَا يَحْلِقُ وَلَا يَقْصُرُ، وَيَبْقَى عَلَى إِحْرَامِهِ ثُمَّ فِي يَوْمِ التَّرْوِيَةِ - وَهُوَ الثَّامِنُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ - يُخْرِمُ مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ مِنْ حَلٍّ مِنْ عُمْرَتِهِ، وَيَذْهَبُ هُوَ وَمَنْ كَانَ قَارِناً إِلَى مَنَى، وَالسُّنَّةُ أَنْ يُصَلِّيَ بِمَنَى الصَّلَوَاتِ الْحُمْسِ، وَأَنْ يَبِيَّتَ بِهَا هَذِهِ اللَّيْلَةَ - وَهِيَ لَيْلَةُ النَّاسِعِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ - .

وَمِنَ السُّنَّةِ كَذَلِكَ أَنْ لَا يَخْرُجَ يَوْمَ عَرَفَةَ مِنْ مَنَى إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَلَا يَدْخُلُ «عَرَفَاتٍ» إِلَّا بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ . وَبَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ جَمِيعاً بِـ «عَرَفَاتٍ» فَإِنَّهُ ﷺ نَزَلَ بِنَمْرَةٍ وَلَيْسَتْ مِنْ عَرَفَاتٍ . وَلَمْ يَدْخُلْ - ﷺ - الْمَوْقِفَ إِلَّا بَعْدَ الصَّلَاتَيْنِ .

وَمِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَهُمَا شَيْئاً، وَأَنْ يَخْطُبَ الْإِمَامُ النَّاسَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَهَذِهِ إِحْدَى الْخُطَبِ الْمَسْنُونَةِ فِي الْحَجِّ .

وَالثَّانِيَةُ: أَي مِنَ الْخُطَبِ الْمَسْنُونَةِ - يَوْمَ السَّابِعِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ عِنْدَ الْكَعْبَةِ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ .

وَالثَّلَاثَةُ: أَي مِنَ الْخُطَبِ الْمَسْنُونَةِ - يَوْمَ النَّحْرِ .

وَالرَّابِعَةُ: يَوْمَ النَّفْرِ الْأَوَّلِ .

وَفِي الْحَدِيثِ سُنَنٌ وَأَدَابٌ مِنْهَا: أَنْ يَجْعَلَ الدَّهَابَ إِلَى الْمَوْقِفِ عِنْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الصَّلَاتَيْنِ .

وَأَنْ يَقِفَ - فِي عَرَفَاتٍ - رَاكِباً أَفْضَلَ .

وَأَنْ يَقِفَ عِنْدَ الصَّخْرَاتِ، عِنْدَ مَوْقِفِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ قَرِيباً مِنْهُ .

وَأَنْ يَقِفَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ .

وَأَنْ يَبْقَى فِي الْمَوْقِفِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ .

وَيَكُونُ فِي وُقُوفِهِ دَاعِيًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، رَافِعًا يَدَيْهِ إِلَى صَدْرِهِ، وَأَنْ يَذْفَعَ بَعْدَ تَحَقُّقِ غُرُوبِ الشَّمْسِ بِالسَّكِينَةِ، وَيَأْمُرَ النَّاسَ بِهَا إِنْ كَانَ مُطَاعًا.

فَإِذَا أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ نَزَلَ وَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمْعًا بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ، دُونَ أَنْ يَتَطَوَّعَ بَيْنَهُمَا شَيْئًا مِنَ الصَّلَوَاتِ. وَهَذَا الْجَمْعُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ. وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي سَبَبِهِ.

فَقِيلَ: إِنَّهُ نُسْكَ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُمْ مُسَافِرُونَ - أَيْ السَّفَرُ - هُوَ الْعِلَّةُ لِمَشْرُوعِيَةِ الْجَمْعِ. وَمِنَ السَّنَنِ: الْمَيْبُتُ بِمُزْدَلِفَةَ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَى أَنَّهُ نُسْكَ وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي كَوْنِهِ - أَيْ الْمَيْبُتُ - وَاجِبًا أَوْ سُنَّةً.

وَمِنَ السُّنَّةِ، أَنْ يُصَلَّى الصُّبْحُ فِي الْمُزْدَلِفَةَ ثُمَّ يَذْفَعُ مِنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَيَأْتِي الْمِشْعَرَ الْحَرَامَ فَيَقِفُ بِهِ، وَيَدْعُو، وَالْوُقُوفُ عِنْدَهُ مِنَ الْمَنَاسِكِ:

ثُمَّ يَذْفَعُ مِنْهُ عِنْدَ إِسْفَارِ الْفَجْرِ إِسْفَارًا بَلِيغًا؛ فَيَأْتِي بَطْنَ مُحَسَّرٍ فَيُسْرِعُ السَّيْرَ فِيهِ، لِأَنَّهُ مَحَلُّ غَضَبِ اللَّهِ فِيهِ عَلَى أَصْحَابِ الْفِيلِ، فَلَا يَنْبَغِي الْأَنَاءُ فِيهِ، وَلَا الْبَقَاءُ فِيهِ.

فَإِذَا أَتَى الْجَمْرَةَ - وَهِيَ جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ - نَزَلَ بِبَطْنِ الْوَادِي وَرَمَاهَا بِسَبْعِ حُصَيَّاتٍ، كُلُّ حَصَاةٍ.

كَحَبَةِ الْبَاقِلَاءِ - أَيْ الْفُولِ - يُكَبَّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ.

ثُمَّ يَنْصَرِفُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى النَّخْرِ فَيَنْحَرُ، إِنْ كَانَ عِنْدَهُ هَدْيٌ ثُمَّ يَخْلُقُ بَعْدَ نَحْرِهِ.

ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَكَّةَ فَيَطُوفُ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ، وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ طَوَافُ الرِّبَاةِ.

وَمِنْ بَعْدِهِ يَجِلُّ لَهُ كُلُّ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِ بِالْإِحْرَامِ، حَتَّى وَطْءُ النِّسَاءِ.

وَأَمَّا إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، وَلَمْ يَطْفِ هَذَا الطَّوَافَ فَإِنَّهُ يَجِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ مَا عَدَا النِّسَاءَ.

هَذَا هُوَ هَدْيُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجِّهِ وَالْآتِي بِهِ مُقْتَدٍ بِهِ - ﷺ - وَمُمْتَثِلٌ لِقَوْلِهِ: «خُذُوا

عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»⁽¹⁾ وَحُجَّهٌ صَحِيحٌ.

وَالْبَيْتُ تَفْصِيلُ هَذِهِ الْأَعْمَالِ وَبَيَانُ آرَاءِ الْعُلَمَاءِ، وَمَذْهَبُ كُلِّ مِنْهُمْ، فِي كُلِّ عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ

الْحَجِّ.

4 - باب: المواقيت

المواقيت جمع ميقات. كمواعيد وميعاد، وهي مواقيت زمانية ومواقيت مكانية.

(1) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 366/3).

1 - فصل: المواقيت الزمانية

هِيَ الْأَوْقَاتُ الَّتِي لَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ إِلَّا فِيهَا، وَقَدْ بَيَّنَّهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾⁽¹⁾، وَقَالَ: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ﴾⁽²⁾ أَيْ وَقْتُ أَعْمَالِ الْحَجِّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ.

وَالْعُلَمَاءُ مُجْمِعُونَ: عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِأَشْهُرِ الْحَجِّ شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ. وَاخْتَلَفُوا فِي ذِي الْحِجَّةِ: هَلْ هُوَ بِكَامِلِهِ مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ، أَوْ عَشْرٌ مِنْهُ؟

فَدَهَبَ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَالْأَخْنَفُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ إِلَى الثَّانِي. وَدَهَبَ مَالِكٌ إِلَى الْأَوَّلِ.

وَرَجَّحَهُ ابْنُ حَزْمٍ فَقَالَ: قَالَ تَعَالَى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ﴾⁽³⁾، وَلَا يُطْلَقُ عَلَى شَهْرَيْنِ، وَبَعْضُ آخَرِ أَشْهُرٍ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ رَمِيَ الْجِمَارِ - وَهُوَ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ - يُعْمَلُ يَوْمَ الثَّلَاثِ عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَطَوَّافِ الْإِفَاضَةِ - وَهُوَ مِنْ فَرَائِضِ الْحَجِّ - يُعْمَلُ فِي ذِي الْحِجَّةِ كُلِّهِ بِإِلَّا خِلَافٍ مِنْهُمْ. فَصَحَّ أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ أَشْهُرٍ.

وَتَمَرَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ، فِيمَا وَقَعَ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ بَعْدَ النَّحْرِ. فَمَنْ قَالَ: إِنَّ ذَا الْحِجَّةِ كُلَّهُ مِنْ الْوَقْتِ. قَالَ: لَمْ يَلْزَمُهُ دَمُ التَّأخِيرِ. وَمَنْ قَالَ: لَيْسَ إِلَّا الْعُشْرُ مِنْهُ قَالَ: يَلْزَمُهُ دَمُ التَّأخِيرِ.

2 - فصل: الإحرام بالحج قبل أشهره

دَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عُمَرَ، وَجَابِرٌ، وَالشَّافِعِيُّ: إِلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِهِ⁽⁴⁾.

قَالَ الْبُخَارِيُّ⁽⁵⁾: وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَشْهُرُ الْحَجِّ شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مِنَ السَّنَةِ⁽⁶⁾ أَنْ لَا يُحْرِمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ.

(5) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الباب: قول الله

(1) سورة البقرة، الآية: 189.

تعالى الحج أشهر معلومات).

(2) سورة البقرة، الآية: 197.

(6) قول الصحابي: من السنة كذا. يعطي حكم المرفوع

(3) سورة البقرة، الآية: 189.

إلى النبي ﷺ.

(4) وقالوا فيمن أحرم قبلها أحل بعمره ولا يجزئه عن

إحرام الحج.

وَرَوَى ابْنُ جَرِيرٍ⁽¹⁾ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَا يَصِحُّ أَنْ يُحْرِمَ أَحَدٌ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ.

وَرَوَى الْأَخْنَفُ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ: أَنَّ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ يَصِحُّ مَعَ الْكِرَاهَةِ. وَرَجَّحَ الشُّوكَانِيُّ⁽²⁾ الرَّأْيَ الْأَوَّلَ، فَقَالَ: إِلَّا أَنَّهُ يُقْوَى الْمَنَعُ مِنَ الْإِحْرَامِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ، أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - ضَرَبَ لِأَعْمَالِ الْحَجِّ أَشْهُرًا مَعْلُومَةً. وَالْإِحْرَامُ عَمَلٌ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ. فَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ يَصِحُّ قَبْلَهَا فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ.

3 - فصل: المواقيت المكانية

المواقيت المكانية: هي الأماكن التي يُحْرِمُ مِنْهَا مَنْ يُرِيدُ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ. وَلَا يَجُوزُ لِحَاجٍ أَوْ مُعْتَمِرٍ أَنْ يَتَجَاوَزَهَا، دُونَ أَنْ يُحْرِمَ. وَقَدْ بَيَّنَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَجَعَلَ مِيقَاتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ «ذَا الْحُلَيْفَةِ» (مَوْضِعٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ 450 كيلومترًا يَقَعُ فِي شَمَالِهَا).

وَوَقَّتَ⁽³⁾ لِأَهْلِ الشَّامِ «الْجُحْفَةَ» (مَوْضِعٌ فِي الشَّمَالِ الْعَرَبِيِّ مِنْ مَكَّةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا 187 كيلومترًا. وَهِيَ قَرِيبَةٌ مِنْ «رَابِعٍ» وَ«رَابِعٍ» بَيْنَهَا وَبَيْنَ «مَكَّةَ» 204 كيلومترًا. وَقَدْ صَارَتْ «رَابِعُ» مِيقَاتِ أَهْلِ مِصْرَ، وَالشَّامِ، وَمَنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا، بَعْدَ ذَهَابِ مَعَالِمِ «جُحْفَةَ».) وَمِيقَاتُ أَهْلِ نَجْدٍ «قَرْنُ الْمَنَازِلِ» (جَبَلٌ شَرْقِيٌّ مَكَّةَ يُطْلُ عَلَى عَرَافَاتِ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ 94 كيلومترًا).

وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْيَمَنِ «يَلْمَلَمَ» (جَبَلٌ يَقَعُ جَنُوبَ مَكَّةَ، بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا 54 كيلومترًا)⁽⁴⁾. وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْعِرَاقِ «ذَاتُ عِرْقٍ» (مَوْضِعٌ فِي الشَّمَالِ الشَّرْقِيِّ لِمَكَّةَ، بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا 94 كيلومترًا).

وَقَدْ نَظَّمَهَا بَعْضُهُمْ فَقَالَ:

عِرْقُ الْعِرَاقِ يَلْمَلَمُ الْيَمَنِ وَالشَّامُ جُحْفَةُ إِنْ مَرَزَتْ بِهَا
وَبِذِي الْحُلَيْفَةِ يُحْرِمُ الْمَدَنِي
وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنُ فَاسْتَبِينَ

(1) تفسير الطبري: 258/2.

(2) نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار: 29/5.

(3) وقت: أي حدد

(4) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1524).

هَذِهِ هِيَ الْمَوَاقِيتُ الَّتِي عَيَّنَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ مَوَاقِيتُ لِكُلِّ مَنْ مَرَّ بِهَا، سَوَاءً كَانَ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْجِهَاتِ أَمْ كَانَ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى⁽¹⁾.

وَقَدْ جَاءَ فِي كَلَامِهِ ﷺ قَوْلُهُ: «مَنْ لَهْنٌ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ لِمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ»⁽²⁾. أَيُ إِنَّ هَذِهِ الْمَوَاقِيتَ لِأَهْلِ الْبِلَادِ الْمَذْكُورَةِ وَلِمَنْ مَرَّ بِهَا. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْأَفَاقِ الْمُعَيَّنَةِ. فَإِنَّهُ يُحْرِمُ مِنْهَا إِذَا أَتَى مَكَّةَ قَاصِداً التُّسُكُ.

وَمَنْ كَانَ بِمَكَّةَ وَأَرَادَ الْحَجَّ، فَمِيقَاتُهُ مَنَازِلُ مَكَّةَ.

وَإِنْ أَرَادَ الْعُمْرَةَ، فَمِيقَاتُهُ الْجِلُّ، فَيُخْرَجُ إِلَيْهِ وَيُحْرِمُ مِنْهُ وَأَذْنَى ذَلِكَ «التَّعِيمُ».

وَمَنْ كَانَ بَيْنَ الْمِيقَاتِ وَبَيْنَ مَكَّةَ، فَمِيقَاتُهُ مِنْ مَنْزِلِهِ. قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: وَمَنْ كَانَ طَرِيقُهُ لَا تَمُرُّ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ فَلْيُحْرِمِ مِنْ حَيْثُ شَاءَ، بَرًّا أَوْ بَحْرًا.

4 - فصل: الإحرام قبل الميقات

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ⁽³⁾: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَحْرَمَ قَبْلَ الْمِيقَاتِ أَنَّهُ مُحْرِمٌ؛ وَهَلْ يُكْرَهُ؟ قِيلَ: نَعَمْ، لِأَنَّ قَوْلَ الصَّحَابَةِ: «وَقَتَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ» يَفْضِي بِالْإِهْلَالِ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ، وَيَقْضِي بِنَفْيِ النَّقْصِ وَالرُّيَاذَةِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ الزُّيَاذَةُ مُحْرَمَةً، فَلَا أَقْلَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَرْكُهَا أَفْضَلُ.

5 - باب: الإحرام

تَعْرِيفُهُ: هُوَ نِيَّةُ أَحَدِ التُّسُكِينِ: الْحَجَّ، أَوْ الْعُمْرَةَ، أَوْ نِيَّتُهُمَا مَعًا: وَهُوَ رُكْنٌ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ»⁽⁴⁾. وَقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ بِمَا نَوَى»⁽⁵⁾.

وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى حَقِيقَةِ النِّيَّةِ⁽⁶⁾ وَأَنَّ مَحَلَّهَا الْقَلْبُ. قَالَ الْكَمَالُ بْنُ الْهَمَامِ: وَلَمْ نَعْلَمْ الرُّوَاةَ لِتُسُكُوهِ ﷺ، رَوَى وَاحِدٌ مِنْهُمْ: أَنَّهُ سَمِعَهُ ﷺ يَقُولُ: «نَوَيْتُ الْعُمْرَةَ، أَوْ نَوَيْتُ الْحَجَّ».

(1) فإذا أراد الشامي الحج فدخل المدينة فميقاته، ذو

(2) سورة البينة، الآية: 5.

(3) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1).

(4) عند الجمهور.

(5) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1524).

(6) سبل إسلام شرح بلوغ المرام: 189/2.

(4) سورة البينة، الآية: 5.

(5) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1).

(6) (باب الوضوء) من هذا الكتاب.

1 - فصل: آداب الإحرام

لِلإِحْرَامِ آدَابٌ يَنْبَغِي مُرَاعَاتُهَا، نَذَرُهَا فِيمَا يَلِي:

1 - النَّظَافَةُ: وَتَحَقُّقُ بَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَنْفِ الْإِبِطِ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ، وَالْوُضُوءِ، أَوْ الْاِغْتِسَالِ، وَهُوَ أَفْضَلُ. وَتَسْرِيحِ اللَّحْيَةِ، وَشَعْرِ الرَّأْسِ.

قَالَ ابْنُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مِنَ السَّنَةِ أَنْ يَغْتَسِلَ⁽¹⁾ إِذَا أَرَادَ الْإِحْرَامَ، وَإِذَا أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ. رَوَاهُ الْبَزَارُ⁽²⁾ وَالِدَّارِقُطْنِي⁽³⁾ وَالْحَاكِمُ⁽⁴⁾ وَصَحَّحَهُ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ النَّفْسَاءَ وَالْحَائِضَ تَغْتَسِلُ⁽⁵⁾ وَتُحْرَمُ، وَتَقْضِي الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽⁶⁾ وَأَبُو دَاوُدَ⁽⁷⁾ وَالتِّرْمِذِيُّ⁽⁸⁾ وَحَسَنَهُ.

2 - التَّجَرُّدُ: مِنَ الثِّيَابِ الْمَخِيطَةِ، وَلَبَسِ ثَوْبَيْ الْإِحْرَامِ، وَهُمَا رِدَاءٌ يُلْفُ النَّصْفَ الْأَعْلَى مِنَ الْبَدَنِ، دُونَ الرَّأْسِ، وَإِذَا رُفِعَ بِهِ النَّصْفُ الْأَسْفَلُ مِنْهُ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَبْيَضِينَ، فَإِنَّ الْأَبْيَضَ أَحَبُّ الثِّيَابِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَعْدِ مَا تَرَجَّلَ، وَادَّهَنَ، وَلَبَسَ إِزَارَهُ وَرِدَاءَهُ، هُوَ وَأَصْحَابُهُ. الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ⁽⁹⁾.

3 - التَّطِيبُ: ﷺ فِي الْبَدَنِ وَالثِّيَابِ: وَإِنْ بَقِيَ أَثَرُهُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ⁽¹⁰⁾.

فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ⁽¹¹⁾ الطَّيِّبِ فِي مَفْرَقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ⁽¹²⁾ وَمُسْلِمٌ⁽¹³⁾.

(1) أي يغتسل بنية غسل الإحرام.

(2) أخرجه البزار في «المسند» (الحديث: 1084).

(3) أخرجه الدارقطني في «السنن» (الحديث: 2/220).

(4) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (الحديث: 1/615).

(5) قال الخطابي: في أمره عليه الصلاة والسلام،

(6) وأبيص: أي بريق.

(7) قال الخطابي: في أمره عليه الصلاة والسلام،

(8) الحائض والنفساء بالاغتسال، دليل على أن الظاهر

أولى بذلك. وفيه دليل على أن المحدث إذا أحرم،

(6) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 364/1).

(7) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1744).

(8) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 1945).

(9) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1545).

(10) كرهه بعض العلماء، والحديث حجة عليهم.

(11) وأبيص: أي بريق.

(12) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1538).

(13) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1190).

وَرَوَى⁽¹⁾ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحِلِّهِ⁽²⁾ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

وَقَالَتْ: «كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَكَّةَ، فَتَنْصَحُ جِبَاهَنَا بِالْمِسْكِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، فَإِذَا عَرَقَتْ إِحْدَانَا، سَالَ عَلَيَّ وَجْهَهَا فَيَرَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَلَا يَنْهَانَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽³⁾ وَأَبُو دَاوُدَ⁽⁴⁾.

4 - صَلَاةُ رَكْعَتَيْنِ: يَنْوِي بِهِمَا سُنَّةَ الْإِحْرَامِ، يَقْرَأُ فِي الْأُولَى مِنْهُمَا بَعْدَ الْفَاتِحَةِ سُورَةَ «الْكَافِرُونَ»، وَفِي الثَّانِيَةِ سُورَةَ «الْإِخْلَاصِ».

قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرْكَعُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ⁽⁵⁾ رَكْعَتَيْنِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ⁽⁶⁾.

وَتُجْزَى الْمَكْتُوبَةُ عَنْهُمَا، كَمَا أَنَّ الْمَكْتُوبَةَ تُغْنِي عَنْ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ.

2 - فصل: أنواع الإحرام

الإحرام أنواع ثلاثة:

1 - قرآن. 2 - وتمتع. 3 - وإفراد.

وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ: عَلَى جَوَازِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ.

فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ. فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ، وَأَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ.

فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، فَحَلَّ عِنْدَ قُدُومِهِ، وَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ، أَوْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَلَمْ يُحَلِّ، حَتَّى كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽⁷⁾ وَابْنُ خَالِيٍّ⁽⁸⁾ وَمُسْلِمٌ⁽⁹⁾ وَمَالِكٌ⁽¹⁰⁾.

مَعْنَى الْقِرْآنِ⁽¹¹⁾: أَنْ يُحْرِمَ مِنْ عِنْدِ الْمِيقَاتِ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مَعًا. وَيَقُولُ عِنْدَ التَّلْبِيَةِ: «لَبَّيْكَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ». وَهَذَا يَقْتَضِي بَقَاءَ الْمُحْرِمِ عَلَى صِفَةِ الْإِحْرَامِ إِلَى أَنْ يَفْرَغَ مِنْ أَعْمَالِ الْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ جَمِيعًا. أَوْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ، وَيَدْخُلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ قَبْلَ الطَّوَافِ⁽¹²⁾.

- (1) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1539).
 (2) المراد بالإحلال، بعد الرمي: الذي يحل به الطيب وغيره ولا يمنع بعده إلا من النساء كما سيأتي.
 (3) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 79/6).
 (4) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1830).
 (5) ذو الحليفة: أي المكان الذي أحرم منه النبي ﷺ.
 (6) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1188).
 (7) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 36/6).
 (8) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1562).
 (9) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 118/1211).
 (10) أخرجه مالك في «الموطأ» (الحديث: 335/1).
 (11) سمي بذلك، لما فيه من القرآن والجمع بين الحج والعمرة، بإحرام واحد.
 (12) يطلق على هذا لفظ (تمتع)، في الكتاب والسنة.

مَعْنَى التَّمَتُّعِ: وَالتَّمَتُّعُ: هُوَ الِاعْتِمَارُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ يُحَجُّ مِنْ عَامِهِ الَّذِي اعْتَمَرَ فِيهِ. وَسُمِّيَ تَمَتُّعًا، لِإِنْتِفَاعِ بِأَدَاءِ التُّسْكِينِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فِي عَامٍ وَاحِدٍ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى بَلَدِهِ. وَلِأَنَّ الْمُتَمَتِّعَ يَتَمَتَّعُ بَعْدَ التَّحَلُّلِ مِنْ إِحْرَامِهِ بِمَا يَتَمَتَّعُ بِهِ غَيْرُ الْمُحْرِمِ مِنْ لَبْسِ الثِّيَابِ، وَالطَّيْبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَصِفَةُ التَّمَتُّعِ: أَنْ يُحْرِمَ مِنَ المِيقَاتِ بِالعُمْرَةِ وَخَدَهَا، وَيَقُولَ عِنْدَ التَّلْبِيَةِ: «لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ». وَهَذَا يَقْتَضِي البَقَاءَ عَلَى صِفَةِ الإِحْرَامِ حَتَّى يَصِلَ الْحَاجُّ إِلَى مَكَّةَ، فَيَطُوفُ بِالبَيْتِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَيَخْلِقُ شَعْرَهُ أَوْ يَقْصُرَهُ، وَيَتَحَلَّلُ فَيَخْلَعُ ثِيَابَ الإِحْرَامِ، وَيَلْبَسُ ثِيَابَهُ الْمُعْتَادَةَ وَيَأْتِي كُلَّ مَا كَانَ قَدْ حُرِّمَ عَلَيْهِ بِالإِحْرَامِ، إِلَى أَنْ يَجِيءَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، فَيُحْرِمَ مِنْ مَكَّةَ بِالْحَجِّ.

قَالَ فِي الفَتْحِ⁽¹⁾: وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ: أَنَّ التَّمَتُّعَ أَنْ يَجْمَعَ الشَّخْصُ الْوَاحِدُ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فِي عَامٍ وَاحِدٍ، وَأَنْ يُقَدِّمَ الْعُمْرَةَ وَأَلَّا يَكُونَ مَكِيًّا. فَمَتَى اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ لَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا.

مَعْنَى الْإِفْرَادِ: وَالْإِفْرَادُ: أَنْ يُحْرِمَ مَنْ يُرِيدُ الْحَجَّ مِنَ المِيقَاتِ بِالْحَجِّ وَخَدَهُ، وَيَقُولَ فِي التَّلْبِيَةِ: «لَبَّيْكَ بِحَجٍّ» وَيَبْقَى مُحْرِمًا حَتَّى تَنْتَهِيَ أَعْمَالُ الْحَجِّ، ثُمَّ يَعْتَمِرُ بَعْدَ إِذْ شَاءَ.

أَيُّ أَنْوَاعِ التُّسْكِينِ أَفْضَلُ؟: اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي الْأَفْضَلِ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ⁽²⁾. فَذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْإِفْرَادَ وَالتَّمَتُّعَ أَفْضَلُ مِنَ الْقِرَانِ، إِذْ إِنَّ الْمُفْرَدَ، أَوْ الْمُتَمَتِّعَ يَأْتِي بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ التُّسْكِينِ بِكَمَالِ أَفْعَالِهِ. وَالْقَارِنُ يَقْتَصِرُ عَلَى عَمَلِ الْحَجِّ وَخَدَهُ.

وَقَالُوا - فِي التَّمَتُّعِ وَالْإِفْرَادِ - قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ التَّمَتُّعَ أَفْضَلُ، وَالثَّانِي أَنَّ الْإِفْرَادَ أَفْضَلُ. وَقَالَتِ الْحَنَفِيَّةُ: الْقِرَانُ أَفْضَلُ مِنَ التَّمَتُّعِ، وَالْإِفْرَادُ وَالتَّمَتُّعُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِفْرَادِ.

وَذَهَبَتِ الْمَالِكِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْإِفْرَادَ أَفْضَلُ مِنَ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ. وَذَهَبَتِ الْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّ التَّمَتُّعَ أَفْضَلُ مِنَ الْقِرَانِ، وَمِنَ الْإِفْرَادِ. وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى الْيُسْرِ، وَالْأَسْهَلُ عَلَى النَّاسِ⁽³⁾. وَهُوَ الَّذِي تَمَنَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنَفْسِهِ وَأَمَرَ بِهِ أَصْحَابَهُ.

رَوَى مُسْلِمٌ⁽⁴⁾ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَهْلَلْنَا -

(3) لا سيما نحن المصريين، وأمثالنا ممن لا يسوق معه

هدياً، فإن ساق الهدى كان القرآن أفضل.

(4) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1216).

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري: 3/435.

(2) هذا الاختلاف مبني على اختلافهم في حج

رسول الله ﷺ. والصحیح أنه كان قارناً لأنه كان قد

ساق الهدى.

أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ - ﷺ بِالْحَجِّ خَالِصاً وَخَدَهُ، فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ صُبْحَ رَابِعَةِ مَضَتْ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ فَأَمَرْنَا أَنْ نُحَلَّ. قَالَ: حُلُّوْا وَأَصْبِيُوْا النِّسَاءَ، وَلَمْ يَزِمِ عَلَيْهِمْ⁽¹⁾، وَلَكِنْ أَحَلَّهُنَّ لَهُمْ.

فَقُلْنَا: لَمَّا لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا خَمْسُ أَمْرًا نَفْصِي إِلَى نِسَائِنَا، فَتَأْتِي عَرَفَةَ، تَقْطُرُ مَذَاكِيرُنَا الْمَنِيِّ. فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِيْنَا، فَقَالَ: «قَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَنْفَقْتُكُمْ لِهَذَا، وَأَصَدَّقْتُكُمْ، وَأَبْرَكْتُكُمْ، وَلَوْلَا هَدْيِي لَحَلَلْتُ كَمَا تَحْلُوْنَ، وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لِمَ اسْتَقْبَلْتُ الْهَدْيَ، فَحَلُّوْا فَحَلَلْنَا، وَسَمِعْنَا، وَأَطَعْنَا».

3 - فصل: جواز إطلاق الإحرام

مَنْ أَحْرَمَ إِحْرَامًا مُظْلَمًا، قَاصِدًا أَذَاءً مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعَيَّنَ نَوْعًا مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ، لِعَدَمِ مَعْرِفَتِهِ بِهَذَا التَّفْصِيلِ، جَازَ وَصَحَّ إِحْرَامُهُ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَلَوْ أَهَلَ وَلَيْ - كَمَا يَفْعَلُ النَّاسُ - قَصْدًا لِلشُّكِّ، وَلَمْ يُسَمَّ شَيْئًا بِلَفْظِهِ، وَلَا قَصْدَ بَقْلِهِ، لَا تَمْتَعًا، وَلَا إِفْرَادًا، وَلَا قِرَانًا، صَحَّ حَجُّهُ أَيْضًا. وَفَعَلَ وَاحِدًا مِنَ الثَّلَاثَةِ.

طَوَافُ الْقَارِنِ وَالْمُتَمَتِّعِ وَسَعِيُهُمَا وَأَنَّهُ لَيْسَ لِأَهْلِ الْحَرَمِ إِلَّا الْإِفْرَادُ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مُتَمَتِّعِ الْحَجِّ؟ فَقَالَ: أَهْلُ الْمُهَاجِرُونَ، وَالْأَنْصَارُ، وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَأَهْلُنَا، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجْعَلُوا إِهْلَالَكُمْ بِالْحَجِّ عُمْرَةً إِلَّا مَنْ قَلَّدَ الْهَدْيَ. وَطُفْنَا بِالْبَيْتِ وَبِالْصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَأَتَيْنَا النِّسَاءَ وَلَبَسْنَا الثِّيَابَ».

وَقَالَ: مَنْ قَلَّدَ الْهَدْيَ فَإِنَّهُ لَا يَجِلُّ لَهُ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَجَلَّهُ. ثُمَّ أَمَرْنَا عَشِيَّةَ التَّرْوِيَةِ أَنْ نِهَلَّ بِالْحَجِّ، فَإِذَا فَرَعْنَا مِنَ الْمَنَاسِكِ جِئْنَا طُفْنَا بِالْبَيْتِ، وَبِالْصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَقَدْ تَمَّ حَجُّنَا وَعَلَيْنَا الْهَدْيُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَمِدْ فَمِيسَمٌ تَلْتَمِزُ الْيَمِّ فِي الْحَجِّ وَسَمِعُوا إِذَا رَجَعْتُمْ»⁽²⁾ أَمْصَارِكُمْ⁽³⁾ الشَّاءُ تُجْزِيءُ، فَجَمَعُوا نُسُكَيْنِ فِي عَامٍ، بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ وَسَنَّهُ نَبِيِّ ﷺ، وَأَبَاحَهُ لِلنَّاسِ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»⁽⁴⁾. وَأَشْهَرُ الْحَجِّ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى: سُؤَالُ، وَذُو الْقِعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ. فَمَنْ تَمَتَّعَ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ فَعَلَيْهِ دَمٌ أَوْ صَوْمٌ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ⁽⁵⁾.

(1) لم يعزم عليهم: أي لم يوجبه.

(2) سورة البقرة، الآية: 196.

(3) أمصاركم: أي أوطانكم.

(4) سورة البقرة، الآية: 196.

(5) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحدیث: 1572).

1 - وفي هذا الحديث دليل على أن أهل الحرم لا مُتعة لهم ولا قِران⁽¹⁾، وأنهم يحجّون حجاً مفرداً ويعتَمرون عُمرَةً مفردةً. وهذا مذهب ابن عباس وأبي حنيفة لقول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرًا الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾⁽²⁾.

واختلفوا في مَنْ هُمْ حَاضِرُو الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. فَقَالَ مَالِكٌ: هُمْ أَهْلُ مَكَّةَ بِعَيْنِهَا، وَهُوَ قَوْلُ الْأَعْرَجِ وَأَخْتَارَهُ الطَّحَاوِيُّ وَرَجَّحَهُ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَطَاوُسٌ وَطَائِفَةٌ: هُمْ أَهْلُ الْحَرَمِ. قَالَ الْحَافِظُ⁽³⁾: وَهُوَ الظَّاهِرُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مَنْ كَانَ أَهْلُهُ عَلَى أَقْلٍ مَسَافَةٍ تَقْصُرُ فِيهَا الصَّلَاةُ. وَأَخْتَارَهُ ابْنُ جَرِيرٍ. وَقَالَتِ الْأَخْنَفُ: مَنْ كَانَ أَهْلُهُ بِالْمِيقَاتِ أَوْ دُونَهُ. وَالْعِبْرَةُ بِالْمَقَامِ لَا بِالْمَنْشَأِ.

2 - وَفِيهِ: أَنَّ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ أَنْ يَطُوفَ وَيَسْعَى لِلْعُمْرَةِ أَوْلًا: وَيُعْنِي هَذَا عَنْ طَوَافِ الْقُدُومِ الَّذِي هُوَ طَوَافُ التَّحِيَّةِ، ثُمَّ يَطُوفُ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، وَيَسْعَى كَذَلِكَ بَعْدَهُ.

أَمَّا الْقَارِنُ فَقَدْ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنَ الْعُلَمَاءِ: إِلَى أَنَّهُ يَكْفِيهِ عَمَلُ الْحَجِّ، فَيَطُوفُ طَوَافًا وَاحِدًا⁽⁴⁾ وَيَسْعَى سَعْيًا وَاحِدًا لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، مِثْلَ الْمُفْرِدِ⁽⁵⁾.

1 - فَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «قَرَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَطَافَ لَهُمَا طَوَافًا وَاحِدًا» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ⁽⁶⁾ وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

2 - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةَ، أَجْزَأَهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ وَسَعْيٌ وَاحِدٌ»، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ⁽⁷⁾ وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ⁽⁸⁾ وَزَادَ: «وَلَا يَجِلُّ مِنْهُمَا حَتَّى يَجِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا».

3 - وَرَوَى مُسْلِمٌ⁽⁹⁾: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِعَائِشَةَ: «طَوَافُكَ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ يَكْفِيكَ لِحَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ».

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ طَوَافَيْنِ وَسَعْيَيْنِ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِقُوَّةِ أَوْلِيِّهِ.

- (1) يرى مالك، والشافعي، وأحمد: أن للمكي أن يتمتع وبقرن، بدون كراهة، ولا شيء عليه.
(2) سورة البقرة، الآية: 196.
(3) فتح الباري شرح صحيح البخاري: 3/434.
(4) أي طواف الإفاضة بعد الوقوف بعرفة.
(5) والفرق بينهما أنه في حالة القران يقرن بينهما في نيته عند الإحرام.
(6) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 947).
(7) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 948).
(8) أخرجه الدارقطني في «السنن» (الحديث: 2/255).
(9) أخرجه مسلم في «الصحيح» (الحديث: 1211/133).

4 - وفي الحديث أَنَّ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ وَالْفَارِنِ هَدِيًّا، وَأَقْلَهُ شَاةً، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدِيًّا فَلْيُضْمِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ.

وَالأُولَى أَنْ يَصُومَ الأَيَّامَ الثَّلَاثَةَ فِي العَشْرِ مِنْ ذِي الحِجَّةِ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ. وَمِنْ العُلَمَاءِ مَنْ جَوَّزَ صِيَامَهَا مِنْ أَوَّلِ سَوَالٍ. مِنْهُمْ: طَاوُوسٌ وَمُجَاهِدٌ.

وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّ يَصُومَ قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ، وَيَوْمِ التَّرْوِيَةِ، وَيَوْمِ عَرَفَةَ. فَلَوْ لَمْ يَضْمُمْهَا، أَوْ يَضْمُ بَعْضَهَا قَبْلَ العِيدِ، فَلَهُ أَنْ يَصُومَهَا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ. لِقَوْلِ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصْمَنَ، إِلَّا لِمَنْ لَا يَجِدُ الهَدْيَ» رَوَاهُ البُخَارِيُّ⁽¹⁾.

وَإِذَا فَاتَهُ صِيَامُ الأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ فِي الحَجِّ لَزِمَهُ قَضَاؤُهَا. وَأَمَّا السَّبْعَةُ الأَيَّامُ، فَقِيلَ: يَصُومُهَا إِذَا رَجَعَ إِلَى وَطَنِهِ، وَقِيلَ: إِذَا رَجَعَ إِلَى رَحْلِهِ.

وَعَلَى الرَّأْيِ الأَخِيرِ يَصِحُّ صَوْمُهَا فِي الطَّرِيقِ. وَهُوَ مَذْهَبُ مُجَاهِدٍ وَعَطَاءٍ. وَلَا يَجِبُ التَّائِبُ فِي صِيَامِ هَذِهِ الأَيَّامِ العَشْرِ. وَإِذَا نَوَى وَأَحْرَمَ شَرَعَ لَهُ أَنْ يَلْبِي.

4 - فصل: التَّلْبِيَّةُ⁽²⁾

حُكْمُهَا: أَجْمَعَ العُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ التَّلْبِيَّةَ مَشْرُوعَةٌ. فَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «يَا آلَ مُحَمَّدٍ، مَنْ حَجَّ مِنْكُمْ فَلْيُهَلِّ⁽³⁾ فِي حَجِّهِ أَوْ⁽⁴⁾ حَجَّتِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽⁵⁾ وَابْنُ حِبَّانَ⁽⁶⁾.

وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي حُكْمِهَا، وَفِي وَفَيْتِهَا، وَفِي حُكْمِ مَنْ أَخْرَهَا، فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: إِلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ، وَأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ اتِّصَالُهَا بِالإِحْرَامِ. فَلَوْ نَوَى النُّسُكَ وَلَمْ يَلْبَبْ، صَحَّ نُسُكُهُ، دُونَ أَنْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ، لِأَنَّ الإِحْرَامَ عِنْدَهُمَا يَنْعَقِدُ بِمَجْرَدِ النِّيَّةِ.

وَرَوَى الأَخْنَفُ: أَنَّ التَّلْبِيَّةَ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا - مِمَّا هُوَ فِي مَعْنَاهَا كَالتَّسْبِيحِ، وَسَوْقِ الهَدْيِ - شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الإِحْرَامِ، فَلَوْ أَحْرَمَ، وَلَمْ يَلْبَبْ أَوْ لَمْ يُسَبِّحْ، أَوْ لَمْ يَسُقِ الهَدْيَ فَلَا إِحْرَامَ لَهُ. وَهَذَا مَبْنِيٌّ: عَلَى أَنَّ الإِحْرَامَ عِنْدَهُمْ مُرَكَّبٌ مِنَ النِّيَّةِ وَعَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ الحَجِّ.

(1) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1997). (4) (أو): للشك.

(2) التلبية: من لبيك، بمنزلة التهليل من لا إله إلا

(5) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 317/6).

(6) أخرجه ابن حبان في «الصحیح» (الحديث: 3920،

3922).

(3) فليهل: أي ليرفع صوته بالتلبية.

فَإِذَا نَوَى الْإِحْرَامَ وَعَمَلَ عَمَلًا مِنْ أَعْمَالِ التُّسْكِ، فَسَبَّحَ، أَوْ هَلَّلَ، أَوْ سَأَقَ الْهَدْيَ وَكَمْ يُلَبُّ، فَإِنَّ إِحْرَامَهُ يَنْعَقِدُ، وَيَلْزُمُهُ بِتَرْكِ التَّلْبِيَةِ دَمٌ.

وَمَشْهُورٌ مَذْهَبُ مَالِكٍ: أَنَّهَا وَاجِبَةٌ، يَلْزُمُ بِتَرْكِهَا أَوْ تَرَكَ اتِّصَالَهَا بِالْإِحْرَامِ مَعَ الطُّولِ دَمٌ.

لَفْظُهَا: رَوَى مَالِكٌ⁽¹⁾ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَبَّيْكَ⁽²⁾ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ». قَالَ نَافِعٌ⁽³⁾: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَزِيدُ فِيهَا: «لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ⁽⁴⁾ وَالْحَيْرُ بَيْنَيْكَ: لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ⁽⁵⁾ إِلَيْكَ، وَالْعَمَلُ».

وَقَدْ اسْتَحَبَّ الْعُلَمَاءُ الْاِقْتِصَارَ عَلَى تَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاخْتَلَفُوا فِي الزِّيَادَةِ عَلَيْهَا.

فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ: إِلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالزِّيَادَةِ عَلَيْهَا، كَمَا زَادَ ابْنُ عُمَرَ وَكَمَا زَادَ الصَّحَابَةُ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَسْمَعُ وَلَا يَقُولُ لَهُمْ شَيْئًا، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ⁽⁶⁾ وَالْبَيْهَقِيُّ⁽⁷⁾.

وَكَرِهَ مَالِكٌ، وَأَبُو يُوسُفَ الزِّيَادَةَ عَلَى تَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فَضْلُهَا:

1- رَوَى ابْنُ مَاجَهَ⁽⁸⁾ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُحْرِمٍ يُضْحِي يَوْمَهُ⁽⁹⁾ يُلَبِّي حَتَّى تَغِيَبَ الشَّمْسُ، إِلَّا عَابَتْ دُنُوبَهُ فَعَادَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

2- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَهْلٌ مُهْلٌ قَطُّ، إِلَّا بُشِّرَ، وَلَا كَبَّرَ مُكَبَّرٌ قَطُّ إِلَّا بُشِّرَ». قِيلَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ بِالْجَنَّةِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ⁽¹⁰⁾، وَسَعْدُ بْنُ مَنْصُورٍ⁽¹¹⁾.

3- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُلَبِّي إِلَّا لَبَّى مِنْ عَن يَمِينِهِ

(1) أخرجه مالك في «الموطأ» (الحديث: 730).

(2) قال الزمخشري: معنى لبيك: أي دواماً على

(3) طاعتك، وإقامة عليها مرة بعد أخرى، من (لب) بالمكان، و(ألب)، إذا أقام به.

(4) أخرجه ابن حبان في «الصحیح» (الحديث: 3799)،

وأخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 826)،

وأخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 2918).

(5) وسعديك: أي إسعاد بعد إسعاد من المساعدة

والمرافقة على الشيء.

(6) (7) (8) (9) (10) (11) (12) (13) (14) (15) (16) (17) (18) (19) (20) (21) (22) (23) (24) (25) (26) (27) (28) (29) (30) (31) (32) (33) (34) (35) (36) (37) (38) (39) (40) (41) (42) (43) (44) (45) (46) (47) (48) (49) (50) (51) (52) (53) (54) (55) (56) (57) (58) (59) (60) (61) (62) (63) (64) (65) (66) (67) (68) (69) (70) (71) (72) (73) (74) (75) (76) (77) (78) (79) (80) (81) (82) (83) (84) (85) (86) (87) (88) (89) (90) (91) (92) (93) (94) (95) (96) (97) (98) (99) (100)

(11) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (الحديث: 4029).

وَشِمَالِهِ، مِنْ حَجْرٍ، أَوْ شَجَرٍ، أَوْ مَدْرٍ⁽¹⁾، حَتَّى تَنْقُطَعَ الْأَرْضُ مِنْ مَا هُنَا وَهَاهُنَا» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ⁽²⁾، وَالْبَيْهَقِيُّ⁽³⁾، وَالتِّرْمِذِيُّ⁽⁴⁾، وَالْحَاكِمُ⁽⁵⁾، وَصَحَّحَهُ.

أَسْتَحَبَّابُ الْجَهْرِ بِهَا:

1 - عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: جَاءَنِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَقَالَ: «مُرْ أَضْحَابَكَ فَلْيَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ، فَإِنَّهَا مِنْ شَعَائِرِ الْحَجِّ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ⁽⁶⁾، وَأَحْمَدُ⁽⁷⁾، وَابْنُ حُرَيْمَةَ⁽⁸⁾، وَالْحَاكِمُ⁽⁹⁾ وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

2 - وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الْحَجِّ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «الْعَجُّ⁽¹⁰⁾ وَالتَّلْبُجُ⁽¹¹⁾» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ⁽¹²⁾، وَابْنُ مَاجَةَ⁽¹³⁾.

3 - وَعَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: «كَانَ أَضْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَحْرَمُوا، لَمْ يَبْلُغُوا الرَّوْحَاءَ حَتَّى يُبِحَ⁽¹⁴⁾ أَصْوَاتُهُمْ⁽¹⁵⁾». وَقَدْ اسْتَحَبَّ الْجُمْهُورُ رَفْعَ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ، وَلِهَذَا الْأَحَادِيثُ.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَرْفَعُ (المَلْبِي) الصَّوْتُ فِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَاتِ بَلْ يُسْمِعُ نَفْسَهُ وَمَنْ يَلِيهِ، إِلَّا فِي مَسْجِدِ مَنَى وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَإِنَّهُ يَرْفَعُ صَوْتَهُ فِيهِمَا. وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلرِّجَالِ. وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَتُسْمِعُ نَفْسَهَا وَمَنْ يَلِيهَا، وَيُكْرَهُ لَهَا أَنْ تَرْفَعَ صَوْتَهَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. وَقَالَ عَطَاءٌ: يَرْفَعُ الرَّجَالُ أَصْوَاتَهُمْ. وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَتُسْمِعُ نَفْسَهَا، وَلَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا.

5 - فصل: المَواظِن التي تُسْتَحَبُّ التَّلْبِيَةُ فِيهَا:

تُسْتَحَبُّ التَّلْبِيَةُ فِي مَواظِنَ: عِنْدَ الرُّكُوبِ، أَوْ التُّزُولِ، وَكُلَّمَا عَلَا شَرْفًا⁽¹⁶⁾، أَوْ هَبَطَ

- (1) المدر: أي الحصا.
 (2) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 2921).
 (3) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 5/43).
 (4) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 828).
 (5) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (الحديث: 1/451).
 (6) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 2923).
 (7) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 5/192).
 (8) أخرجه ابن حزيمة في «الصحيح» (الحديث: 2628).
 (9) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (الحديث: 1/450).
 (10) العج: رفع الصوت بالتلبية.
 (11) التلج: نحر الهدي.
 (12) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 827).
 (13) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 2924).
 (14) تبیح: أي تغلظ وتخشن.
 (15) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 5/43).
 (16) الشرف: المكان المرتفع.

وَأَيْدِيًا⁽¹⁾، أَوْ لَقِي رَكْبًا وَفِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ، وَبِالْأَسْحَارِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَنَحْنُ نَسْتَحِبُّهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَقْتُهَا: يَبْدَأُ الْمُحْرِمُ بِالتَّلْبِيَةِ مِنْ وَقْتِ الإِحْرَامِ، إِلَى رَمِي جَمْرَةِ العَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ، بِأَوَّلِ حَصَاةٍ ثُمَّ يَقْطَعُهَا. فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى بَلَغَ الجَمْرَةَ. رَوَاهُ الجَمَاعَةُ. وَهَذَا مَذْهَبُ الثَّوْرِيِّ، وَالْأَخْنَابِ، وَالشَّافِعِيِّ، وَجُمْهُورِ العُلَمَاءِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ: يُلَبِّي حَتَّى يَرْمِيَ الجَمْرَاتِ جَمِيعَهَا، ثُمَّ يَقْطَعُهَا.

وَقَالَ مَالِكٌ: يُلَبِّي حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ ثُمَّ يَقْطَعُهَا.

هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْحَجِّ. وَأَمَّا الْمُعْتَمِرُ فَيُلَبِّي حَتَّى يَسْتَلِمَ الحَجَرَ الأَسْوَدَ. فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُمَسِّكُ عَنِ التَّلْبِيَةِ فِي العُمْرَةِ إِذَا اسْتَلَمَ الحَجَرَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ⁽²⁾، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ⁽³⁾.

6 - فصل: أَسْتَحْبَابُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالِدُعَاءِ بَعْدَهَا:

عَنْ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ - إِذَا فَرَعَ مِنْ تَلْبِيَتِهِ - أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ. وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا فَرَعَ مِنْ تَلْبِيَتِهِ سَأَلَ اللَّهَ مَغْفِرَتَهُ وَرِضْوَانَهُ، وَأَسْتَعَاذَهُ مِنَ النَّاسِ، رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ⁽⁴⁾ وَغَيْرُهُ⁽⁵⁾.

7 - فصل: مَا يُبَاحُ لِلْمُحْرِمِ

1 - الاغْتِسَالُ وَتَغْيِيرُ الرِّدَاءِ وَالْإِزَارِ: فَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: كَانَ أَضْحَابُنَا إِذَا أَتَوْا بِثَرِّ مَيْمُونٍ اءْتَسَلُوا، وَلَبَسُوا أَحْسَنَ ثِيَابِهِمْ⁽⁶⁾.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ دَخَلَ حَمَامَ الجُحْفَةِ وَهُوَ مُحْرِمٌ. قِيلَ لَهُ: أَتَدْخُلُ الحَمَامَ وَأَنْتَ مُحْرِمٌ؟ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ مَا يَغْبَأُ⁽⁷⁾ بِأَوْسَاخِنَا شَيْئًا⁽⁸⁾.

(1) الروادي: المكان المنخفض.

(2) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 919).

(3) قال: إذا أحرم من الميقات قطع التلبية بدخول الحرم. وإن أحرم من الجعرانة أو التنعيم قطعها إذا دخل بيوت مكة.

(4) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (الحديث: 3721).

(5) ما يعبا: أي لا يصنع.

(6) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الحديث: 424/3).

(7) ما يعبا: أي لا يصنع.

(8) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 63/5).

وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَغْتَسِلُ الْمُحْرِمُ، وَيَغْسِلُ ثَوْبَهُ. وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَالْمِسْوَرُ بْنَ مَخْرَمَةَ اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ⁽¹⁾، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ. وَقَالَ الْمِسْوَرُ: لَا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ. قَالَ: فَأَرْسَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ⁽²⁾، وَهُوَ يَسْتَرُ بِثَوْبٍ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُنَيْنٍ. أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ ابْنُ عَبَّاسٍ، يَسْأَلُكَ: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ، وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ قَالَ: فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ فَطَاطَأَهُ⁽³⁾، حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسُهُ ثُمَّ قَالَ لِلْإِنْسَانِ يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ: أَضِيبْ، فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدِهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ، فَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُهُ ﷺ يَفْعَلُ. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ⁽⁴⁾، إِلَّا التِّرْمِذِيُّ.

وَرَدَّ الْبُخَارِيُّ فِي رِوَايَةٍ، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِمَا فَأَخْبَرْتُهُمَا. فَقَالَ الْمِسْوَرُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: لَا أَمَارِيكَ⁽⁵⁾ أَبَدًا. قَالَ الشُّوْكَانِيُّ⁽⁶⁾: وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْاِغْتِسَالِ لِلْمُحْرِمِ، وَتَعْطِيقُ الرَّأْسِ بِالْيَدِ حَالَهُ - أَيَّ حَالِ الْاِغْتِسَالِ. قَالَ ابْنُ الْمُنْدَرِ: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ يَجِبُ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَأَخْتَلَفُوا فِيمَا عَدَا ذَلِكَ.

وَرَوَى مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ⁽⁷⁾ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ لَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، إِلَّا مِنَ الْاِخْتِلَامِ. وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ كَرِهَ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يُعْطِيَ رَأْسَهُ فِي الْمَاءِ.

وَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُ الصَّابُونِ وَغَيْرِهِ مِنْ كُلِّ مَا يُزِيلُ الْأَوْسَاحَ كَالْأَشْنَانِ وَالسَدْرِ⁽⁸⁾ وَالْخِطْمِيِّ. وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَالْحَنَابِلِيَّةِ، يَجُوزُ أَنْ يَغْتَسِلَ بِصَابُونٍ لَهُ رَائِحَةٌ، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ نَقْضُ الشَّعْرِ وَأَمْتِشَاطُهُ، وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَائِشَةَ فَقَالَ: «أَنْقِضِي رَأْسَكَ وَأَمْتِشِطِي» رَوَاهُ مُسْلِمٌ⁽⁹⁾.

قَالَ النَّوَوِيُّ⁽¹⁰⁾: نَقْضُ الشَّعْرِ وَالْاِمْتِشَاطُ جَائِزَانِ عِنْدَنَا فِي الْإِحْرَامِ بِحَيْثُ لَا يَنْتَفِ شَعْرًا، وَلَكِنْ يُكْرَهُ الْاِمْتِشَاطُ إِلَّا لِغُذْرِ، وَلَا بِأَسِّ بِحَمَلٍ مَتَاعِهِ عَلَى رَأْسِهِ.

(1) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 431/5).

(1) الأبواء: اسم مكان.

(5) أماريك: أي أجادلك.

(2) القرنين: طرفي البئر.

(6) نيل الأوطار من أسرار منقذ الأخبار: 81/5.

(3) طاطأ: أي أزاله عن رأسه.

(7) أخرجه مالك في «الموطأ» (الحديث: 324/1).

(4) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1840)،

(8) السدر: ورق النبق.

وأخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1205)،

(9) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1211).

وأخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1840)،

(10) راجع المجموع: 118/7.

وأخرجه النسائي في «السنن» (الحديث: 128/5)،

وأخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 2934)،

2 - بُسِ الثَّبَانُ: وَرَوَى الْبُخَارِيُّ⁽¹⁾: وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ⁽²⁾ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا كَانَتْ لَا تَرَى بِالثَّبَانِ بَأْسًا لِلْمُحْرِمِ⁽³⁾.

3 - تَغْطِيَةٌ وَجْهِهِ: رَوَى الشَّافِعِيُّ⁽⁴⁾، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ⁽⁵⁾، عَنِ الْقَاسِمِ قَالَ: كَانَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَمَرْوَانَ بْنُ الْحَكَمِ يُحْمَرُونَ⁽⁶⁾ وَجُوهَهُمْ وَهُمْ مُحْرَمُونَ. وَعَنْ طَاوُسٍ⁽⁷⁾: يُعْطِي الْمُحْرِمُ وَجْهَهُ مِنْ غُبَارٍ، أَوْ رَمَادٍ. وَعَنْ مُجَاهِدٍ⁽⁸⁾ قَالَ: كَانُوا إِذَا هَاجَتِ الرِّيحُ عَطَّوْا وَجُوهَهُمْ، وَهُمْ مُحْرَمُونَ.

4 - بُسِ الْحُقَيْنِ لِلْمَرْأَةِ: لِمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ⁽⁹⁾، وَالشَّافِعِيُّ⁽¹⁰⁾ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَانَ رَخَّصَ لِلنِّسَاءِ فِي الْحُقَيْنِ.

5 - تَغْطِيَةٌ رَأْسِهِ نَاسِيًا: قَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ: لَا شَيْءَ عَلَى مَنْ عَطَّى رَأْسَهُ نَاسِيًا، أَوْ لَيْسَ قَمِيصُهُ نَاسِيًا. وَقَالَ عَطَاءٌ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَالَتِ الْأَخْتَانُفُ: عَلَيْهِ الْفِذْيَةُ. وَكَذَلِكَ الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا تَطَيَّبَ نَاسِيًا، أَوْ جَاهِلًا.

وَقَاعِدَةُ الشَّافِعِيَّةِ: أَنَّ الْجَهْلَ وَالنِّسْيَانَ عُدْرٌ يَمْنَعُ وَجُوبَ الْفِذْيَةِ فِي كُلِّ مَخْطُورٍ، مَا لَمْ يَكُنْ إِتْلَافًا كَالصَّيْدِ، وَكَذَلِكَ الْحَلْقُ وَالْقَلَمُ⁽¹¹⁾، عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَهُمْ. وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ.

6 - الْحِجَامَةُ، وَفَرْقَةُ الدَّمَلِ، وَنَزْعُ الضَّرْسِ، وَقَطْعُ الْعِرْقِ: قَدْ ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ وَسَطَ رَأْسِهِ⁽¹²⁾⁽¹³⁾.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَفْقَأَ الدَّمَلَ، وَيَرْبِطَ الْجُرْحَ، وَيَقْطَعَ الْعِرْقَ إِذَا أَحْتَاجَ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الْمُحْرِمُ يَنْزِعُ ضِرْسَهُ، وَيَفْقَأُ الْفُرْحَةَ.

- (1) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 3 / 396).
- (2) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الحديث: 5 / 170).
- (3) الثبان: سروال قصير، قال الحافظ: هذا رأي رآته عائشة، والأكثرون على أنه لا فرق بين الثبان والسراويل، في منعه للمحرم.
- (4) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 5 / 54).
- (5) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 5 / 54).
- (6) يخمرون: أي يستررون.
- (7) انظر قوله في «المصنف» لابن أبي شيبة: 284 / 3.
- (8) انظر قوله في «المصنف» لابن أبي شيبة: 284 / 3.
- (9) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1831).
- (10) أخرجه الشافعي في «المسند» (الحديث: ص 118).
- (11) القلم: أي قص الأظافر.
- (12) قال ابن تيمية: لا يمكن ذلك إلا مع حلق بعض الشعر.
- (13) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1836).

قَالَ النَّوَوِيُّ⁽¹⁾: إِذَا أَرَادَ الْمُحْرِمُ الْحِجَامَةَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ، فَإِنْ تَصَمَّنَتْ قَطَعَ شَعْرٍ فِيهِ حَرَامٌ؛ لِقَطْعِ الشَّعْرِ، وَإِنْ لَمْ تَتَّصِمْنَهُ جَازَتْ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَكَرِهَهَا مَالِكٌ. وَعَنْ الْحَسَنِ: فِيهَا الْفِذْيَةُ، وَإِنْ لَمْ يَقْطَعْ شَعْرًا. وَإِنْ كَانَ لِضَرُورَةٍ جَازَ قَطْعُ الشَّعْرِ وَتَجِبُ الْفِذْيَةُ. وَخَصَّ أَهْلَ الظَّاهِرِ الْفِذْيَةَ بِشَعْرِ الرَّأْسِ.

7 - حَكُّ الرَّأْسِ وَالْجَسَدِ: فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنِ الْمُحْرِمِ يَحْكُ جَسَدَهُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، فَلْيَحْكُكُهُ وَلْيَشُدُّ. . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ⁽²⁾، وَمُسْلِمٌ⁽³⁾، وَمَالِكٌ⁽⁴⁾. وَزَادَ: وَلَوْ رُبِطَتْ يَدَايَ وَلَمْ أَجِدْ إِلَّا رَجُلِي لَحَكَّكْتُ.

رُؤْيُ مِثْلِ ذَلِكَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَعَطَاءٍ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ.

8 - 9 - النَّظَرُ فِي الْمِرَاةِ وَسُمُّ الرَّيْحَانِ: رَوَى الْبُخَارِيُّ⁽⁵⁾ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: الْمُحْرِمُ يَسُمُّ الرَّيْحَانَ وَيَنْظُرُ فِي الْمِرَاةِ، وَيَتَدَاوَى بِأَكْلِ الزَّيْتِ وَالسَّمْنِ. وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: أَنَّهُ كَانَ يَنْظُرُ فِيهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ وَيَتَسَوَّكُ وَهُوَ مُحْرِمٌ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَأْكُلَ الزَّيْتِ وَالسَّمْنَ وَعَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُونٌ مِنْ اسْتِعْمَالِ الطَّيِّبِ فِي جَمِيعِ بَدَنِهِ. وَكَرِهَ الْأَخْنَفُ وَالْمَالِكِيُّ الْمَكْتَّ فِي مَكَانٍ فِيهِ رَوَائِحُ عِظْرِيَّةٌ، سِوَاءَ أَقْصَدَ شَمَّهَا أَمْ لَمْ يَقْصُدْ.

وَعِنْدَ الْحَنَابِلَةِ وَالشَّافِعِيَّةِ: إِنْ قَصَدَ حُرْمَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَلَا.

وَقَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ: وَيَجُوزُ أَنْ يَجْلِسَ عِنْدَ الْعَطَارِ فِي مَوْضِعٍ يُبَخَّرُ، لِأَنَّ فِي الْمَنَعِ مِنْ ذَلِكَ مَشَقَّةٌ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِطَيِّبٍ مَقْصُودٍ. وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَوَقَّى ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعٍ قُرْبِيَّةٍ، كَالْجُلُوسِ عِنْدَ الْكَعْبَةِ وَهِيَ تُجَمَّرُ، فَلَا يُكْرَهُ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْجُلُوسَ عِنْدَهَا قُرْبِيَّةٌ، فَلَا يُسْتَحَبُّ تَرْكُهَا لِأَمْرِ مَبَاحٍ. وَلَهُ أَنْ يَحْمِلَ الطَّيِّبَ فِي خِرْقَةٍ أَوْ قَارُورَةٍ وَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ.

10 - شُدُّ الْهَمِيَانِ: فِي وَسْطِ الْمُحْرِمِ؛ لِيَحْفَظَ فِيهِ نَفُودَهُ وَنُقُودَ غَيْرِهِ.

11 - وَتُبُّسُ الْحَاتِمِ؛ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا بِأَسَ الْهَمِيَانِ، وَالْحَاتِمِ، لِلْمُحْرِمِ⁽⁶⁾.

12 - الْأَكْبِيحَالُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يَكْتَحِلُ الْمُحْرِمُ بِأَيِّ كُحْلٍ إِذَا رَمِدَ، مَا

(1) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: 8 / 123 .
 (2) أخرجه البخاري في «الصحيح» (الحديث: 4 / 55) .
 (3) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 5 / 64) .
 (4) أخرجه مالك في «الموطأ» (الحديث: 1 / 358) .
 (5) أخرجه البخاري في «الصحيح» في كتاب: الحج (الباب: الطيب عند الإحرام) .
 (6) أخرجه الدارقطني في «السنن» (الحديث: 2 / 233) .

لَمْ يَكْتَحِلْ بِطَيْبٍ، وَمِنْ غَيْرِ رَمِدٍ⁽¹⁾. وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِهِ لِلتَّذَاوِي لَا لِلزَّيْنَةِ.

13 - تَظَلُّلُ الْمُحْرِمِ بِمِظَلَّةٍ أَوْ خَيْمَةٍ أَوْ سَقْفٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ: خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَانَ يَطْرَحُ النَّطْعَ عَلَى الشَّجَرَةِ، فَيَسْتِظِلُّ بِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ. أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ⁽²⁾.

وَعَنْ أُمِّ الْحُصَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «حَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ؛ فَرَأَيْتُ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، وَبِلَالَ، أَحَدَهُمَا أَخَذَ بِحُطَامِ نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْآخَرَ رَافِعَ ثَوْبَهُ يَسْتُرُهُ مِنَ الْحَرِّ، حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ⁽³⁾، وَمُسْلِمٌ⁽⁴⁾. وَقَالَ عَطَاءٌ: يَسْتِظِلُّ الْمُحْرِمُ مِنَ الشَّمْسِ، وَيَسْتَكِينُ مِنَ الرِّيحِ وَالْمَطْرِ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: أَنَّ الْأَسْوَدَ بْنَ يَزِيدَ؛ طَرَحَ عَلَى رَأْسِهِ كِسَاءً يَسْتَكِينُ بِهِ مِنَ الْمَطْرِ، وَهُوَ مُحْرِمٌ.

14 - الْخِضَابُ بِالْحِنَاءِ: ذَهَبَتِ الْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ، ذِكْرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، الْاِخْتِصَابُ بِالْحِنَاءِ، فِي أَيِّ جُزْءٍ مِنَ الْبَدَنِ مَا عَدَا الرَّأْسَ.

وَقَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ: يَجُوزُ لِلرَّجُلِ الْخِضَابُ بِالْحِنَاءِ حَالَ الْإِحْرَامِ فِي جَمِيعِ أَجْزَاءِ جَسَدِهِ، مَا عَدَا الْيَدَيْنِ وَالرُّجْلَيْنِ، فَيَحْرُمُ خِضْبُهُمَا بِغَيْرِ حَاجَةٍ، وَكَذَا لَا يُعْطَى رَأْسُهُ بِحِنَاءٍ نَخِيئَةٍ.

وَكَرِهُوا لِلْمَرْأَةِ الْخِضَابَ بِالْحِنَاءِ حَالَ الْإِحْرَامِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُعْتَدَّةً مِنْ وِفَاةٍ. فَيَحْرُمُ عَلَيْهَا ذَلِكَ، كَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا الْخِضَابُ إِذَا كَانَ نَفْسًا، وَلَوْ كَانَتْ مُعْتَدَّةً.

وَقَالَتِ الْأَخْنَفُ وَالْمَالِكِيَّةُ: لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَخْتَضِبَ بِالْحِنَاءِ فِي أَيِّ جُزْءٍ مِنَ الْبَدَنِ، سِوَا أَكْثَرِ رِجَالٍ أَوْ امْرَأَةٍ، لِأَنَّهُ طَيْبٌ وَالْمُحْرِمُ مَمْنُوعٌ مِنَ التَّطْيِبِ.

وَعَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ عَنْ أُمِّهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَأُمِّ سَلَمَةَ: «لَا تَطْيِيبِي وَأَنْتِ مُحْرِمَةٌ، وَلَا تَمْسِي الْحِنَاءَ فَإِنَّهُ طَيْبٌ» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ⁽⁵⁾، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ⁽⁶⁾، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ⁽⁷⁾.

- (1) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكَبِيرِ» (الْحَدِيثُ: 5 / 63).
 (2) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنُفِ» (الْحَدِيثُ: 3 / 285).
 (3) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (الْحَدِيثُ: 402 / 6).
 (4) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ» (الْحَدِيثُ: 1298 / 312).
 (5) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (الْحَدِيثُ: 418 / 23).
 (6) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ» (الْحَدِيثُ: 670)، وَضَعَفَ ابْنُ حَجْرٍ سَنَدَهُ فِي تَلْخِيصِ الْحَبِيرِ: 282 / 2.
 (7) التَّمْهِيدُ فِي الْمَوْطَأِ مِنَ الْمَعَانِي وَالْأَسَانِيدِ: 24 / 363.

15 - صَرَبُ الخَادِمِ لِلتَّادِيْبِ: فَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: «حَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّاجًا، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْعَرَجِ⁽¹⁾، فَتَزَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَنَزَلْنَا، فَجَلَسْتُ عَائِشَةَ إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَجَلَسْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ، وَكَانَتْ زَمَالَةً⁽²⁾ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَزَمَالَةً أَبِي بَكْرٍ وَاحِدَةً، مَعَ غُلَامٍ لِأَبِي بَكْرٍ، فَجَلَسَ أَبُو بَكْرٍ يَنْتَظِرُ أَنْ يَطْلَعَ الْغُلَامُ، فَطَلَعَ، وَلَيْسَ مَعَهُ بَعِيرُهُ، فَقَالَ: أَيْنَ بَعِيرِكَ؟ قَالَ: أَضَلُّهُ الْبَارِحَةَ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: بَعِيرٌ وَاحِدٌ تُضِلُّهُ؟ فَطَفِقَ يَضْرِبُهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْتَسِمُ، وَيَقُولُ: «انظُرُوا لِهَذَا الْمُحْرِمِ مَا يَصْنَعُ؟» فَمَا يَزِيدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ أَنْ يَقُولَ: «انظُرُوا لِهَذَا الْمُحْرِمِ مَا يَصْنَعُ»، وَيَبْتَسِمُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽³⁾ وَأَبُو دَاوُدَ⁽⁴⁾، وَابْنُ مَاجَةَ⁽⁵⁾.

16 - قَتْلُ الذُّبَابِ وَالْفَرَادِ وَالنَّمْلِ: فَعَنْ عَطَاءٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ عَنِ الْفَرَادَةِ وَالنَّمْلَةِ تَدْبُ عَلَيْهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَقَالَ: أَلْتِي عَنْكَ مَا لَيْسَ مِنْكَ⁽⁶⁾. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَا بَأْسَ أَنْ يَقْتُلَ الْمُحْرِمُ الْفَرَادَةَ وَالْحَلْمَةَ⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

وَيَجُوزُ نَزْعُ الْفَرَادِ مِنَ الْبَعِيرِ لِلْمُحْرِمِ. فَعَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَمَرَهُ أَنْ يُقَرِّدَ⁽⁹⁾ بَعِيرًا وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَكَّرَهُ ذَلِكَ عِكْرِمَةُ، قَالَ: قُمْ فَانْحَرَهُ، فَانْحَرَهُ، قَالَ: لَا أُمَّ لَكَ⁽¹⁰⁾، كَمْ قَتَلْتَ فِيهَا مِنْ فَرَادَةٍ، وَحَلْمَةٍ، وَحَمَانَةٍ⁽¹¹⁾⁽¹²⁾.

17 - قَتْلُ الْفَوَاسِقِ الْخَمْسِ وَكُلِّ مَا يُؤْذِي: فَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ⁽¹³⁾ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ⁽¹⁴⁾: الْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ⁽¹⁵⁾، وَالْبُخَارِيُّ⁽¹⁶⁾، وَزَادَ «الْحَيَّةُ».

وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى إِخْرَاجِ غُرَابِ الرَّزْعِ، وَهُوَ الْغُرَابُ الصَّغِيرُ الَّذِي يَأْكُلُ الْحَبَّ.

(1) العرج: اسم موضع بين مكة والمدينة.

(2) الزمالة: أداة المسافر وما يكون معه في السفر.

(3) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 344/6).

(4) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1818).

(5) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 2933).

(6) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الحديث: 3/169).

(7) الحلمة: أكبر القراد.

(8) الأم: 209/2.

(9) يقرد: أي ينزع.

(10) لا أم لك: سب ودم، وقد يكثر على الألسنة ولا

يقصد به الدم.

(11) الحمناة: أقل من الحلمة.

(12) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (الحديث: 4/449).

(13) سميت بهذا الاسم لخروجها عن حكم غيرها من

الحيوانات، في تحريم قتل المحرم لها، فإن الفسق

معناه الخروج. وقيل: إنما وصفت بهذا الوصف

لخروجها عن غيرها من الحيوانات؛ في حل أكله؛

أو لخروجها عن حكم غيرها بالإيذاء، والإفساد،

وعدم الانتفاع.

(14) والحل أيضاً، وهو رواية مسلم.

(15) أخرجه مسلم في «الصحيح» (الحديث: 1198).

(16) أخرجه البخاري في «الصحيح» (الحديث: 1829).

وَمَعْنَى الْكَلْبِ الْعَقُورِ: كُلُّ مَا عَقَرَ النَّاسَ وَأَخَافَهُمْ، وَعَدَا عَلَيْهِمْ، مِثْلُ الْأَسَدِ، وَالنَّعِيرِ، وَالْفَهْدِ، وَالذُّبِّ. لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَكُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ (1) تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ (2)﴾ فَاشْتَقَّهَا مِنَ الْكَلْبِ. (3)

وَقَالَتْ الْأَخَنَافُ: لَفْظُ «الْكَلْبِ» قَاصِرٌ عَلَيْهِ، لَا يَلْحَقُ بِهِ غَيْرُهُ فِي هَذَا الْحُكْمِ سِوَى الذُّبِّ. قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ (4): وَالْمُحْرَمُ أَنْ يَقْتُلَ مَا يُؤْذِي - بِعَادَتِهِ - النَّاسَ، كَالْحَيَّةِ، وَالْعَقْرَبِ، وَالْفَأْرَةَ، وَالغُرَابِ، وَالْكَلْبِ الْعَقُورِ. وَلَهُ أَنْ يَدْفَعَ مَا يُؤْذِيهِ مِنَ الْأَدَمِيِّينَ، وَالْبَهَائِمِ، حَتَّى صَالَ عَلَيْهِ أَحَدٌ وَلَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا بِالْقِتَالِ قَاتَلَهُ. فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ وَشَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ حُرْمَتِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ» (5).

قَالَ: إِذَا قَرَصَتْهُ الْبَرَاعِيثُ وَالْقَمَلُ، فَلَهُ الْفَاوْهَا عَنْهُ، وَلَهُ قَتْلُهَا، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِلْقَاؤُهَا أَهْوَنُ مِنْ قَتْلِهَا. وَكَذَلِكَ مَا يَتَعَرَّضُ لَهُ مِنَ الدَّوَابِّ فَيُنْهَى عَنْ قَتْلِهَا، وَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ مُحَرَّمًا، كَالْأَسَدِ، وَالْفَهْدِ، فَإِذَا قَتَلَهُ فَلَا جَزَاءَ عَلَيْهِ فِي أَظْهَرِ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ. وَأَمَّا التَّقْلِي بِدُونِ التَّأْذِي فَهُوَ مِنَ التَّرَفَّةِ فَلَا يَفْعَلُهُ، وَلَوْ فَعَلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

8 - فصل: مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ

حَظَرَ الشَّارِعُ عَلَى الْمُحْرَمِ أَشْيَاءَ، وَحَرَّمَهَا عَلَيْهِ، نَذَرُهَا فِيمَا يَلِي:

1 - الْجِمَاعُ وَدَوَاعِيهِ، كَالتَّقْيِيلِ، وَاللَّمْسِ لِشَهْوَةٍ، وَخِطَابِ الرَّجُلِ الْمَرْأَةَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالوُطْءِ.

2 - اكْتِسَابُ السَّيِّئَاتِ، وَأَقْتِرَافُ الْمَعَاصِي الَّتِي تُخْرِجُ الْمَرْءَ عَنِ طَاعَةِ اللَّهِ.

3 - الْمُخَاصَمَةُ مَعَ الرَّفَقَاءِ وَالْحَدَمِ وَغَيْرِهِمْ.

وَالْأَضْلُ فِي تَحْرِيمِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ رَضَ فِيهِمْ أَلْفَاجٍ فَلَا رَفْعَ وَلَا سُوءَ وَلَا جِدَالَ (6) فِي الْحَجِّ (7)﴾.

(5) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 4772).

(6) الجدل المنهي عنه هنا: هو الجدل بغير علم، أو

الجدل في باطل، أما الجدل في طلب الحق فهو

مستحب أو واجب ﴿وَحَدِّدْ لَهُم يَأْتِيهِمْ أَحْسَنُ﴾.

(7) سورة البقرة، الآية: 197.

(1) الجوارح: الكواكب التي تصاد، وهي سباع البهائم والطير كالكلب، والصقر.

(2) مكليين: أي معلمين.

(3) سورة المائدة، الآية: 4.

(4) الفتاوى الكبرى: 118/26.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ⁽¹⁾، وَمُسْلِمٌ⁽²⁾، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَجَّ وَلَمْ يَرْفُثْ، وَلَمْ يَتَسَوَّجْ رَجَعَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

4 - لُبْسُ الْمَخِيطِ⁽³⁾ كَالْقَمِيصِ وَالْبُرْنُسِ وَالْقُبَاءِ⁽⁴⁾ وَالْجُبَّةِ وَالسَّرَاوِيلِ، أَوْ لُبْسُ الْمَخِيطِ كَالْعِمَامَةِ، وَالطَّرْبُوشِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُوضَعُ عَلَى الرَّأْسِ.

وَكَذَلِكَ يَحْرُمُ لُبْسُ الثَّوْبِ الْمَضْبُوعِ بِمَا لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ، كَمَا يَحْرُمُ لُبْسُ الْخُفِّ وَالْحِذَاءِ⁽⁵⁾.

فَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا الْبُرْنُسَ⁽⁶⁾ وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ وَرْسٌ⁽⁷⁾، وَلَا زَعْفَرَانٌ، وَلَا الْخُفَّيْنِ، إِلَّا أَلَّا يَجِدَ تَعْلِينَ فَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَمْبَيْنِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ⁽⁸⁾، وَمُسْلِمٌ⁽⁹⁾.

وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ هَذَا مُخْتَصٌّ بِالرَّجُلِ، أَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا تُلْحَقُ بِهِ، وَلَهَا أَنْ تَلْبَسَ جَمِيعَ ذَلِكَ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا إِلَّا الثَّوْبُ الَّذِي مَسَّهُ الطَّيْبُ وَالنَّقَابُ⁽¹⁰⁾ وَالْقَفَّازَانِ⁽¹¹⁾. لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ النِّسَاءَ فِي إِحْرَامِهِنَّ عَنِ الْقَفَّازَيْنِ وَالنَّقَابِ، وَمَا مَسَّ الْوَرْسُ، وَالزَّعْفَرَانُ مِنَ الثِّيَابِ، وَتَلْبَسَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا أَحَبَّتْ مِنَ أَلْوَانِ الثِّيَابِ، مِنْ مُعْضِفٍ⁽¹²⁾، أَوْ خَزْ⁽¹³⁾، أَوْ حُلِيِّ⁽¹⁴⁾، أَوْ سَرَاوِيلَ، أَوْ قَمِيصٍ، أَوْ خُفٍّ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ⁽¹⁵⁾ وَالْبَيْهَقِيُّ⁽¹⁶⁾ وَالْحَاكِمُ⁽¹⁷⁾ وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَلَيْسَتْ عَائِشَةُ الثِّيَابِ الْمُعْضِفَةَ وَهِيَ مُحْرِمَةٌ وَقَالَتْ: لَا تَلْكُمُ، وَلَا تَتَّبَرَّعْ وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا بَوْرَسٍ وَلَا زَعْفَرَانٍ⁽¹⁸⁾. وَقَالَ جَابِرٌ: لَا أَرَى الْمُعْضِفَةَ طَيِّبًا. وَلَمْ تَرَ عَائِشَةُ بَأْسًا بِالْحُلِيِّ، وَالثَّوْبِ الْأَسْوَدِ، وَالْمَوْرِدِ، وَالْخُفِّ لِلْمَرْأَةِ.

- (1) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1521).
 (2) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1350).
 (3) المخيط: ما لبس على قدر العضو.
 (4) القباء: القفطان.
 (5) الحذاء: في اللغة العامية المصرية: الجزمة، أو الكندرة.
 (6) البرنس: كل ثوب رأسه منه.
 (7) الورس: نبت أصفر طيب الريح يصبغ به.
 (8) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1542).
 (9) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1177).
 (10) النقاب: ما يستر الوجه كالبرقع.
 (11) القفازان: الكفوف.
 (12) المعصفر: المصبوغ بالمعصفر.
 (13) الخز: نوع من الحرير.
 (14) حلي: ما تزين به المرأة.
 (15) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1827).
 (16) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 5/47).
 (17) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (الحديث: 1/486).
 (18) أخرجه البخاري في كتاب: الحج (الباب: ما يلبس المحرم من اللباس/تعليقاً).

وَعِنْدَ الْبُخَارِيِّ⁽¹⁾، وَأَحْمَدُ⁽²⁾ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَنْتَقِبُ الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَةَ، وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَّازِينَ». وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى إِحْرَامِ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا وَكَفِّئِهَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: فَإِنْ سَتَرَتْ وَجْهَهَا بِشَيْءٍ فَلَا بَأْسَ⁽³⁾.

وَيَجُوزُ سَتْرُهُ عَنِ الرَّجُلِ بِمِظْلَةٍ وَنَحْوِهَا. وَيَجِبُ سَتْرُهُ إِذَا خِيفَتِ الْفِتْنَةُ مِنَ النَّظَرِ.

قَالَتْ عَائِشَةُ: «كَانَ الرَّكْبَانُ يَمْرُونَ بِنَا، وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحْرِمَاتٌ، فَإِذَا حَادَوْا بِنَا سَدَلْتِ إِحْدَانَا جِلْبَابَهَا⁽⁴⁾ عَلَى وَجْهِهَا، فَإِذَا جَاوَزُوا بِنَا كَشَفْنَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ⁽⁵⁾، وَابْنُ مَاجَةَ⁽⁶⁾.

وَمِمَّنْ قَالُوا بِجَوَازِ الثَّوْبِ: عَطَاءٌ، وَمَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

الرَّجُلُ الَّذِي لَا يَجِدُ الْإِزَارَ وَلَا الرَّدَاءَ وَلَا النَّعْلَيْنِ: مَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ وَالرَّدَاءَ، أَوْ النَّعْلَيْنِ لَيْسَ مَا وَجَدَهُ، فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَظَبَ بِعَرَقَاتٍ وَقَالَ: «إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمُسْلِمُ إِزَارًا فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ، وَإِذَا لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ⁽⁷⁾» رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽⁸⁾، وَابْنُ مَاجَةَ⁽⁹⁾، وَمُسْلِمٌ⁽¹⁰⁾.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ⁽¹¹⁾، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ: أَنَّ أَبَا الشَّغْنَاءِ أَخْبَرَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ - وَهُوَ يَخْطُبُ - يَقُولُ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا وَوَجَدَ سَرَاوِيلَ فَلْيَلْبَسْهَا، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ وَوَجَدَ خُفَيْنِ فَلْيَلْبَسْهُمَا».

قُلْتُ: وَلَمْ يَقُلْ: لِيَقْطَعْهُمَا؟ قَالَ: لَا.

وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَحْمَدُ فَأَجَازَ لِلْمُحْرِمِ، لَبَسَ الْخُفَّ وَالسَّرَاوِيلَ، لِلَّذِي لَا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ وَالْإِزَارَ، عَلَى حَالِهِمَا، اسْتِدْلَالًا بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنَّهُ لَا فِدْيَةَ⁽¹²⁾ عَلَيْهِ.

وَذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: إِلَى اشْتِرَاطِ قَطْعِ الْخُفِّ دُونَ الْكَعْبَيْنِ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ، لِأَنَّ

- (1) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1838).
- (2) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 119/2).
- (3) اشتراط المجافاة عن الوجه ضعيف لا أصل له.
- (4) أفاده ابن القيم، كذلك حديث: إحرام الرجل في رأسه وإحرام المرأة في وجهها.
- (5) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1833).
- (6) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 2935).
- (7) أي إذا لم يجد هذه الأشياء تباع، أو وجدها، ولكن ليس معه ثمن فاضل عن حوائجه الأصلية.
- (8) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 215/1).
- (9) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 5804).
- (10) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1178).
- (11) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 228/1).
- (12) رجع هذا ابن القيم.

الْخُفَّ يَصِيرُ بِالْقَطْعِ كَالْتَّغْلِينِ. لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمُتَقَدِّمِ، وَفِيهِ إِلَّا أَلَّا يَجِدُ تَغْلِينَ فَلْيُقِطْعُهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ.

وَيَرَى الْأَخَنَافَ شَقَّ السَّرَاوِيلِ وَفَتَقَهَا لِمَنْ لَا يَجِدُ الْإِزَارَ، فَإِذَا لَبَسَهَا عَلَى حَالِهَا لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يُفْتَقُ السَّرَاوِيلُ، وَيَلْبَسُهَا عَلَى حَالِهَا، وَلَا فِدْيَةٌ عَلَيْهِ؛ لِمَا رَوَاهُ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ، وَإِذَا لَمْ يَجِدِ التَّغْلِينَ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ وَلْيُقِطْعُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (1) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ. فَإِذَا لَبَسَ السَّرَاوِيلَ، وَوَجَدَ الْإِزَارَ لَزِمَهُ خَلْعُهُ. فَإِذَا لَمْ يَجِدْ رِذَاءً لَمْ يَلْبَسِ الْقَمِيصَ، لِأَنَّهُ يَزِيدِي بِهِ وَلَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَتَزَرَّ بِالسَّرَاوِيلِ.

5 - عَقْدُ النِّكَاحِ لِنَفْسِهِ أَوْ لغيرِهِ، بِوِلَايَةٍ، أَوْ وَكَالَةً: وَيَقَعُ الْعَقْدُ بَاطِلًا، لَا تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ آثَارُهُ الشَّرْعِيَّةُ؛ لِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ (2) وَغَيْرُهُ (3)، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْكُحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكَحُ، وَلَا يَخْطُبُ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (4) وَلَيْسَ فِيهِ «وَلَا يَخْطُبُ». وَقَالَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَلَا يَرَوْنَ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمُحْرِمُ، وَإِنْ نَكَحَ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ. وَمَا وَرَدَ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «زَوْجٌ مَيْمُونَةٌ وَهُوَ مُحْرِمٌ» (5) فَهُوَ مُعَارَضٌ بِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ (6): «أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا، وَهُوَ حَلَالٌ».

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ (7): اخْتَلَفُوا فِي تَزَوُّجِ النَّبِيِّ ﷺ مَيْمُونَةً، لِأَنَّهُ ﷺ تَزَوَّجَهَا فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَظَهَرَ أَمْرُ تَزَوُّجِهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ، ثُمَّ بَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ بِسَرَفٍ، فِي طَرِيقِ مَكَّةَ.

وَذَهَبَ الْأَخَنَافُ إِلَى جَوَازِ عَقْدِ النِّكَاحِ لِلْمُحْرِمِ، لِأَنَّ الْإِحْرَامَ لَا يَمْنَعُ صَلَاحِيَّةَ الْمَرْأَةِ لِلْعَقْدِ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا يَمْنَعُ الْجَمَاعَ، لَا صِحَّةَ الْعَقْدِ.

6 - 7 - تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ وَإِزَالَةُ الشَّعْرِ: بِالْحَلْقِ، أَوْ الْقَصِّ، أَوْ بِأَيِّ طَرِيقَةٍ، سَوَاءً أَكَانَ شَعْرَ الرَّأْسِ أَوْ غَيْرَهُ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ» (8).

- (1) أخرجه النسائي في «السنن» (الحديث: 133/5).
 (2) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1409).
 (3) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1842)، وأخرجه النسائي في «السنن» (الحديث: 192/5)، وأخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 1966)، وأخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 69/1).
 (4) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 840).
 (5) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 4258).
 (6) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1410/47, 46).
 (7) السنن للترمذي: 202/3.
 (8) سورة البقرة، الآية: 196.

وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ: عَلَى حُرْمَةِ قَلَمِ الظُّفْرِ لِلْمُحْرِمِ، بِلَا عُدْرٍ. فَإِنْ انْكَسَرَ، فَلَهُ إِزَالَتُهُ مِنْ غَيْرِ فِدْيَةٍ. وَيَجُوزُ إِزَالَةُ الشَّعْرِ، إِذَا تَأَدَّى بِبَقَائِهِ، وَفِيهِ الْفِدْيَةُ إِلَّا فِي إِزَالَةِ شَعْرِ الْعَيْنِ، إِذَا تَأَدَّى بِهِ الْمُحْرِمُ فَإِنَّهُ لَا فِدْيَةَ فِيهِ⁽¹⁾، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُوكٍ﴾⁽²⁾.

8 - التَّطِيبُ فِي الثُّوبِ أَوْ الْبَدَنِ، سَوَاءً أَكَانَ رَجُلًا أَمْ امْرَأَةً: فَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ: وَجَدَ رِيحَ طِيبٍ مِنْ مُعَاوِيَةَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ. فَقَالَ لَهُ: ازْجِعْ فَاغْسِلْهُ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَاجُّ الشَّعِثُ التَّوْبُلُ» رَوَاهُ الْبَزَّازُ⁽³⁾ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ. وَلِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا الطِّيبُ الَّذِي بِكَ فَاغْسِلْهُ عَنْكَ»، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ⁽⁴⁾.

وَإِذَا مَاتَ الْمُحْرِمُ لَا يُوَضَّعُ الطِّيبُ فِي غُسْلِهِ وَلَا فِي كَفَنِهِ⁽⁵⁾، لِقَوْلِهِ ﷺ - فِيمَنْ مَاتَ مُحْرِمًا -: «لَا تُخَمَّرُوا رَأْسَهُ، وَلَا تُمِسُّوهُ طِيبًا، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْبِيًا⁽⁶⁾». وَمَا بَقِيَ مِنَ الطِّيبِ الَّذِي وَضَعَهُ فِي بَدَنِهِ، أَوْ ثَوْبِهِ، قَبْلَ الْإِحْرَامِ، فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ. وَبِبَاحِ شَمِّ مَا لَا يَنْبُتُ لِلطِّيبِ، كَالثَّقَّاحِ وَالسَّفْرَجَلِ، فَإِنَّهُ يُشْبِهُ سَائِرَ النَّبَاتِ، فِي أَنَّهُ لَا يُفْضَدُ لِلطِّيبِ وَلَا يُتَّخَذُ مِنْهُ.

وَأَمَّا حُكْمُ مَا يُصِيبُ الْمُحْرِمَ مِنْ طِيبِ الْكَعْبَةِ فَقَدْ رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ⁽⁷⁾، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ. قَالَ: رَأَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، وَأَصَابَ ثَوْبَهُ - وَهُوَ مُحْرِمٌ - مِنْ خَلْقِ الْكَعْبَةِ، فَلَمْ يَغْسِلْهُ. وَرَوَى عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: لَا يَغْسِلُهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ مَنْ تَعَمَّدَ إِصَابَةَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ أَصَابَهُ، وَأَمَكَنَهُ غَسْلُهُ، وَلَمْ يُبَادِرْ إِلَيْهِ فَقَدْ آسَأَ، وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ.

9 - لُبْسُ الثُّوبِ مَضْبُوعًا بِمَا لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى حُرْمَةِ لُبْسِ الثُّوبِ الْمَضْبُوعِ بِمَا لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ. إِلَّا أَنْ يُغْسَلَ، بِحَيْثُ لَا تَظْهَرُ لَهُ رَائِحَةٌ. فَعَنْ نَافِعٍ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «لَا تَلْبَسُوا ثَوْبًا مَسَّهُ وَرَسٌ، أَوْ رَهَقْرَانٌ إِلَّا يَكُونُ أَنْ عَسِيلاً» يَغْنِي فِي الْإِحْرَامِ، رَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ⁽⁸⁾ وَالطَّحَاوِيُّ⁽⁹⁾.

(7) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الحديث: 3/

209).

(8) أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد في الموطأ من

المعاني والأسانيد» (الحديث: 15/122).

(9) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»

(الحديث: 1/136).

(1) قالت المالكية: فيه الفدية.

(2) سورة البقرة، الآية: 196.

(3) أخرجه البزار في «المسند» (الحديث: 1099).

(4) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 4/22).

(5) جوز ذلك أبو حنيفة.

(6) أخرجه البخاري في «الصحيح» (الحديث: 1267).

وَيُكْرَهُ لُبْسُهُ لِمَنْ كَانَ قُدْوَةً لِعَبِيرِهِ، لِثَلَا يَكُونَ وَسِيلَةً لِأَنْ يَلْبَسَ الْعَوَامَ مَا يَحْرُمُ، وَهُوَ الْمُطَيَّبُ؛ لِمَا رَوَاهُ مَالِكٌ⁽¹⁾ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَسْلَمَ - مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - يُحَدِّثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى عَلَى طَلْحَةَ بِنْتِ عُبَيْدِ اللَّهِ ثُوبًا مَصْبُوعًا وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا هَذَا الثُّوبُ الْمَصْبُوعُ يَا طَلْحَةَ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّمَا هُوَ مَدْرٌ⁽²⁾، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّكُمْ - أَيُّهَا الرَّهْطُ - أَيْمَةٌ يُقْتَدِي بِكُمْ النَّاسُ. فَلَوْ أَنَّ جَاهِلًا رَأَى هَذَا الثُّوبَ لَقَالَ: إِنَّ طَلْحَةَ بِنْتِ عُبَيْدِ اللَّهِ كَانَ يَلْبَسُ الثِّيَابَ الْمُصَبَّغَةَ فِي الْإِحْرَامِ، فَلَا تَلْبَسُوا - أَيُّهَا الرَّهْطُ - شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الثِّيَابِ الْمُصَبَّغَةِ.

وَأَمَّا وَضْعُ الطَّيِّبِ فِي مَطْبُوحٍ، أَوْ مَشْرُوبٍ، بِحَيْثُ لَمْ يَبْقَ لَهُ طَعْمٌ وَلَا لَوْنٌ وَلَا رِيحٌ، إِذَا تَنَاولَهُ الْمُحْرِمُ فَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ.

وَإِنْ بَقِيََتْ رَائِحَتُهُ، وَجَبَتْ الْفِذْيَةُ بِأَكْلِهِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ. وَقَالَتْ الْأَخْتَاْفُ: لَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقْضِ بِهِ التَّرَفُّهُ بِالطَّيِّبِ.

10 - التَّعَرُّضُ لِلصَّيْدِ: يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَصِيدَ صَيْدَ الْبَحْرِ، وَأَنْ يَتَعَرَّضَ لَهُ، وَأَنْ يُشِيرَ إِلَيْهِ، وَأَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ. وَأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّعَرُّضُ لِصَيْدِ الْبَرِّ⁽³⁾ بِالْقَتْلِ أَوْ الذَّبْحِ، أَوْ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ مَرِيئًا، أَوْ الدَّلَالَةَ عَلَيْهِ، إِنْ كَانَ غَيْرَ مَرِيئٍ، أَوْ تَنْفِيرُهُ.

وَأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ إِفْسَادُ بَيْضِ الْحَيَوَانَ الْبَرِّيِّ، كَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ وَحَلْبُ لَبَنِهِ. الدَّلِيلُ عَلَى هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَمًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ⁽⁴⁾ وَحُرْمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشُرُونَ﴾⁽⁵⁾.

11 - الْأَكْلُ مِنَ الصَّيْدِ: يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ الْأَكْلُ مِنَ صَيْدِ الْبَرِّ الَّذِي صِيدَ مِنْ أَجْلِهِ أَوْ صَيْدَ إِبْشَارَتِهِ، أَوْ بِإِعَانَتِهِ عَلَيْهِ. لِمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ⁽⁶⁾ وَمُسْلِمٌ⁽⁷⁾ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(1) أخرجه مالك في «الموطأ» (الحديث: 326/1).
 (2) مدر: أي مصبوغة بالمغرة. وهو الدر الأحمر الذي تصبغ به الثياب.
 (3) البري: هو ما يكون تولده وتناسله في البر، وإن كان يعيش في الماء. والبحري: بخلافه عند الجمهور. وعند الشافعية: البري ما يعيش في البر فقط، أو في البر والبحر. والبحري: ما لا يعيش إلا في البحر.

(4) سورة المائدة، الآية: 96.

(5) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1824).

(6) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1196).

(7) قصر الشافعية والحنابلة: الحرمة على الصيد

خَرَجَ حَاجًّا، فَخَرَجُوا مَعَهُ، فَصَرَفَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ - فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ - فَقَالَ: خُذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ حَتَّى نَلْتَقِيَ. فَأَخَذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ، فَلَمَّا انْصَرَفُوا، أَحْرَمُوا كُلُّهُمْ إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ لَمْ يُحْرِمِ، فَبَيْنَمَا هُمْ يَسِيرُونَ، إِذْ رَأَوْا حُمْرَ وَحْشٍ، فَحَمَلَ أَبُو قَتَادَةَ عَلَى الْحُمْرِ فَعَقَرَ مِنْهَا أَتَانًا⁽¹⁾، فَتَزَلُّوا فَأَكَلُوا مِنْ لَحْمِهَا، وَقَالُوا: أَنَا كُلُّ لَحْمِ صَيْدٍ، وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ؟ فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِ الْأَتَانِ. فَلَمَّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّا كُنَّا أَحْرَمْنَا وَقَدْ كَانَ أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرِمِ فَرَأَيْنَا حُمْرَ وَحْشٍ، فَحَمَلَ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ، فَعَقَرَ مِنْهَا أَتَانًا، فَتَزَلْنَا فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا ثُمَّ قُلْنَا: أَنَا كُلُّ لَحْمِ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ؟ فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا. قَالَ: أَمِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَعْمَلَ عَلَيْهَا، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا».

وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ لَحْمِ الصَّيْدِ الَّذِي لَمْ يَصِدْهُ هُوَ، أَوْ لَمْ يَصِدْ مِنْ أَجْلِهِ، أَوْ لَمْ يُشِرْ إِلَيْهِ، أَوْ يَعْنِ عَلَيْهِ. لِمَا رَوَاهُ الْمُطَّلِبُ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يَصِدْ لَكُمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽²⁾ وَالتِّرْمِذِيُّ⁽³⁾ وَقَالَ: حَدِيثُ جَابِرٍ مُفَسَّرٌ، وَالْمُطَّلِبُ لَا تَعْرِفُ لَهُ سَمَاعًا مِنْ جَابِرٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا يَرُونَ بِأَكْلِ الصَّيْدِ لِلْمُحْرِمِ بَأْسًا إِذَا لَمْ يَصِدْهُ أَوْ يَصِدْ مِنْ أَجْلِهِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: هَذَا أَحْسَنُ حَدِيثٍ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَأَقْبَسُ.

وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَبِمُقْتَضَاهُ قَالَ مَالِكٌ أَيْضًا وَالْجُمْهُورُ.

فَإِنْ صَادَهُ أَوْ صِيدَ لَهُ فَهُوَ حَرَامٌ، سِوَاءَ صَيْدٍ لَهُ بِإِذْنِهِ أَمْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ. أَمَّا إِنْ صَادَهُ حَلَالٌ لِنَفْسِهِ وَلَمْ يَقْصِدِ الْمُحْرِمَ، ثُمَّ أَهْدَى مِنْ لَحْمِهِ لِلْمُحْرِمِ، أَوْ بَاعَهُ، لَمْ يُحْرَمِ عَلَيْهِ.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ طَلْحَةَ بْنِ عَبِيدِ اللَّهِ، وَنَحْنُ حُرْمٌ، فَأَهْدَيْ لَهُ طَيْرٌ، وَطَلْحَةُ رَاقِدٌ. فَمِنَّا مَنْ أَكَلَ، وَمِنَّا مَنْ تَوَرَّعَ. فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ طَلْحَةُ وَقَفَّ⁽⁴⁾ مِنْ أَكْلِ، وَقَالَ: أَكَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽⁵⁾ وَمُسْلِمٌ⁽⁶⁾.

وَمَا جَاءَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَانِعَةِ مِنْ أَكْلِ لَحْمِ الصَّيْدِ كَحَدِيثِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ: «أَنَّهُ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَحْشِيًّا - وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ أَوْ بَوْدَانٍ - فَرَدَّهُ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا فِي وَجْهِهِ، قَالَ: إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ»⁽⁷⁾.

(5) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 161 / 1).

(6) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1197).

(7) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1825).

(1) الأتان: الأنتى من الحمير.

(2) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 362 / 3).

(3) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 846).

(4) وقف: صوب، أو دعا له بالتوفيق.

فَهِىَ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا صَادَهُ الْحَلَالُ مِنْ أَجْلِ الْمُحْرِمِ، جَمْعاً بَيْنَ الْأَحَادِيثِ .
قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ⁽¹⁾: وَحُجَّتُهُ مِنْ ذَهَبَ هَذَا الْمَذْهَبَ، أَنَّهُ عَلَيْهِ تَصِحُّ الْأَحَادِيثُ فِي هَذَا
الْبَابِ . وَإِذَا حُمِلَتْ عَلَى ذَلِكَ لَمْ تُضَادَّ، وَلَمْ تَخْتَلِفْ، وَلَمْ تَتَدَافِعْ .

وَعَلَى هَذَا يَجِبُ تَحْمُلُ السَّنَنِ، وَلَا يُعَارَضُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ مَا وَجَدَ إِلَى اسْتِعْمَالِهَا سَبِيلٌ .
وَرَجَّحَ ابْنُ الْقَيْمِ هَذَا الْمَذْهَبَ وَقَالَ: آثَارُ الصَّحَابَةِ كُلُّهَا فِي هَذَا إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ .

مسألة: حُكْمٌ مَنْ ارْتَكَبَ مَحْظُوراً مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ: مَنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ، وَاحْتِاجٌ إِلَى
ارْتِكَابِ مَحْظُورٍ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، غَيْرِ الْوَطْءِ⁽²⁾، كَحَلْقِ الشَّعْرِ، وَتُبْسِ الْمَخِيطِ، اتِّقَاءَ
لِحَرٍّ، أَوْ بَرْدٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، لَزِمَهُ أَنْ يَذْبَحَ شَاءً، أَوْ يُطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، كُلَّ مَسْكِينٍ يَضْفَ صَاعٍ،
أَوْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . وَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ .

وَلَا يَبْطُلُ الْحَجُّ أَوْ الْعُمْرَةُ بَارْتِكَابِ شَيْءٍ مِنَ الْمَحْظُورَاتِ سِوَى الْجَمَاعِ .

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِهِ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ
فَقَالَ: «قَدْ آذَاكَ هَوَامٌ رَأْسِكَ» . قَالَ: نَعَمْ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اخْلُقْ»، ثُمَّ اذْبَحَ شَاءً نُسْكَاً، أَوْ صُمَّ
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ اطْعِمَ ثَلَاثَةَ أَصْحَابٍ مِنْ تَمْرِ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ⁽³⁾ وَمُسْلِمٌ⁽⁴⁾ وَأَبُو
دَاوُدَ⁽⁵⁾ .

وَعَنْهُ⁽⁶⁾ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى، قَالَ: أَصَابَنِي هَوَامٌ فِي رَأْسِي، وَأَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ
الْحُدَيْبِيَّةِ حَتَّى تَخَوَّفْتُ عَلَى بَصْرِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ يَدٌ أَدَى يَنْ
رَأْسِيهِ فِدْيَةٌ مِنْ صِيَاغٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ»⁽⁷⁾ .

فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِي: «اخْلُقْ رَأْسَكَ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ اطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ
فَرَقاً»⁽⁸⁾ مِنْ زَيْبٍ . أَوْ انْسُكْ شَاءً، فَحَلَقْتُ رَأْسِي ثُمَّ نَسَكْتُ»⁽⁹⁾ .

وَقَاسَ الشَّافِعِيُّ غَيْرَ الْمَعْدُورِ عَلَى الْمَعْدُورِ فِي وُجُوبِ الْفِدْيَةِ، وَأَوْجَبَ أَبُو حَنِيفَةَ، الدَّمَ،
عَلَى الْمَعْدُورِ إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ لَا غَيْرَ، كَمَا تَقَدَّمَ .

مسألة: مَا جَاءَ فِي قِصِّ بَعْضِ الشَّعْرِ: عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: إِذَا نَتَفَ الْمُحْرِمُ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ

(1) التمهيد في الموطأ من المعاني والأسانيد: 21 / (5) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1860) .

(6) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1860) . 154 .

(2) سيأتي حكمه . (7) سورة البقرة، الآية: 196 .

(3) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 7816) . (8) الفرق: مكيال يسع ستة عشر رطلاً عراقياً .

(4) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1201) . (9) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1858) .

فَصَاعِدًا، فَعَلَيْهِ دَمٌ⁽¹⁾. رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ⁽²⁾. وَرَوَى الشَّافِعِيُّ عَنْهُ: أَنَّهُ قَالَ فِي الشَّعْرَةِ مُدًّا، وَفِي الشَّعْرَتَيْنِ مُدَّانٍ. وَفِي الثَّلَاثَةِ فَصَاعِدًا دَمٌ.

مسألة حُكْمِ الأَدْهَانِ: قَالَ فِي الْمَسْوِيِّ⁽³⁾: إِنَّ الأَدْهَانَ إِذَا كَانَ بِرَيْبِ خَالِصٍ، أَوْ خَلَّ خَالِصٍ، يَجِبُ الدَّمُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي أَيِّ عَضْوٍ كَانَ. وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: فِي دَهْنِ شَعْرِ الرَّأْسِ وَالأَلْحِيَةِ بِدُهْنٍ غَيْرِ مُطَيَّبٍ، فَالْفِدْيَةُ، وَلَا فِدْيَةَ فِي اسْتِعْمَالِهِ فِي سَائِرِ البَدَنِ.

لَا حَرَجَ عَلَى مَنْ لَيْسَ، أَوْ تَطَيَّبَ نَاسِيًا، أَوْ جَاهِلًا: إِذَا لَيْسَ الْمُحْرِمُ أَوْ تَطَيَّبَ - جَاهِلًا بِالتَّحْرِيمِ، أَوْ نَاسِيًا لِإِحْرَامٍ - لَمْ تَلْزَمْهُ الفِدْيَةُ. فَعَنْ يَعْلى بْنِ أُمِيَّةٍ قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ بِالجِجْرَانَةِ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ، وَهُوَ مُصَفَّرٌ لِخَيْتِهِ وَرَأْسُهُ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحْرَمْتُ بِعُمْرَةٍ؛ وَأَنَا كَمَا تَرَى، فَقَالَ: «اغْسِلْ عَنكَ الصُّفْرَةَ، وَانزِعْ عَنكَ الجُبَّةَ، وَمَا كُنْتَ صَانِعًا فِي حَجِّكَ فَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ» رَوَاهُ الجَمَاعَةُ⁽⁴⁾ إِلَّا ابْنُ مَاجَةَ. وَقَالَ عَطَاءٌ: إِذَا تَطَيَّبَ، أَوْ لَيْسَ - جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا - فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ. رَوَاهُ البُخَارِيُّ⁽⁵⁾.

وَهَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا قَتَلَ صَيْدًا - نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا بِالتَّحْرِيمِ - فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الجَزَاءُ، لِأَنَّ ضَمَانَهُ ضَمَانُ المَالِ. وَضَمَانُ المَالِ يَسْتَوِي فِيهِ العِلْمُ وَالجَهْلُ، وَالسَّهْوُ وَالعَمْدُ، مِثْلُ ضَمَانِ مَالِ الأَدْمِيِّينَ.

9 - فصل: بُظْلَانِ الحَجِّ بِالجَمَاعِ

أَفْتَى عَلِيٌّ، وَعَمَرٌ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ رَجُلًا أَصَابَ أَهْلَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِالحَجِّ، فَقَالُوا: يَتَفَذَّانِ لَوَجْهِمَا، حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا، ثُمَّ عَلَيْهِمَا حَجٌّ قَابِلٍ، وَالهَدْيُ.

وَقَالَ أَبُو العَبَّاسِ الطَّبْرِيُّ: إِذَا جَامَعَ الْمُحْرِمُ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الأوَّلِ فَسَدَ حَجُّهُ، سَوَاءً أَكَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الوُقُوفِ بِعَرَفَةَ أَوْ بَعْدَهُ. وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَمْضِيَ فِي فَاسِدِهِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ، وَالقَضَاءُ مِنْ قَابِلٍ. فَإِنْ كَانَتْ المَرْأَةُ مُحْرِمَةً مُطَاوَعَةً فَعَلَيْهَا المُضِي فِي الحَجِّ، وَالقَضَاءُ مِنْ قَابِلٍ، وَكَذَا الهَدْيُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ.

(1) وأخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1819)،

وأخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 836)،

وأخرجه النسائي في «السنن» (الحديث: 130/5).

(2) أخرجه البخاري في «الصحيح» (الحديث: 1847

تعليقاً).

(1) المراد بالدم (هنا): شاة وإليه ذهب الشافعي.

(2) ذكره ابن حزم في «المحلى» (الحديث: 213/7).

(3) المسوي: 356/1.

(4) أخرجه البخاري في «الصحيح» (الحديث: 1536)،

وأخرجه مسلم في «الصحيح» (الحديث: 1180).

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِمَا هَذِي وَاحِدٌ، وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ. وَقَالَ الْبَغَوِيُّ فِي شَرْحِ السُّنَنِ⁽¹⁾: وَهُوَ أَشْهَرُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ، وَيَكُونُ عَلَى الرَّجُلِ كَمَا قَالَ فِي كَفَّارَةِ الْجَمَاعِ، فِي نَهَارِ رَمَضَانَ. وَإِذَا خَرَجَا فِي الْقَضَاءِ تَفَرَّقًا⁽²⁾ حَيْثُ وَقَعَ الْجَمَاعُ حَدْرًا مِنْ مِثْلِ وَقُوعِ الْأَوَّلِ.

وَإِذَا عَجَزَ عَنِ الْبَدَنَةِ وَجَبَ بَقْرَةٌ، فَإِنْ عَجَزَ فَسَبْعٌ مِنَ الْعَنَمِ، فَإِنْ عَجَزَ قَوْمَ الْبَدَنَةِ بِالذَّرَاهِمِ، وَالذَّرَاهِمَ طَعَامًا، وَتَصَدَّقَ بِهِ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدًّا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ صَامَ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا. وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: إِنْ جَامَعَ قَبْلَ الْوُقُوفِ فَسَدَ حَجُّهُ، وَعَلَيْهِ شَاةٌ، أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةٌ، وَإِنْ جَامَعَ بَعْدَهُ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ، وَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ.

وَالْقَارِنُ إِذَا أَفْسَدَ حَجُّهُ، يَجِبُ عَلَيْهِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُفْرِدِ، وَيَقْضِي - قَارِنًا - وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ هَذِي الْقَرَانِ.

قَالَ: وَالْجَمَاعُ الْوَاقِعُ بَعْدَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ لَا يَفْسُدُ الْحَجُّ، وَلَا قَضَاءُ عَلَيْهِ، عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى وَجُوبِ الْقَضَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ، وَقَوْلُ الْحَسَنِ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَيَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ. وَتِلْكَ الْفِدْيَةُ بَدَنَةٌ أَوْ شَاةٌ؟ اخْتَلَفَ فِيهِ. فَذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٌ إِلَى وَجُوبِ الْبَدَنَةِ وَهُوَ قَوْلُ عِكْرِمَةَ، وَأَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ⁽³⁾. وَالْقَوْلُ الْآخَرُ: يَجِبُ عَلَيْهِ شَاةٌ. وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ.

وَإِذَا اخْتَلَمَ الْمُحْرِمُ، أَوْ فَكَّرَ، أَوْ نَظَرَ فَأَنْزَلَ: فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ.

وَقَالُوا: فَيَمُنْ لِمَسَّ بِشَهْوَةٍ أَوْ قَبَلَ: يَلْزُمُهُ شَاةٌ، سِوَاءِ أَنْزَلَ أَمْ لَمْ يُنْزَلْ. وَعِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عَلَيْهِ دَمًا.

قَالَ مُجَاهِدٌ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: إِنِّي أَخْرَمْتُ؛ فَأَتَيْتَنِي فُلَانَةٌ فِي زِينَتِهَا، فَمَا مَلَكَتُ نَفْسِي أَنْ سَبَقْتَنِي شَهْوَتِي؟ فَضَحِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ حَتَّى اسْتَلْقَى، وَقَالَ: إِنَّكَ لَشَيْقٌ⁽⁴⁾ لَا بَأْسَ عَلَيْكَ... أَهْرَقِ دَمًا، وَقَدْ تَمَّ حَجُّكَ. رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ⁽⁵⁾.

10 - فصل: جَزَاءُ قَتْلِ الصَّيِّدِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ بِحَكْمِ اللَّهِ ذَٰلِكَ لِيُذَوِّقَ

(1) شرح السنة: 282 / 7.
 (2) وجوباً عند أحمد ومالك، وندباً عند الحنفية (5) أخرجه أبو يوسف في «الأثار» (الحديث: 564)، والشافعية.
 (3) واختاره صاحب المبسوط والبدائع، من الأحناف.
 (4) الشيق: شدة الغلظة والرغبة في النكاح.
 (5) وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 172 / 5).

وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴿١٥﴾ (1).

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ (2): الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أَنَّ الْعَامِدَ وَالنَّاسِي سَوَاءٌ فِي وُجُوبِ الْجَزَاءِ عَلَيْهِ. وَقَالَ الزُّهْرِيُّ (3): دَلَّ الْكِتَابُ عَلَى الْعَامِدِ، وَجَرَتْ السُّنَّةُ عَلَى النَّاسِي. وَمَعْنَى هَذَا: أَنَّ الْقُرْآنَ دَلَّ عَلَى وُجُوبِ الْجَزَاءِ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ وَعَلَى تَأْتِيهِ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾ (4) الْآيَةَ.

وَجَاءَتِ السُّنَّةُ مِنْ أَحْكَامِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَحْكَامِ أَصْحَابِهِ بِوُجُوبِ الْجَزَاءِ فِي الْحَطْلِ، كَمَا دَلَّ الْكِتَابُ عَلَيْهِ فِي الْعَمْدِ. وَأَيْضاً، فَإِنَّ مَثَلِ الصَّيْدِ إِنْ لَافَتْ، وَالْإِتْلَافُ مَضْمُونٌ فِي الْعَمْدِ، وَفِي النَّسْيَانِ. وَلَكِنَّ الْمُتَعَمِّدَ مَأْثُومٌ، وَالْمُخْطِئَ غَيْرُ مَلُومٍ. وَقَالَ فِي الْمُسَوَّى: ﴿فَجَزَاءٌ يُقْتَلُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعْمِ﴾ (5)، وَمَعْنَاهُ - عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ -: يَجِبُ عَلَى مَنْ قَتَلَ الصَّيْدَ جَزَاءً هُوَ مِثْلُ مَا قَتَلَ - أَيْ مُمَازِلَةً فِي الْقِيَمَةِ ﴿حِكْمٌ﴾ بِكَوْنِهِ مِمَّاثِلًا فِي الْقِيَمَةِ ﴿ذَوَا عَدْلٍ﴾ (6)، إِمَّا كَائِنٌ مِنَ النَّعْمِ، حَالِ كَوْنِهِ هَدِيًّا بَالِغِ الْكَعْبَةِ، وَإِمَّا كَفَّارَةً طَعَامِ مَسَاكِينَ.

وَمَعْنَاهُ - عَلَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ -: يَجِبُ عَلَى مَنْ قَتَلَ الصَّيْدَ جَزَاءً. إِمَّا ذَلِكَ الْجَزَاءُ مِثْلُ مَا قَتَلَ فِي الصُّورَةِ وَالشَّكْلِ، يَكُونُ هَذَا الْمُمَازِلُ مِنْ جِنْسِ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِمِثْلِيَّتِهِ ذَوَا عَدْلٍ، يَكُونُ جَزَاءً حَالِ كَوْنِهِ هَدِيًّا. وَإِمَّا ذَلِكَ الْجَزَاءُ كَفَّارَةً، وَإِمَّا عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا.

11 - فصل: حُكُومَةُ عُمَرَ وَمَا قَضَى بِهِ السَّلْفُ

عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ قَرِيبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: إِنِّي أَجْرَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي لِي قَرَسَيْنِ إِلَى ثَغْرَةِ نَيْبَةَ (7) فَأَصَبْنَا ظَبِيًّا وَنَحْنُ مُحْرَمَانِ فَمَا تَرَى؟ فَقَالَ عُمَرُ لِرَجُلٍ إِلَى جَنْبِهِ: تَعَالِ حَتَّى أَحْكَمَ أَنَا وَأَنْتَ. قَالَ: فَحَكَمَا عَلَيْهِ بِعَنْزِ قَوْلِي الرَّجُلِ وَهُوَ يَقُولُ: هَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحْكَمَ فِي ظَبِي، حَتَّى دَعَا رَجُلًا يَحْكُمُ مَعَهُ، فَسَمِعَ عُمَرُ قَوْلَ الرَّجُلِ، فَدَعَاهُ فَسَأَلَهُ: هَلْ تَقْرَأُ سُورَةَ الْمَائِدَةِ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَهَلْ تَعْرِفُ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي حَكَمَ مَعِي؟ قَالَ: لَا. فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ أَخْبَرْتَنِي أَنَّكَ تَقْرَأُ سُورَةَ الْمَائِدَةِ لَأَوْجَعْتُكَ ضَرْبًا. ثُمَّ قَالَ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿حِكْمٌ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِمَّنْكُمْ هَدِيًّا بَالِغِ الْكَعْبَةِ﴾ (8) وَهَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ (9).

(7) ثغرة ثنية: أي ثغرة في الطريق.

(8) سورة المائدة، الآية: 95.

(9) أخرجه مالك في «الموطأ» (الحديث: 932).

(1) سورة المائدة، الآية: 95.

(2) تفسير ابن كثير: 2/ 99.

(3) تفسير ابن كثير: 2/ 99.

(4) (5) (6) سورة المائدة، الآية: 95.

وَقَدْ قَضَى السَّلْفُ فِي النَّعَامَةِ بَدَنَةَ، وَفِي حِمَارِ الْوَحْشِ، وَبَقَرِ الْوَحْشِ، وَالْأَيْلِ (1)، وَالْأَزْوَى (2)، فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ بِبَقْرَةٍ، وَفِي الْوَبْرِ وَالْحَمَامَةِ وَالْقُمْرِيِّ وَالْحَجَلِ (3) وَالذُّبْسِيِّ (4) فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ بِشَاةٍ. وَفِي الصَّنْبِ بِكَبْشٍ، وَفِي الْغَزَالِ بِعَنْزٍ، وَفِي الْأَزْنَبِ بِعِنَاقٍ (5) وَفِي الثُّغْلَبِ بِجَذِيٍّ، وَفِي الْيَرْبُوعِ (6) بِجَفْرَةٍ (7).

الْعَمَلُ عِنْدَ عَدَمِ الْجَزَاءِ: رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ (8) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿جَزَاءٌ يُقْتَلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّمْرِ﴾ (9)، قَالَ: إِذَا أَصَابَ الْمُحْرِمُ صَيْدًا حُرِّمَ عَلَيْهِ بِجَزَائِهِ. فَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ جَزَاءٌ ذَبَحَهُ وَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ جَزَاؤُهُ، قَوْمَ جَزَاؤُهُ دَرَاهِمَ، ثُمَّ قَوْمَتِ الدَّرَاهِمُ طَعَامًا، فَصَامَ عَنْ كُلِّ نَضْفٍ صَاعٌ يَوْمًا. فَإِذَا قَتَلَ الْمُحْرِمُ شَيْئًا مِنَ الصَّيْدِ، حَكَّمَ عَلَيْهِ فِيهِ. فَإِنْ قَتَلَ ظَبْيًا أَوْ نَحْوَهُ فَعَلَيْهِ شَاةٌ، تُذْبِحُ بِمَكَّةَ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِإِطْعَامَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. فَإِنْ قَتَلَ أَيْلًا أَوْ نَحْوَهُ، فَعَلَيْهِ بَقْرَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، أَطْعَمَ عَشْرِينَ مَسْكِينًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، صَامَ عَشْرِينَ يَوْمًا.

وَإِنْ قَتَلَ نَعَامَةً أَوْ حِمَارَ وَحْشٍ، أَوْ نَحْوَهُ، فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، أَطْعَمَ ثَلَاثِينَ مَسْكِينًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، صَامَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (10)، وَابْنُ جَرِيرٍ (11). وَزَادُوا: الطَّعَامُ مَدًّا... مَدُّ يُشْبِعُهُمْ.

كَيْفِيَّةُ الْإِطْعَامِ وَالصِّيَامِ: قَالَ مَالِكٌ (12): أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ - فِي الَّذِي يُقْتَلُ الصَّيْدَ، فَيُحْكَمُ عَلَيْهِ فِيهِ - أَنْ يُقَوْمَ الصَّيْدُ الَّذِي أَصَابَ، فَيَنْظُرُ: كَمْ ثَمَنُهُ مِنَ الطَّعَامِ؟ فَيُطْعَمُ كُلَّ مَسْكِينٍ مَدًّا، أَوْ يَصُومُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمًا وَيَنْظُرُ: كَمْ عِدَّةُ الْمَسَاكِينِ؟ فَإِنْ كَانُوا عَشْرَةَ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، وَإِنْ كَانُوا عَشْرِينَ مَسْكِينًا، صَامَ عَشْرِينَ يَوْمًا، عَدَدُهُمْ مَا كَانُوا. وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ سِتِّينَ مَسْكِينًا.

12 - فصل: الاشتراك في قتل الصيد

إِذَا اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي قَتْلِ صَيْدٍ عَامِدِينَ لِذَلِكَ جَمِيعًا، فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ إِلَّا جَزَاءٌ وَاحِدٌ. لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿جَزَاءٌ يُقْتَلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّمْرِ﴾ (13).

(8) أخرجه سعيد بن منصور في «السنن» (الحديث: 832).

(9) سورة المائدة، الآية: 95.

(10) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 5/186).

(11) أخرجه ابن جرير في «التفسير» (الحديث: 31/11).

(12) أخرجه مالك في «الموطأ» (الحديث: 355/1).

(13) سورة المائدة، الآية: 95.

(1) الأيل: ذكر الوعول.

(2) الأروى: أنثى الوعل.

(3) الحجل: الدجاج الوحشي.

(4) الذبسي: نوع من الطيور.

(5) عناق: العنز التي زادت على أربعة أشهر.

(6) اليربوع: حيوان على شكل الفأر.

(7) جفرة: العنز التي بلغت أربعة أشهر.

وَسُئِلَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ جَمَاعَةٍ قَتَلُوا ضَبْعًا، وَهُمْ مُحْرِمُونَ؟ فَقَالَ: اذْبَحُوا كِبْشًا. فَقَالُوا: عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنَّا؟ فَقَالَ: بَلْ كِبْشًا وَاحِدًا عَنْ جَمِيعِكُمْ⁽¹⁾.

13 - فصل: صيد الحرم وقطع شجره

يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ وَالْحَلَالِ⁽²⁾ صَيْدَ الْحَرَمِ، وَتَنْفِيرَهُ وَقَطْعَ شَجَرِهِ الَّذِي لَمْ يَسْتَنْبِئْهُ الْآدَمِيُّونَ فِي الْعَادَةِ، وَقَطْعَ الرَّطْبِ مِنَ النَّبَاتِ، حَتَّى الشَّوْكَ إِلَّا الْإِذْخِرَ وَالسَّنَا⁽³⁾، فَإِنَّهُ يُبَاحُ التَّعَرُّضُ لَهُمَا بِالْقَطْعِ، وَالقَلْعِ، وَالإِنثَافِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لِمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ⁽⁴⁾، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ -: «إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَامٌ، لَا يُعْضَدُ شَوْكُهُ، وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهُ»⁽⁵⁾ وَلَا يُتَمَرُّ صَيْدُهُ وَلَا تُنْقَطُ لِقَبْطَتُهُ إِلَّا لِمُعَرَّفٍ». فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْهُ، فَإِنَّهُ لِلْقَيْونِ⁽⁶⁾ وَالْبَيْوتِ، فَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ».

قَالَ الشُّوكَايِيُّ⁽⁷⁾: قَالَ الْفُرْطُبِيُّ: خَصَّ الْمُفْهَاءُ الشَّجَرَ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ بِمَا يُنْبِتُهُ اللَّهُ تَعَالَى، مِنْ غَيْرِ صَنِيعِ آدَمِيٍّ. فَأَمَّا مَا يُنْبِتُ بِمُعَالَجَةِ آدَمِيٍّ فَاخْتَلَفَ فِيهِ: فَالْجُمْهُورُ عَلَى الْجَوَازِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: فِي الْجَمِيعِ الْجَزَاءُ، وَرَجَّحَهُ ابْنُ قُدَّامَةَ.

وَاخْتَلَفُوا فِي جَزَاءِ مَا قُطِعَ مِنَ النَّوْعِ الْأَوَّلِ: فَقَالَ مَالِكٌ: لَا جَزَاءَ فِيهِ؛ بَلْ يَأْتُمُّ. وَقَالَ عَطَاءٌ: يَسْتَغْفِرُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُؤْخَذُ بِقِيَمَتِهِ هَذِي. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: فِي الْعَظِيمَةِ⁽⁸⁾ بَقْرَةٌ، وَفِيهَا دُونَهَا شَاةٌ.

وَاسْتَشْنَى الْعُلَمَاءُ الْإِنْتِفَاعَ بِمَا انكسَرَ مِنَ الْأَعْصَانِ، وَانْقَطَعَ مِنَ الشَّجَرِ مِنْ غَيْرِ صَنِيعِ الْآدَمِيِّ، وَبِمَا يَسْقُطُ مِنَ الْوَرَقِ، قَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ⁽⁹⁾: وَأَجْمَعُوا عَلَى إِبَاحَةِ أَخْذِ مَا اسْتَنْبَتْهُ النَّاسُ فِي الْحَرَمِ، مِنْ بَقْلِ، وَرَزَعٍ، وَمَشْمُومٍ، وَأَنَّهُ لَا بَأْسَ بِرَغِيهِ وَاخْتِلَافِهِ. وَفِي الرُّوْضَةِ النَّدِيَّةِ⁽¹⁰⁾: وَلَا يَجِبُ عَلَى الْحَلَالِ فِي صَيْدِ حَرَمِ مَكَّةَ وَلَا شَجَرِهِ شَيْءٌ، إِلَّا مُجَرَّدَ الْإِثْمِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مُحْرِمًا فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا قَتَلَ صَيْدًا، وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي شَجَرِ مَكَّةَ،

(1) أخرجه الدارقطني في «السنن» (الحديث: 2/ 2)

(6) القيون: جمع قين، وهو الحداد.

(7) نيل الأوطار من أسرار متقى الأخبار: 94/5.

(8) العظيمة: أي الشجرة العظيمة.

(9) راجع فتح الباري شرح صحيح البخاري: 48/4.

(10) الروضة الندية: 343/1.

(2) الحلال: غير المحرم.

(3) الإذخر: نبت طيب الرائحة، والسنا: السنامكي.

(4) أخرجه البخاري في «الصحيح» (الحديث: 1834).

(5) لا يختلى خلاه: أي لا يقطع الرطب من النبات.

لِعَدَمِ وُرُودِ دَلِيلٍ تَقْوُمُ بِهِ الْحُجَّةُ، وَمَا يُرَوَى عَنْهُ ⁽¹⁾ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (فِي الدَّوْحَةِ الْكَبِيرَةِ إِذَا قُطِعَتْ مِنْ أَضْلَاهَا بَقْرَةٌ)، لَمْ يَصِحَّ. وَمَا رُوِيَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ لَا حُجَّةَ فِيهِ.

ثُمَّ قَالَ: وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا مُلَازِمَةَ بَيْنَ النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ الصَّيْدِ، وَقَطْعِ الشَّجَرِ، وَبَيْنَ وُجُوبِ الْجَزَاءِ، أَوْ الْقِيَمَةِ. بَلِ النَّهْيُ يُفِيدُ بِحَقِيقَتِهِ التَّحْرِيمَ، وَالْجَزَاءُ وَالْقِيَمَةُ، لَا يَجْبَانِ إِلَّا بِدَلِيلٍ. وَلَمْ يَرِدْ دَلِيلٌ إِلَّا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ ⁽²⁾ الْآيَةُ. وَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا ذِكْرُ الْجَزَاءِ فَقَطْ، فَلَا يَجِبُ غَيْرُهُ.

14 - فصل: حُدُودِ الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ

لِلْحَرَمِ الْمَكِّيِّ حُدُودٌ تُحِيطُ بِمَكَّةَ، وَقَدْ نُصِبَتْ عَلَيْهَا أَعْلَامٌ فِي جِهَاتٍ خَمْسٍ. وَهَذِهِ الْأَعْلَامُ أَحْجَارٌ مُرْتَفِعَةٌ قَدْرَ مِثْرٍ مَنْصُوبَةٌ عَلَى جَانِبَيْ كُلِّ طَرِيقٍ.

فَحُدُّهُ - مِنْ جِهَةِ الشَّمَالِ - (التَّنْعِيمُ)، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ 6 كِيلُومِثْرَاتٍ.

وَحُدُّهُ - مِنْ جِهَةِ الْجَنُوبِ - (أَضَاهُ)، بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ 12 كِيلُومِثْرًا.

وَحُدُّهُ - مِنْ جِهَةِ الشَّرْقِ - (الجِعْرَانَةُ)، بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ 16 كِيلُومِثْرًا.

وَحُدُّهُ - مِنْ جِهَةِ الشَّمَالِ الشَّرْقِيِّ - (وَادِي نَحْلَةَ)، بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ 14 كِيلُومِثْرًا.

وَحُدُّهُ - مِنْ جِهَةِ الْعَرَبِ - (الشَّمِيسِي) ⁽³⁾، بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ 15 كِيلُومِثْرًا.

قَالَ مُجِيبُ الدِّينِ الطَّبْرِيُّ ⁽⁴⁾: عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ قَالَ: نَصَبَ إِبْرَاهِيمُ أَنْصَابَ الْحَرَمِ بِرِيهِ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ. ثُمَّ لَمْ تُحْرَكْ حَتَّى كَانَ قُصْيًى، فَجَدَّدَهَا. ثُمَّ لَمْ تُحْرَكْ حَتَّى النَّبِيِّ ﷺ. فَبَعَثَ عَامَ الْفَتْحِ تَمِيمَ بْنَ أُسَيْدِ الْخُزَاعِيِّ فَجَدَّدَهَا. ثُمَّ لَمْ تُحْرَكْ حَتَّى كَانَ عُمَرُ، فَبَعَثَ أَرْبَعَةً مِنْ قُرَيْشٍ: مَخْرَمَةَ بْنَ نُؤْفَلٍ، وَسَعِيدَ بْنَ يَرْبُوعَ، وَخُوَيْطَبَ بْنَ عَبْدِ الْعَزَّى، وَأَزْهَرَ بْنَ عَبْدِ عَوْفٍ. فَجَدَّدُوهَا ثُمَّ جَدَّدَهَا مُعَاوِيَةُ. ثُمَّ أَمَرَ عَبْدُ الْمَلِكِ بِتَجْدِيدِهَا.

15 - فصل: حَرَمِ الْمَدِينَةِ

وَكَمَّا يَحْرُمُ صَيْدُ حَرَمِ مَكَّةَ وَشَجَرِهِ، كَذَلِكَ يَحْرُمُ صَيْدُ حَرَمِ الْمَدِينَةِ وَشَجَرِهِ. فَعَنْ جَابِرِ بْنِ

(1) أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (الحديث: 2230) المقطوعاً).

(4) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (الحديث: 5/

25).

(2) سورة المائدة، الآية: 95.

(3) كانت تسمى الحديبية، وهي التي وقعت عندها بيعة

عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ، مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا، لَا يُقَطَّعُ عِضَاهُمَا⁽¹⁾، وَلَا يُصَادُ صَيْدُهَا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ⁽²⁾.

وَرَوَى أَحْمَدُ⁽³⁾، وَأَبُو دَاوُدَ⁽⁴⁾، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - فِي الْمَدِينَةِ -: «لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا، وَلَا تُنْتَقَطُ لِقَطْنُهَا، إِلَّا لِمَنْ أَشَادَ بِهَا⁽⁵⁾، وَلَا يَضْلُحُ لِرَجُلٍ أَنْ يَحْمِلَ فِيهَا السَّلَاحَ لِإِقْتَالِ، وَلَا يَضْلُحُ أَنْ تُقَطَّعَ فِيهَا شَجَرَةٌ، إِلَّا أَنْ يُغْلَفَ رَجُلٌ بِعَيْرِهِ».

وَفِي الْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ⁽⁶⁾: «الْمَدِينَةُ حَرَّمٌ، مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ».

وَفِيهِ⁽⁷⁾ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ لَابَتَيْ الْمَدِينَةِ، وَجَعَلَ اثْنَيْ عَشَرَ مِيلاً حَوْلَ الْمَدِينَةِ حِمًى».

(وَاللَّابَتَانِ) مُتْنَى لَابِيَّةٍ، وَاللَّابِيَّةُ: الْحِجْرَةُ، وَهِيَ الْحِجَارَةُ السُّودُ.

وَالْمَدِينَةُ تَفْعُ بَيْنَ اللَّابَتَيْنِ: الشَّرْقِيَّةِ، وَالغَرْبِيَّةِ.

وَقُدِّرَ الْحَرَمُ بِاثْنَيْ عَشَرَ مِيلاً، يَمْتَدُّ مِنْ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ، وَ(عَيْرٌ) جَبَلٌ عِنْدَ الْمِنَقَاتِ، وَ(ثَوْرٌ) جَبَلٌ عِنْدَ أُحُدٍ، مِنْ جِهَةِ الشَّمَالِ.

وَرَحَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ قَطْعَ الشَّجَرِ لِاتِّخَاذِهِ آلَةً لِلْحَرْثِ، وَالرُّكُوبِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَا غِنَى لَهُمْ عَنْهُ، وَأَنْ يَقْطَعُوا، مِنْ الْحَشِيشِ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ لِعَلْفِ دَوَابِّهِمْ.

رَوَى أَحْمَدُ⁽⁸⁾، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «حَرَامٌ مَا بَيْنَ حَرَّتَيْهَا، وَحِمَاهَا كُلُّهَا، لَا يُقَطَّعُ شَجَرُهُ إِلَّا أَنْ يُغْلَفَ مِنْهَا».

وَلِهَذَا بِخِلَافِ حَرَمِ مَكَّةَ، إِذْ يَجِدُ أَهْلُهُ مَا يَكْفِيهِمْ. وَحَرَمُ الْمَدِينَةِ لَا يَجِدُ أَهْلُهُ مَا يَسْتَعْنُونَ بِهِ عَنْهُ. وَلَيْسَ فِي قَتْلِ صَيْدِ الْحَرَمِ الْمَدَنِيِّ، وَلَا قَطْعِ شَجَرِهِ جَزَاءٌ، وَفِيهِ الْإِثْمُ.

رَوَى الْبُخَارِيُّ⁽⁹⁾ عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمَدِينَةُ حَرَّمٌ، مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا، لَا يُقَطَّعُ شَجَرُهَا، وَلَا يُحَدَّثُ فِيهَا حَدَثٌ، مِنْ أَحَدِكُمْ فِيهَا حَدَثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ».

- (1) عضاها: العضاء، واحداها عضاة: وهي الشجرة التي فيها الشوك الكثير.
- (2) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1362).
- (3) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 119/1).
- (4) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 2035).
- (5) أشاد بها: رفع صوته بتعريفها.
- (6) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1870).
- (7) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1873).
- (8) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 336/3).
- (9) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1864).

وَمَنْ وَجَدَ شَيْئاً فِي شَجَرِهِ مَقْطُوعاً حَلَّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ، فَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ رَكِبَ إِلَى قَضْرِهِ بِالْعَقِيقِ، فَوَجَدَ عَبْدًا يَقْطَعُ شَجَرًا أَوْ يَحْطِطُهُ، فَسَلَبَهُ. فَلَمَّا رَجَعَ سَعْدُ جَاءَهُ أَهْلُ الْعَبْدِ فَكَلَّمُوهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى غُلَامِهِمْ مَا أَخَذَ مِنْهُ.

فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ، أَنْ أَرُدَّ شَيْئاً نَفَلَنِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ⁽¹⁾.
وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ⁽²⁾، وَالْحَاكِمُ⁽³⁾، وَصَحَّحَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَأَيْتُمُوهُ يَصِيدُ فِيهِ شَيْئاً فَلَكُمْ سَلْبُهُ».

16 - فصل: هل في الدنيا حرم آخر؟!

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ⁽⁴⁾: وَلَيْسَ فِي الدُّنْيَا حَرَمٌ، لَا بَيْتَ الْمَقْدِسِ، وَلَا غَيْرِهِ، إِلَّا هَذَا الْبَيْتَ الْحَرَامَ، وَلَا يُسَمَّى غَيْرُهُمَا «حَرَمًا» كَمَا يُسَمَّى الْجَهَالُ فَيَقُولُونَ: حَرَمُ الْمَقْدِسِ، وَحَرَمُ الْخَلِيلِ، فَإِنَّ هَذَيْنِ، وَغَيْرَهُمَا، لَيْسَا بِحَرَمٍ، بَاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ. وَالْحَرَمُ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ: حَرَمُ مَكَّةَ. وَأَمَّا الْمَدِينَةُ فَلَهَا حَرَمٌ أَيْضًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ كَمَا اسْتَفَاضَتْ بِذَلِكَ الْأَحَادِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَلَمْ يَتَنَازَعِ الْمُسْلِمُونَ فِي حَرَمِ ثَالِثٍ، إِلَّا وَجَاءَ، وَهُوَ وَادِ الطَّائِفِ. وَهُوَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ⁽⁵⁾ حَرَمٌ، وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ لَيْسَ بِحَرَمٍ.

17 - فصل: تفضيل مكة على المدينة

دَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: إِلَى أَنَّ مَكَّةَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَدِينَةِ. لِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽⁶⁾، وَابْنُ مَاجَةَ⁽⁷⁾، وَالتِّرْمِذِيُّ⁽⁸⁾، وَصَحَّحَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ بَنِ الْحَمْرَاءِ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «وَاللَّهِ إِنَّكَ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ، وَلَوْلَا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكَ مَا خَرَجْتُ».

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ⁽⁹⁾، وَصَحَّحَهُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَكَّةَ: «مَا أَطْيَبَكَ مِنْ بَلَدٍ، وَأَحَبَّكَ إِلَيَّ، وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمِي أُخْرِجُونِي مِنْكَ مَا سَكَنْتُ غَيْرَكَ».

18 - فصل: دخول مكة بغير إحرام

يَجُوزُ دُخُولُ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، لِمَنْ لَمْ يَرِدْ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً. سَوَاءً أَكَانَ دُخُولُهُ لِحَاجَةٍ تَتَكَرَّرُ

- (1) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1364).
(2) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 2038).
(3) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (الحديث: 1/1).
(4) ابن تيمية: 170.
(5) مجمع فتاوى ابن تيمية: 117/26.
(6) وهو الشافعي وقد رجح الشوكاني رأيه.
(7) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 4/305).
(8) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 3108).
(9) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 3925).
(10) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 3926).

- كَالْحَطَّابِ، وَالْحَشَّاشِ، وَالسَّقَاءِ، وَالصَّيَّادِ، وَغَيْرِهِمْ - أَمْ لَمْ تَتَكَرَّرْ، كَالتَّاجِرِ، وَالرَّائِبِ، وَغَيْرِهِمَا، وَسِوَاهُ أَكَانَ آمِنًا أَمْ خَائِفًا، وَهَذَا أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ لِلشَّافِعِيِّ بِهِ يَفْتِي أَصْحَابَهُ.

وَفِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ⁽¹⁾: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عَمَامَةٌ سَوْدَاءُ. بِغَيْرِ إِحْرَامٍ.

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ رَجَعَ مِنْ بَعْضِ الطَّرِيقِ فَدَخَلَ مَكَّةَ غَيْرَ مُحْرِمٍ⁽²⁾. وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ⁽³⁾ قَالَ: لَا بَأْسَ بِدُخُولِ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ⁽⁴⁾: دُخُولُ مَكَّةَ بِإِلَّا إِحْرَامٍ جَائِزٌ. لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا جَعَلَ الْمَوَاقِيتَ لِمَنْ مَرَّ بِهِنَّ، يُرِيدُ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً. وَلَمْ يَجْعَلْهَا لِمَنْ لَمْ يُرِدْ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً.

فَلَمْ يَأْمُرِ اللَّهُ تَعَالَى قَطُّ، وَلَا رَسُولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، بِأَنْ لَا يَدْخُلَ مَكَّةَ إِلَّا بِإِحْرَامٍ. فَهَذَا إِلْزَامٌ مَا لَمْ يَأْتِ فِي الشَّرْعِ إِلْزَامُهُ.

19 - فصل: مَا يُسْتَحَبُّ لِذُخُولِ مَكَّةَ وَالْبَيْتِ الْحَرَامِ

يُسْتَحَبُّ لِذُخُولِ مَكَّةَ مَا يَأْتِي:

1 - الاغْتِسَالُ فَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ لِذُخُولِ مَكَّةَ.

2 - الْمَبِيتُ بِبَيْتِ طُؤَى فِي جِهَةِ الزَّاهِرِ. فَقَدْ بَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهَا.

قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ⁽⁵⁾، وَمُسْلِمٌ⁽⁶⁾.

3 - أَنْ يَدْخُلَهَا مِنَ الشَّيْبَةِ الْعُلْيَا - نَيْبَةِ كُدَاءِ - . فَقَدْ دَخَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ مِنْ جِهَةِ الْمِغْلَاةِ⁽⁷⁾.

فَمَنْ تَبَسَّرَ لَهُ ذَلِكَ فَعَلَهُ: وَإِلَّا فَعَلَ مَا يُلَاقِيهِ حَالَتَهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

4 - أَنْ يُبَادِرَ إِلَى الْبَيْتِ بَعْدَ أَنْ يَدَعَ أُمَّتَعَتَهُ فِي مَكَانِ أَمِينٍ، وَيَدْخُلَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ - بَابِ

السَّلَامِ - وَيَقُولُ فِي خُشُوعٍ وَضَرَاةٍ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ، وَيُوجِّهُهُ الْكَرِيمِ، وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ، مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»⁽⁸⁾، بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلِّمْ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَأَفْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ.»

5 - إِذَا وَقَعَ نَظَرُهُ عَلَى الْبَيْتِ، رَفَعَ يَدَيْهِ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ رِذْ هَذَا الْبَيْتِ تَشْرِيفًا، وَتَعْظِيمًا،

(1) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1358).

(2) السنن الكبرى: 178/5.

(3) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الحديث: 3/).

(4) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1575).

(5) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 466).

(6) (210).

(7) المحلى بالآثار: 266/7.

وَتَكْرِيماً، وَمَهَابَةً، وَزِدْ مَنْ شَرَفَهُ وَكَرَّمَهُ وَمَنْ حَبَّهٗ، أَوْ اَعْتَمَرَهُ، تَشْرِيفاً وَتَكْرِيماً وَتَعْظِيماً وَبِرّاً⁽¹⁾، «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، فَحَيِّنَا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ»⁽²⁾.

6 - ثُمَّ يَقْضِدُ إِلَى الْحَجْرِ الْأَسْوَدِ، فَيَقْبَلُهُ بِدُونِ صَوْتٍ. فَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ أَسْتَلَمَهُ بِيَدِهِ وَقَبَلَهُ. فَإِنْ عَجَزَ عَنِ ذَلِكَ، أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ.

7 - ثُمَّ يَقِفُ بِحِذَائِهِ وَيَشْرَعُ فِي الطَّوْفِ.

8 - وَلَا يُصَلِّي تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ، فَإِنَّ تَحِيَّةَ الطَّوْفِ بِهِ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ الصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَةُ مُقَامَةً، فَيُصَلِّيهَا مَعَ الْإِمَامِ. لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيَمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ»⁽³⁾. وَكَذَلِكَ إِذَا خَافَ فَوَاتَ الْوَقْتِ، يَبْدَأُ بِهِ فَيُصَلِّيهِ.

6 - باب: الطواف

كَيْفِيَّتُهُ:

1 - يَبْدَأُ الطَّائِفَ طَوَافَهُ مُضْطَبِعاً مُحَازِياً الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ مُقْبِلاً لَهُ أَوْ مُسْتَلِماً أَوْ مُشِيراً إِلَيْهِ، كَيْفَمَا أَمَكَّنَهُ، جَاعِلاً الْبَيْتَ عَنِ يَسَارِهِ قَائِلاً: «بِسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ إِيْمَاناً بِكَ، وَتَضَدِيقاً بِكِتَابِكَ، وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ، وَاتِّبَاعاً لِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ»⁽⁴⁾.

2 - فَإِذَا أَخَذَ فِي الطَّوْفِ، اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يُزِمَلَ فِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى، فَيُسْرِعَ فِي الْمَسِيِّ. وَيُقَارِبُ الْحُطَّا، مُقْتَرِباً مِنَ الْكَعْبَةِ، وَيَمْشِي مَشْياً عَادِياً فِي الْأَشْوَاطِ الْأَرْبَعَةِ الْبَاقِيَةِ، فَإِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ الرَّمْلُ، أَوْ لَمْ يَسْتَطِعْ الْقُرْبَ مِنَ الْبَيْتِ لِكَثْرَةِ الطَّائِفِينَ، وَمُرَاحَمَةِ النَّاسِ لَهُ، طَافَ حَسَبَمَا تَيْسَّرَ لَهُ. وَاسْتَحَبَّ أَنْ يَسْتَلِمَ الرُّحْنَ الْيَمَانِيَّ، وَيُقْبَلَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ أَوْ يَسْتَلِمَهُ فِي كُلِّ شَوْطٍ مِنَ الْأَشْوَاطِ السَّبْعَةِ.

3 - وَاسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يُكْثِرَ مِنَ الذِّكْرِ وَالِدُعَاءِ، وَيَتَخَيَّرَ مِنْهُمَا مَا يَنْشَرِحُ لَهُ صَدْرُهُ، دُونَ أَنْ يَتَّقَبَدَ بِشَيْءٍ أَوْ يُرَدِّدَ مَا يَقُولُهُ الْمُطَوِّفُونَ. فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ ذِكْرٌ مَحْدُودٌ، أَلْزَمْنَا الشَّارِعُ بِهِ.

وَمَا يَقُولُهُ النَّاسُ: مِنْ أذْكَارٍ وَأَدْعِيَةٍ فِي الشُّوْطِ الْأُولَى وَالثَّانِي، وَهَكَذَا، فَلَيْسَ لَهُ أَضَلُّ. وَلَمْ يُحْفَظْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ. فَلِلطَّائِفِ أَنْ يَدْعُو لِنَفْسِهِ، وَلِإِخْوَانِهِ بِمَا شَاءَ، مِنْ خَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

(1) رواه الشافعي في «المسند» (الحديث: 339 / 1)، (3) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 710).

مرفوعاً إلى النبي ﷺ، قاله عمر.

(2) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 5 / 79).

(4) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 5 / 79).

وإليك بيان ما جاء في ذلك من الأدعية:

- 1 - إذا استقبل الحجر قال: «اللهم إيماناً بك، وتضديقاً بكتابك، ووفاءً بعهدك، واتباعاً لسنة نبيك، بسم الله والله أكبر» (1) (2).
- 2 - فإذا أخذ في الطواف قال: «سبحان الله، والحمد لله ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله». رواه ابن ماجه (3).
- 3 - فإذا انتهت إلى الركن اليماني دعا فقال: «ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار» رواه أبو داود (4)، والشافعي (5) عن النبي ﷺ.
- 4 - قال الشافعي: وأحبُّ كلِّما حاذى الحجر الأسود - أن يكبر، وأن يقول في رمليه: «اللهم اجعله حجاً مبروراً، وذنباً مغفوراً، وسعيًا مشكوراً».
- ويقول في الطواف عند كلِّ شوط: «ربِّ أفرح وأرحم، وأعفِّ عمَّا تعلم، وأنت الأعرُّ الأكرم اللهم آتينا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار» (6).
- وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه كان يقول بين الركنين: «اللهم قنني بما رزقتني، وبارك لي فيه، وأخلف عليّ (7) كلَّ عائبة بخير» رواه سعيد بن منصور (8)، والحاكم (9).
- قراءة القرآن للطائف: لا بأس للطائف بقراءة القرآن أثناء طوافه. لأن الطواف إنما شرع من أجل ذكر الله تعالى. والقرآن ذكر.
- فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَرَمِيَّ الْحِمَارِ، لِإِقَامِهِ ذِكْرَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» رواه أبو داود (10) والترمذي (11). وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

-
- (1) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (الحديث: 5 / 33).
 - (2) هذا الدعاء روي مرفوعاً إلى النبي ﷺ.
 - (3) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 2957).
 - (4) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1892).
 - (5) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (الحديث: 3934).
 - (6) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 5 / 95).
 - (7) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (الحديث: 5 / 33).
 - (8) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (الحديث: 681).
 - (9) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (الحديث: 1 / 509).
 - (10) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1888).
 - (11) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 902).

1 - فصل: فَضْلُ الطَّوَّافِ

رَوَى الْبَيْهَقِيُّ⁽¹⁾ - بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يُنزَلُ اللَّهُ كُلَّ يَوْمٍ عَلَى حُجَّاجِ بَيْتِهِ الْحَرَامِ: عِشْرِينَ وَمِائَةً رَحْمَةً سِتِّينَ لِلطَّائِفِينَ وَأَرْبَعِينَ لِلْمُصَلِّينَ، وَعِشْرِينَ لِلنَّاطِقِينَ».

5 - فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْأَشْوَاطِ السَّبْعَةِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ تَالِيًا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾⁽²⁾. وَبِهَذَا يَنْتَهِي الطَّوَّافُ.

ثُمَّ إِنْ كَانَ الطَّائِفُ مُفْرِدًا سُمِّيَ هَذَا الطَّوَّافُ طَوَّافَ الْقُدُومِ، وَطَوَّافَ التَّحِيَّةِ، وَطَوَّافَ الدُّخُولِ. وَهُوَ لَيْسَ بِرُكْنٍ، وَلَا وَاجِبٍ.

وَإِنْ كَانَ قَارِنًا. أَوْ مُتَمَتِّعًا، كَانَ هَذَا الطَّوَّافُ طَوَّافَ الْعُمْرَةِ. وَيُجْزَى عَنْ طَوَّافِ التَّحِيَّةِ وَالْقُدُومِ. وَعَلَيْهِ أَنْ يَمْضِيَ فِي اسْتِكْمَالِ عُمْرَتِهِ. فَيَسْتَعِي بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

2 - فصل: أَنْوَاعُ الطَّوَّافِ

1 - طَوَّافُ الْقُدُومِ. 2 - وَطَوَّافُ الْإِفَاضَةِ. 3 - وَطَوَّافُ الْوَدَاعِ، 4 - وَطَوَّافُ التَّطَوُّعِ. وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي مَوَاضِعِهَا.

وَيَنْبَغِي لِلْحَاجِّ أَنْ يَغْتَنِمَ فُرْصَةَ وُجُودِهِ بِمَكَّةَ وَيُكْثِرَ مِنْ طَوَّافِ التَّطَوُّعِ، وَالصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَإِنَّ الصَّلَاةَ فِيهِ خَيْرٌ مِنْ مِائَةِ أَلْفٍ فِي مَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ وَلَيْسَ فِي طَوَّافِ التَّطَوُّعِ رَمَلٌ وَلَا أَضْطَبَاعٌ.

وَالسَّنَّةُ أَنْ يُحْيِيَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بِالطَّوَّافِ حَوْلَهُ، كُلَّمَا دَخَلَهُ، بِخِلَافِ الْمَسَاجِدِ الْأُخْرَى، فَإِنَّ تَحِيَّتَهَا الصَّلَاةَ فِيهَا. هَذَا وَلِلطَّوَّافِ شُرُوطٌ، وَسُنَنٌ وَأَدَابٌ نَذَكُرُهَا فِيمَا يَلِي:

3 - فصل: شُرُوطُ الطَّوَّافِ

يُشْتَرَطُ لِلطَّوَّافِ الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ:

1 - الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ وَالنَّجَاسَةِ⁽³⁾؛ لِمَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ

أصغر وطاف صح طوافه ولزمه شاة. وإن طاف جنباً أو حائضاً، صح ولزمه بدنة، ويعيده ما دام بمكة. وأما الطهارة من النجاسة في الثوب أو البدن، فهي سنة عندهم فقط.

(1) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (الحديث: 4051).

(2) سورة البقرة، الآية: 125.

(3) يرى الحنفية أن الطهارة من الحدث ليست شرطاً وإنما هي واجب يجبر بالدم. فلو كان محدثاً حدثاً

عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الطَّوَّافُ صَلَاةٌ، إِلَّا أَنْ اللَّهُ تَعَالَى أَحَلَّ فِيهِ الْكَلَامَ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ⁽¹⁾ وَالذَّارِقُطْنِيُّ⁽²⁾ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ⁽³⁾ وَابْنُ حُرَيْمَةَ⁽⁴⁾ وَابْنُ السَّكَنِ⁽⁵⁾.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَهِيَ تَبْكِي، فَقَالَ: «أَنْفَسْتِ»⁽⁶⁾? - يَعْني الْخَيْضَةَ - قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «إِنَّ هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَأَقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَغْتَسِلِي» رَوَاهُ مُسْلِمٌ⁽⁷⁾.

وَعَنْهَا قَالَتْ: «إِنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ - حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ - أَنَّهُ تَوَضَّأَ ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ» رَوَاهُ الشَّيْخَانُ⁽⁸⁾.

وَمَنْ كَانَ بِهِ نَجَاسَةٌ، وَلَا يُمَكِّنُ إِزَالَتُهَا، كَمَنْ بِهِ سَلْسُ بَوْلٍ وَكَالْمُسْتَحَاضَةِ الَّتِي لَا يُرْفَأُ دُمُهَا، فَإِنَّهُ يَطُوفُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، بِاتِّفَاقٍ.

فَإِنَّ الصَّلَاةَ فِيهِ خَيْرٌ مِنْ مِائَةِ أَلْفٍ، فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، رَوَى مَالِكٌ⁽⁹⁾: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ جَاءَهُ امْرَأَةٌ تَسْتَفْتِيهِ، فَقَالَتْ: إِنِّي أَقْبَلْتُ أُرِيدُ أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ، حَتَّى إِذَا كُنْتُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ هَرَقْتُ الدَّمَاءَ، فَرَجَعْتُ، حَتَّى ذَهَبَ ذَلِكَ عَنِّي، ثُمَّ أَقْبَلْتُ، حَتَّى إِذَا كُنْتُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، هَرَقْتُ الدَّمَاءَ.

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: إِنَّمَا ذَلِكَ رَكُضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَأَغْتَسِلِي، ثُمَّ اسْتَنْفِرِي بِثَوْبٍ، ثُمَّ طُوفِي.

2 - سَنَرُ الْعَوْرَةِ⁽¹⁰⁾: لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فِي رَهْطٍ يُؤَدُّونَ فِي النَّاسِ يَوْمَ النَّحْرِ: «لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكًا، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُزْبَانًا» رَوَاهُ الشَّيْخَانُ⁽¹¹⁾.

(120/1211).

(1) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 960).

(8) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1614)،

(2) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (الحديث: 5/

(1615)، وأخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث:

(496).

(1235).

(3) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (الحديث: 2/

(9) أخرجه مالك في «الموطأ» (الحديث: 827).

(267).

(10) عند الأحناف واجب، فمن طاف عرياناً صح

(4) أخرجه ابن حبان في «الصحیح» (الحديث:

طوافه، وعليه الإعادة إلا إذا خرج من مكة، فإنه

(3836).

يلزمه دم.

(5) انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري: 3/ 482.

(11) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 4363)،

(6) أنفست: أي أحضت.

وأخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1347).

(7) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث:

3 - أَنْ يَكُونَ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ كَامِلَةٍ. فَلَوْ تَرَكَ خُطْوَةً وَاحِدَةً، فِي أَيِّ شَوْطٍ، لَا يُحْسَبُ طَوَافُهُ. فَإِنْ شَكَّ بَنَى عَلَى الْأَقْلِّ حَتَّى يَتَيَقَّنَ السَّبْعَ. وَإِنْ شَكَّ بَعْدَ الْفِرَاقِ مِنَ الطَّوَافِ فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ.

4 - أَنْ يَبْدَأَ الطَّوَافَ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، وَيُنْتَهِيَ إِلَيْهِ.

5 - أَنْ يَكُونَ الْبَيْتُ عَنْ يَسَارِ الطَّائِفِ. فَلَوْ طَافَ، وَكَانَ الْبَيْتُ عَنْ يَمِينِهِ، لَا يَصِحُّ الطَّوَافُ. لِقَوْلِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ أَتَى الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ مَشَى عَنْ يَمِينِهِ فَرَمَلَ⁽¹⁾ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا⁽²⁾. رَوَاهُ مُسْلِمٌ⁽³⁾.

6 - أَنْ يَكُونَ الطَّوَافُ خَارِجَ الْبَيْتِ. فَلَوْ طَافَ فِي الْحِجْرِ لَا يَصِحُّ طَوَافُهُ، فَإِنَّ الْحِجْرَ⁽⁴⁾، وَالشَّاذِرَانَ⁽⁵⁾ مِنَ الْبَيْتِ.

وَاللهُ أَمَرَ بِالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، لَا فِي الْبَيْتِ، فَقَالَ: ﴿وَلَطَّوَفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾⁽⁶⁾، وَيُسْتَحَبُّ الْقُرْبُ مِنَ الْبَيْتِ، إِنْ تيسَّرَ.

7 - مُوَالَاةُ السَّعْيِ: عِنْدَ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ. وَلَا يَضُرُّ التَّفْرِيقُ الْيَسِيرُ، لِغَيْرِ عُدْرِ، وَلَا التَّفْرِيقُ الْكَثِيرُ، لِغُدْرٍ. وَذَهَبَتِ الْحَنْفِيَّةُ، وَالشَّافِعِيَّةُ: إِلَى أَنَّ الْمُوَالَاةَ سُنَّةٌ.

فَلَوْ فَرَّقَ بَيْنَ أَجْزَاءِ الطَّوَافِ تَفْرِيقًا كَثِيرًا، بِغَيْرِ عُدْرِ، لَا يَبْطُلُ. وَيَبْنِي عَلَى مَا مَضَى مِنَ طَوَافِهِ. رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ⁽⁷⁾، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. طَافَ بِالْبَيْتِ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ أَوْ أَرْبَعَةً، ثُمَّ جَلَسَ يَسْتَرْيخُ، وَعُلَامٌ لَهُ يَرُوحُ عَلَيْهِ، فَقَامَ فَبَنَى عَلَى مَا مَضَى مِنَ طَوَافِهِ.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنْفِيَّةِ: لَوْ أَحْدَثَ فِي الطَّوَافِ، تَوَضُّأً وَبَنَى وَلَا يَجِبُ الِاسْتِثْنَاءُ، وَإِنْ طَالَ الْفَضْلُ. وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى مَعَ الْقَوْمِ، ثُمَّ قَامَ، فَبَنَى عَلَى مَا مَضَى مِنَ طَوَافِهِ⁽⁸⁾.

سنة أذرع: نحو ثلاثة أمتار.

- (1) الرمل: الإسراع مع هز الكتفين.
 (2) عند الأحناف أن ركن الطواف أربعة أشواط، والثلاثة الباقية واجب يجبر بالدم.
 (3) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1218 / 150).
 (4) الحجر: هو حجر إسماعيل، ويقع شمال الكعبة، يحوطه سور على شكل نصف دائرة، وليس الحجر كله من البيت، بل الجزء الذي هو من البيت قدره
 (5) الشاذران: البناء الملاصق لأساس الكعبة الذي توضع به حلق الكسوة.
 (6) سورة الحج، الآية: 29.
 (7) أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (الحديث: 589).
 (8) رواه ابن حجر من طريق سعيد بن منصور في فتح الباري شرح صحيح البخاري: 484 / 3.

وَعَنْ عَطَاءٍ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ - فِي الرَّجْلِ يَطُوفُ بَعْضَ طَوَافِهِ، ثُمَّ تَحْضُرُ الْجَنَازَةَ - قَالَ: يَخْرُجُ يُصَلِّي عَلَيْهَا، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَقْضِي مَا بَقِيَ مِنْ طَوَافِهِ.

4 - فصل: سنن الطواف

لِلطَّوَافِ سُنَنٌ نَذَكُرُهَا فِيمَا يَلِي:

1 - اسْتِقْبَالُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، عِنْدَ بَدْءِ الطَّوَافِ مَعَ التَّكْبِيرِ وَالتَّهْلِيلِ، وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ كَرَفْعِهِمَا فِي الصَّلَاةِ، وَأَسْتِلاَمُهُ بِهِمَا بِوَضْعِهِمَا عَلَيْهِ، وَتَقْبِيلُهُ بِدُونِ صَوْتٍ، وَوَضْعُ الْخَدِّ عَلَيْهِ، إِنْ أَمَكَّنَ ذَلِكَ، وَإِلَّا مَسَّهُ بِيَدِهِ وَقَبَّلَهَا أَوْ مَسَّهُ بِشَيْءٍ مَعَهُ وَقَبَّلَهُ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِعَصَا وَنَحْوِهَا. وَقَدْ جَاءَ فِي ذَلِكَ أَحَادِيثٌ، وَإِلَيْكَ بَعْضُهَا:

قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: اسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَجَرَ وَأَسْتَلَمَهُ، ثُمَّ وَضَعَ شَفَتَيْهِ بَيْنِي طَوِيلًا، فَإِذَا عُمَرُ بَيْنِي طَوِيلًا، فَقَالَ: «يَا عُمَرُ، هُنَا تُسَكَّبُ الْعِبْرَاتُ» (1). رَوَاهُ الْحَاكِمُ (2)، وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عُمَرَ أَكَبَّ عَلَى الرُّكْنِ (3) فَقَالَ: إِنِّي لِأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَلَوْ لَمْ أَرِ حَبِيبِي ﷺ قَبْلَكَ وَأَسْتَلَمَكَ مَا اسْتَلَمْتُكَ وَلَا قَبَّلْتُكَ: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» (4). رَوَاهُ أَحْمَدُ (5)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ (6)، وَالْفَيْزِيُّ (7)، وَالْبَيْهَقِيُّ (8)، وَالْحَيْثَمِيُّ (9).

وَقَالَ نَافِعٌ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا اسْتَلَمَ الْحَجَرَ بِيَدِهِ ثُمَّ قَبَّلَ يَدَهُ وَقَالَ: مَا تَرَكَتُهُ مُنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (6) وَمُسْلِمٌ (7).

وَقَالَ سُؤَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ: رَأَيْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبَّلَ الْحَجَرَ، وَالتَّرَمَهُ. وَقَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِكَ حَفِيًّا» (8) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (9).

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْتِي الْبَيْتَ، فَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ وَيَقُولُ: «بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهِ أَكْبَرُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (10).

- (1) العبرات: أي الدموع. (2) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (الحديث: 1/454). (3) الركن: المراد به هنا الحجر الأسود. (4) سورة الأحزاب، الآية: 21. (5) أخرجه أحمد في «المستند» (الحديث: 21/1). (6) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1606). (7) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1268/246). (8) حفيًا: مهتمًا ومعنيًا. (9) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1271). (10) أخرجه أحمد في «المستند» (الحديث: 14/2).

وَرَوَى مُسْلِمٌ⁽¹⁾ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالنَّبِيتِ وَيَسْتَلِمُ بِمِحْجَنِ مَعَهُ وَيُقَبِّلُ الْمِحْجَنَ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ⁽²⁾، وَمُسْلِمٌ⁽³⁾، وَأَبُو دَاوُدَ⁽⁴⁾ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ فَقَبَّلَهُ. فَقَالَ: إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ، وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ⁽⁵⁾: فِيهِ مِنَ الْعِلْمِ، أَنَّ مُتَابَعَةَ السُّنَنِ وَاجِبَةٌ وَإِنْ لَمْ يُوقَفْ لَهَا عَلَى عِلَلٍ مَعْلُومَةٍ، وَأَسْبَابٍ مَعْقُولَةٍ. وَأَنَّ أَعْيَانَهَا حُجَّةٌ عَلَى مَنْ بَلَغْتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَفْقَهُ مَعَانِيهَا. إِلَّا أَنَّهُ مَعْلُومٌ فِي الْجُمْلَةِ، أَنَّ تَقْبِيلَهُ الْحَجَرَ، إِنَّمَا هُوَ إِكْرَامٌ لَهُ، وَإِعْظَامٌ لِحَقِّهِ، وَتَبَرُّكٌ بِهِ.

وَقَدْ فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَ الْأَحْجَارِ عَلَى بَعْضٍ، كَمَا فَضَّلَ بَعْضَ الْبِقَاعِ وَالْبُلْدَانِ، وَكَمَا فَضَّلَ بَعْضَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ وَالشُّهُورِ. وَبَابُ هَذَا كُلُّهُ التَّسْلِيمُ.

هَذَا وَقَدْ رُوِيَ أَمْرٌ سَائِعٌ فِي الْعُقُولِ جَائِزٌ فِيهَا، غَيْرُ مُمْتَنِعٍ وَلَا مُسْتَنْكَرٍ، فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ: «الْحَجَرُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ»⁽⁶⁾.

وَالْمَعْنَى أَنَّ مَنْ صَافَحَهُ فِي الْأَرْضِ كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ، فَكَانَ كَالْعَهْدِ الَّذِي تَعْقِدُهُ الْمُلُوكُ بِالْمُصَافَحَةِ، لِمَنْ يُرِيدُ مَوَالَاتَهُ، وَالِاخْتِصَاصَ بِهِ، وَكَمَا يُصَفَّقُ عَلَى أَيْدِي الْمُلُوكِ لِلْبَيْعَةِ، وَكَذَلِكَ تَقْبِيلُ الْيَدِ مِنَ الْخَدَمِ لِلْسَادَةِ وَالْكَبْرَاءِ، فَهَذَا كَالْتَمَثِيلِ بِذَلِكَ وَالتَّشْبِيهِ بِهِ.

وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: حَدِيثُ عُمَرَ يُرَدُّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ الْحَجَرَ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، يُصَافِحُ بِهَا عِبَادَهُ.

وَمَعَادَ اللَّهِ، أَنْ تَكُونَ لِلَّهِ جَارِحَةً، وَإِنَّمَا شَرَعُ تَقْبِيلُهُ اخْتِبَارًا، لِيُعْلَمَ - بِالْمُشَاهَدَةِ - طَاعَةَ مَنْ يُطِيعُ. وَذَلِكَ شَبِيهُ بِقِصَّةِ إِبْلِيسَ حَيْثُ أَمَرَ بِالسُّجُودِ لِآدَمَ.

هَذَا وَلَا يُعْلَمُ - عَلَى وَجْهِ الْيَقِينِ - أَنَّهُ بَقِيَ حَجَرٌ مِنْ أَحْجَارِ الْكَعْبَةِ، مِنْ وَضْعِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا الْحَجَرُ الْأَسْوَدَ.

(5) معالم السنن: 2/ 165.

(6) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (الحديث: 5/

39).

(1) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1275).

(2) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1597).

(3) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1270).

(4) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1873).

5 - فصل: المُرَاحِمَةُ عَلَى الْحَجْرِ

وَلَا بَأْسَ فِي الْمُرَاحِمَةِ عَلَى الْحَجْرِ عَلَى أَنْ لَا يُؤْذِي أَحَدًا. فَقَدْ كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُزَاحِمُ حَتَّى يُذِمِّي أَنْفَهُ، وَقَدْ قَالَ الرَّسُولُ ﷺ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَا أَبَا حَفْصٍ. إِنَّكَ رَجُلٌ قَوِيٌّ، فَلَا تُزَاحِمِ عَلَى الرَّحْمَنِ، فَإِنَّكَ تُؤْذِي الضَّعِيفَ. وَلَكِنْ إِنْ وَجَدْتَ خَلْوَةً فَاسْتَلِمَ، وَإِلَّا فَكَبِّرْ وَأَمْضِ» رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي مَسْنَدِهِ⁽¹⁾.

2 - الاضْطِبَاعُ⁽²⁾: فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ اعْتَمَرُوا مِنَ الْجِعْرَانَةِ فَاضْطَبَعُوا أُرْدِيَّتَهُمْ تَحْتَ آبَائِهِمْ، وَقَدَّفُوها عَلَى عَوَاتِقِهِمُ الْيُسْرَى. وَرَوَاهُ أَحْمَدُ⁽³⁾ وَأَبُو دَاوُدَ⁽⁴⁾.

وَهَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ. وَقَالُوا فِي حِكْمَتِهِ: إِنَّهُ يُعِينُ عَلَى الرَّمْلِ فِي الطَّوَافِ. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يُسْتَحَبُّ، لِأَنَّهُ لَمْ يُعْرَفْ وَلَمْ يَر أَحَدًا يَفْعَلُهُ وَلَا يُسْتَحَبُّ فِي صَلَاةِ الطَّوَافِ اتِّفَاقًا.

3 - الرَّمْلُ⁽⁵⁾: فِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ، وَالْمَشْيُ فِي سَائِرِ الْأَشْوَاطِ الْأَرْبَعَةِ. فَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ مِنَ الْحَجْرِ الْأَسْوَدِ إِلَى الْحَجْرِ الْأَسْوَدِ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا. رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽⁶⁾ وَمُسْلِمٌ⁽⁷⁾. وَلَوْ تَرَكَهُ فِي الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ لَمْ يَقْضِهِ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَخِيرَةِ.

وَالِاضْطِبَاعُ وَالرَّمْلُ خَاصٌّ بِالرِّجَالِ فِي طَوَافِ الْعُمْرَةِ، وَفِي كُلِّ طَوَافٍ يَغْفِبُهُ سَعْيٌ فِي الْحَجِّ.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ: إِذَا اضْطَبَعَ وَرَمَلَ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ ثُمَّ سَعَى بَعْدَهُ، لَمْ يُعِدِ الْاضْطِبَاعَ وَالرَّمْلَ فِي طَوَافِ الْإِقَاضَةِ.

وَإِنْ لَمْ يَسْعَ بَعْدَهُ. وَأَخْرَجَ السَّعْيَ إِلَى مَا بَعْدَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ اضْطَبَعَ وَرَمَلَ فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ.

(1) أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «السَّنَنِ الْمَأْثُورَةِ» (الْحَدِيثُ: 510).
الخطا، وقد شرع إظهاراً للقوة والنشاط.

(2) الْاضْطِبَاعُ: هُوَ جَعْلُ وَسْطِ الرِّدَاءِ تَحْتَ الْإِبْطِ الْأَيْمَنِ، وَطَرْفِهِ عَلَى الْكَتْفِ الْأَيْسَرِ.

(3) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمَسْنَدِ» (الْحَدِيثُ: 306 / 1).
(4) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السَّنَنِ» (الْحَدِيثُ: 1890).

(5) الرَّمْلُ: الْإِسْرَاعُ فِي الْمَشْيِ مَعَ هَزِّ الْكَتْفَيْنِ وَتَقَارُبِ الْخَطَا، وَقَدْ شَرَعَ إِظْهَارًا لِلْقُوَّةِ وَالنَّشَاطِ.
(6) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمَسْنَدِ» (الْحَدِيثُ: 98 / 2).

(7) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ» (الْحَدِيثُ: 1261 / 230).

أَمَّا النِّسَاءُ، فَلَا اضْطِبَاعَ عَلَيْهِنَّ - لِيُجُوبَ سِتْرَهُنَّ - وَلَا رَمَلَ، لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ سَعْيٌ⁽¹⁾ بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ⁽²⁾.

حِكْمَةُ الرَّمْلِ: وَالْحِكْمَةُ فِيهِ مَا رَوَاهَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ وَقَدْ وَهَنْتَهُمْ⁽³⁾ حُمَى يَثْرِبَ⁽⁴⁾، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَقْدِمُ عَلَيْكُمْ قَوْمٌ قَدْ وَهَنْتَهُمُ الْحُمَى، وَلَقُوا مِنْهَا شَرًّا، فَأَطَاعَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ نَبِيَّهُ ﷺ عَلَى مَا قَالُوهُ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَزْمُلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ، وَأَنْ يَمْشُوا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ، فَلَمَّا رَأَوْهُمْ رَمَلُوا، قَالُوا: قَالَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ ذَكَرْتُمْ أَنَّ الْحُمَى قَدْ وَهَنْتَهُمْ هَؤُلَاءِ أَجْلَدٌ مِنَّا⁽⁵⁾.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ أَنْ يَزْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا إِنْقَاءً⁽⁶⁾ عَلَيْهِمْ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ⁽⁷⁾ وَمُسْلِمٌ⁽⁸⁾ وَأَبُو دَاوُدَ⁽⁹⁾، وَاللَّفْظُ لَهُ.

وَلَقَدْ بَدَأَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَدَعَ الرَّمَلَ بَعْدَمَا انْتَهَتْ الْحِكْمَةُ مِنْهُ، وَمَكَنَ اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ فِي الْأَرْضِ، إِلَّا أَنَّهُ رَأَى إِنْقَاءَهُ عَلَى مَا تَكَانَ عَلَيْهِ فِي الْعَهْدِ النَّبَوِيِّ، لِتَبْقَى هَذِهِ الصُّورَةُ مَائِلَةً لِلْأَجْيَالِ بَعْدَهُ.

قَالَ مُحِبُّ الدِّينِ الطَّبْرِيُّ: وَقَدْ يُحَدِّثُ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ لِسَبَبٍ، ثُمَّ يَزُولُ السَّبَبُ وَلَا يَزُولُ حُكْمُهُ. فَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: فِيهِمُ الرَّمْلَانِ الْيَوْمَ، وَالْكَشْفُ عَنِ الْمَنَاكِبِ؟ وَقَدْ أَطَأَ⁽¹⁰⁾ اللَّهُ الْإِسْلَامَ، وَنَفَى الْكُفْرَ وَأَهْلَهُ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا نَدْعُ شَيْئًا كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ⁽¹¹⁾.

4 - اسْتِئْلَامٌ⁽¹²⁾ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ: لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَمْ أَرَ النَّبِيَّ ﷺ يَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِيَّ⁽¹³⁾.

وَقَالَ: مَا تَرَكْتُ اسْتِئْلَامَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ - الْيَمَانِيِّ، وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ - مُنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ

(1) أي رمل .

(2) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1266/240).

(3) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1886).

(4) أطأ: أي ثبت.

(5) أخرجه ابن خزيمة في «الصحیح» (الحديث: 2708).

(6) الاستلام: المسح باليد.

(7) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 166).

(8) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 5/48).

(9) وهتهم: أي أضعفتهم.

(10) يثرب: أي المدينة المنورة.

(11) أجلد: أي أقوى وأشد.

(12) إيقاء عليهم: هذا تعليل لعدم الرمل في جميع

الأشواط حتى لا يجهدوا أو يصابوا بضرر.

(13) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1602).

اللَّهُ ﷻ يَسْتَلِمُهُمَا، فِي شِدَّةٍ، وَلَا فِي رَخَاءٍ. رَوَاهُمَا الْبُخَارِيُّ⁽¹⁾ وَمُسْلِمٌ⁽²⁾.
وَأَمَّا يَسْتَلِمُ الطَّائِفُ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ، لِمَا فِيهِمَا مِنْ فَضِيلَةٍ، لَيْسَتْ لِغَيْرِهِمَا. فَفِي الرُّكْنِ
الْأَسْوَدِ مِيزَتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: أَنَّهُ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَأُخْرَاهُمَا: أَنَّ فِيهِ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ الَّذِي جُعِلَ مَبْدَأً لِلطَّوْفِ وَمُنْتَهَى لَهُ.

وَأَمَّا الرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ الْمُقَابِلُ لَهُ، فَقَدْ وُضِعَ أَيْضاً عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

رَوَى أَبُو دَاوُدَ⁽³⁾ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ أَخْبَرَ بِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «إِنَّ
الْحَجَرَ بَعْضُهُ مِنَ الْبَيْتِ»، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَطُنُّ عَائِشَةَ إِنْ كَانَتْ سَمِعَتْ هَذَا مِنْ رَسُولِ
اللَّهِ ﷻ، إِنِّي لَأَطُنُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷻ لَمْ يَتْرُكْ اسْتِئْلَامَهُمَا، إِلَّا أَنَّهُمَا لَيْسَا عَلَى قَوَاعِدِ الْبَيْتِ، وَلَا
طَافَ النَّاسُ وَرَاءَ الْحَجَرِ إِلَّا لِذَلِكَ.

وَالْأُمَّةُ مُتَّفِقَةٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ اسْتِئْلَامِ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ، وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَسْتَلِمُ الطَّائِفُ الرُّكْنَيْنِ
الْآخَرَيْنِ.

وَرَوَى ابْنُ حِبَّانَ⁽⁴⁾ فِي صَحِيحِهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْحَجَرُ وَالرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ يَحُطُّ الْخَطَايَا
حَطًّا».

6 - فصل: صَلَاةُ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الطَّوْفِ⁽⁵⁾

يُسَنُّ لِلطَّائِفِ صَلَاةُ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ كُلِّ طَوْفٍ⁽⁶⁾، عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ. أَوْ فِي أَيِّ مَكَانٍ مِنَ
الْمَسْجِدِ. فَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جِئَ قَدِمَ مَكَّةَ، طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَأَتَى
الْمَقَامَ فَقَرَأَ: ﴿وَأَخِذُوا مِنْ مَقَائِرِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ﴾⁽⁷⁾. فَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ ثُمَّ أَتَى الْحَجَرَ فَاسْتَلَمَهُ،
رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ⁽⁸⁾ وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالسُّنَّةُ فِيهِمَا قِرَاءَةُ سُورَةِ «الْكَافُرُونَ» بَعْدَ «الْفَاتِحَةِ» فِي الرَّكَعَةِ الْأُولَى، وَسُورَةِ «الإِخْلَاصِ»

- (1) أخرجه البخاري في «الصحيح» (الحديث: 1606).
(2) أخرجه مسلم في «الصحيح» (الحديث: 1268).
(3) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1875).
(4) أخرجه ابن حبان في «الصحيح» (الحديث: 246).
(5) وهي واجبة عند أبي حنيفة.
(6) أي سواء كان الطواف فرضاً أو نفلاً.
(7) سورة الأحزاب، الآية: 21.
(8) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 862).

في الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ. فَقَدْ تَبَتَ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ⁽¹⁾، وَغَيْرُهُ⁽²⁾.

وَتُوَدِّيَانِ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ. حَتَّى أَوْقَاتِ النَّهْيِ. فَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَاظٍ، لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ، وَصَلَّى آيَةَ سَاعَةِ شَاءَ، مِنْ لَيْلٍ، أَوْ نَهَارٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽³⁾، وَأَبُو دَاوُدَ⁽⁴⁾، وَالتِّرْمِذِيُّ⁽⁵⁾، وَصَحَّحَهُ. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ.

وَكَمَا أَنَّ الصَّلَاةَ بَعْدَ الطَّوْفِ تُسَنُّ فِي الْمَسْجِدِ، فَإِنَّهَا تَجُوزُ خَارِجَهُ، فَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ⁽⁶⁾ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا طَافَتْ رَاكِبَةً، فَلَمْ تُصَلِّ حَتَّى خَرَجَتْ.

وَرَوَى مَالِكُ⁽⁷⁾ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ صَلَّى مَعَهُمَا بِذِي طُوًى. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ⁽⁸⁾: وَصَلَّى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَارِجَ الْحَرَمِ.

وَلَوْ صَلَّى الْمَكْتُوبَةَ بَعْدَ الطَّوْفِ أَجْزَأَتْهُ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ. وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ.

وَقَالَ مَالِكٌ وَالْأَخْنَفُ: لَا يَقُومُ غَيْرُ الرَّكْعَتَيْنِ مَقَامَهُمَا.

7 - فصل: المُرُورِ أَمَامَ الْمُصَلِّي فِي الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ

يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ الْمُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالنَّاسُ يَمُرُّونَ أَمَامَهُ، رِجَالًا وَنِسَاءً، بِدُونِ كَرَاهَةٍ. وَهَذَا مِنْ خِصَائِصِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. فَعَنْ كَثِيرِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ وَدَاعَةَ، عَنْ بَعْضِ أَهْلِهِ، عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي بِمَا يَلِي بَنِي سَهْمٍ، وَالنَّاسُ يَمُرُّونَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلا يَسَّ بَيْنَهُمَا سُرَّةً».

قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: «لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ سُرَّةً» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ⁽⁹⁾، وَالتَّنَائِي⁽¹⁰⁾، وَابْنُ مَاجَةَ⁽¹¹⁾.

- | | |
|--|--|
| (1) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1218 /) | (7) أخرجه مالك في «الموطأ» (الحديث: 368 / 1). |
| (2) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1905)، وأخرجه النسائي في «السنن» (الحديث: 236 / 5). | (8) أخرجه البخاري في «الصحیح» في كتاب: الحج (باب: من صلى ركعتي الطواف خارجا من المسجد تعليقا). |
| (3) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 80 / 4). | (9) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 2016). |
| (4) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1894). | (10) أخرجه النسائي في «السنن» (الحديث: 235 / 5). |
| (5) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 868). | (11) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 2958). |
| (6) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1619). | |

8 - فصل: طَوَافِ الرِّجَالِ مَعَ النِّسَاءِ

رَوَى البُخَارِيُّ⁽¹⁾ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ إِذْ مَنَعَ ابْنُ هِشَامٍ النِّسَاءَ الطَّوَافَ مَعَ الرِّجَالِ، قَالَ: كَيْفَ تَمْنَعُهُنَّ، وَقَدْ طَافَ نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ الرِّجَالِ؟ قَالَ: قُلْتُ: أَبَعَدَ الحِجَابِ أَمْ قَبْلَهُ؟ قَالَ: أَيُّ لَعْمَرِي لَقَدْ أَدْرَكْتُهُ بَعْدَ الحِجَابِ.

قُلْتُ: كَيْفَ يُخَالِظَنَّ الرِّجَالَ؟ لَمْ يَكُنْ يُخَالِظَنَّ الرِّجَالَ كَمَا نَتَّ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَطَوَّفَ حُجْرَةَ⁽²⁾ مِنَ الرِّجَالِ، لَا تُخَالِظُهُمْ. فَقَالَتْ امْرَأَةٌ: انْطَلِقِي نَسْتَلِمِ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ - قَالَتْ: انْطَلِقِي... عِنْدِكَ، وَأَبَتْ. فَكُنَّ يَخْرُجْنَ مُتَنَكِّرَاتٍ بِاللَّيْلِ فَيَطْفَنَ مَعَ الرِّجَالِ، وَلَكِنَّهُنَّ كُنَّ إِذَا دَخَلْنَ البَيْتَ، فُئِمْنَ، حَتَّى يَدْخُلْنَ وَأَخْرَجَ الرِّجَالَ.

وَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَسْتَلِمَ الحَجَرَ عِنْدَ الحُلُوءِ، وَالتُّبَدِ عَنِ الرِّجَالِ، فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا قَالَتْ لِامْرَأَةٍ: لَا تُرَاجِعِي عَلَيَّ الحَجَرَ، إِنْ رَأَيْتِ حُلُوءَ فَاسْتَلِمِي، وَإِنْ رَأَيْتِ زِحَامًا فَكَبِّرِي وَهَلِّبِي إِذَا حَادَيْتِ بِهِ، وَلَا تُؤْذِي أَحَدًا⁽³⁾.

9 - فصل: رُكُوبِ الطَّائِفِ

يُجُوزُ لِلطَّائِفِ الرُّكُوبَ، وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى المَسْجِي، إِذَا وَجَدَ سَبَبًا يَدْعُو إِلَى الرُّكُوبِ. فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ فِي حَجَّةِ الوُدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنِ⁽⁴⁾. رَوَاهُ البُخَارِيُّ⁽⁵⁾ وَمُسْلِمٌ⁽⁶⁾.

وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الوُدَاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِالبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَبِالمَرْوَةِ، لِيَرَاهُ النَّاسُ، وَلِيُشْرِفَ، وَلِيَسْأَلُوهُ، فَإِنَّ النَّاسَ عَشْرَةٌ⁽⁷⁾⁽⁸⁾».

كَرَاهَةُ طَوَافِ المَجْدُومِ مَعَ الطَّائِفِينَ: رَوَى مَالِكٌ⁽⁹⁾ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الحَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَأَى امْرَأَةً مَجْدُومَةً، تَطَوَّفُ بِالبَيْتِ، فَقَالَ لَهَا: يَا أُمَّةَ اللَّهِ، لَا تُؤْذِي النَّاسَ، لَوْ جَلَسْتِ فِي بَيْتِكَ! فَفَعَلَتْ. مَرَّ بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَقَالَ لَهَا: إِنَّ الَّذِي نَهَاكَ قَدْ مَاتَ، فَأَخْرَجِي. فَقَالَتْ: مَا كُنْتُ لِأَطِيعَهُ حَيًّا وَأَعْصِيهِ مَيِّتًا.

- (1) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1618).
 (2) حجرة: أي ناحية منفردة.
 (3) أخرجه الشافعي في «السنن المأثورة» (الحديث: 510) عن ابن عمر رضي الله عنه.
 (4) المحجن: عود معقود الرأس يكون مع الراكب يحرك به راحلته.
 (5) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1607).
 (6) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1272).
 (7) غشوة: ازدحموا عليه.
 (8) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 317/3).
 (9) أخرجه مالك في «الموطأ» (الحديث: 424/1).

اسْتَحْبَابُ الشُّرْبِ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ : وَإِذَا فَرَعَ الطَّائِفُ مِنْ طَوَافِهِ ، وَصَلَّى رَكَعَتَيْهِ عِنْدَ الْمَقَامِ ، اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَشْرَبَ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ . ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ⁽¹⁾ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، شَرِبَ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ ، وَأَنَّهُ قَالَ : «إِنَّهَا مُبَارَكَةٌ . إِنَّهَا طَعَامٌ طَعِمَ وَشِفَاءٌ سَقِمَ»⁽²⁾ ، وَإِنَّ جِبْرِيْلَ غَسَلَ قَلْبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَائِهَا لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ .

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ⁽³⁾ ، وَابْنُ حِبَّانَ⁽⁴⁾ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «خَيْرُ مَاءٍ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مَاءُ زَمْزَمَ ، فِيهِ طَعَامُ الطَّعْمِ ، وَشِفَاءُ السَّقَمِ» الْحَدِيثُ .

قَالَ الْمُنْذِرِيُّ⁽⁵⁾ : وَرَوَاتُهُ ثِقَاتٌ .

آدَابُ الشُّرْبِ مِنْهُ : يُسْنُ أَنْ يَنْوِيَ الشَّارِبُ عِنْدَ شُرْبِهِ الشُّفَاءَ وَنَحْوَهُ ، مِمَّا هُوَ خَيْرٌ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا . فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ»⁽⁶⁾ .

وَعَنْ سُؤَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ : رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ بِمَكَّةَ أَتَى مَاءَ زَمْزَمَ وَاسْتَسْقَى مِنْهُ شَرْبَةً ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ إِنَّ ابْنَ أَبِي الْمَوَالِي حَدَّثَنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ» وَهَذَا أَشْرَبُهُ لِعَطَشِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، ثُمَّ شَرِبَ . رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽⁷⁾ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ ، وَالْبَيْهَقِيُّ⁽⁸⁾ .

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ ، إِنْ شَرِبْتَهُ تَسْتَشْفِي شَفَاكَ اللَّهُ ، وَإِنْ شَرِبْتَهُ لِشَبْعِكَ ، أَشْبَعَكَ اللَّهُ ، وَإِنْ شَرِبْتَهُ لِقَطْعِ ظَمْعِكَ قَطَعَهُ اللَّهُ ، وَهِيَ هُزْمَةٌ»⁽⁹⁾ جِبْرَائِيلَ وَسُقْيَا⁽¹⁰⁾ اللَّهُ إِسْمَاعِيلَ رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ⁽¹¹⁾ ، وَالْحَكَمُ⁽¹²⁾ ، وَزَادَ : وَإِنْ شَرِبْتَهُ مُسْتَعِيدًا أَعَادَكَ اللَّهُ .

- (1) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1636) ، وأخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 163) .
- (2) الزيادة لأبي داود الطيالسي . وقيل هي في إحدى نسخ مسلم . ومعنى طعام طعم : أي أنه يشبع من شربه .
- (3) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (الحديث: 98/11) .
- (4) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (الحديث: 3912) .
- (5) أخرجه المناوي في «فيض القدير» (الحديث: 3/489) .
- (6) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 3062) .
- (7) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 357/3) .
- (8) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (الحديث: 4128) .
- (9) هزمة : أي حفرة .
- (10) أي أخرجه الله لسقي إسماعيل في أول الأمر .
- (11) أخرجه الدارقطني في «السنن» (الحديث: 2/289) .
- (12) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (الحديث: 1/473) .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الشُّرْبُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْفَاسٍ، وَإِنْ يَسْتَقْبِلَ بِهِ الْقِبْلَةَ، وَيَتَضَلَّعَ مِنْهُ، وَيَحْمَدُ اللَّهَ، وَيَدْعُو بِمَا دَعَا بِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ. فَعَنْ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: مِنْ أَيْنَ جِئْتَ؟ قَالَ: شَرِبْتُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَشَرِبْتَ مِنْهَا كَمَا يَنْبَغِي؟ قَالَ: وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ؟ قَالَ: إِذَا شَرِبْتَ مِنْهَا فَاسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، وَادْكُرِ اللَّهَ، وَتَنَفَّسْ ثَلَاثًا، وَتَضَلَّعْ مِنْهَا، فَإِذَا فَرِغْتَ فَاحْمَدِ اللَّهَ. فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُتَافِقِينَ أَنَّهُمْ لَا يَتَضَلَّعُونَ» (1) مِنْ زَمْزَمَ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، (2) وَالدَّارِقُطَنِيُّ (3) وَالحَاكِمُ (4).

وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِذَا شَرِبَ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا، وَرِزْقًا وَاسِعًا، وَشِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ» (5).

أَصْلُ يَمْرُ زَمْزَمَ: رَوَى البُخَارِيُّ (6) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ هَاجِرَ لَمَّا أَشْرَفَتْ عَلَى المَرْوَةِ حِينَ أَصَابَهَا وَوَلَدَهَا العَطَشُ سَمِعَتْ صَوْتًا، فَقَالَتْ: صَه - تُرِيدُ نَفْسَهَا - ثُمَّ تَسَمَعَتْ فَسَمِعَتْ أَيْضًا فَقَالَتْ: قَدْ أَسْمِعْتُ، إِنْ كَانَ عِنْدَكَ غَوَاثُ، فَإِذَا هِيَ بِالمَلِكِ عِنْدَ مَوْضِعِ زَمْزَمَ فَبَحَثَ بِعَقْبِهِ، أَوْ قَالَ: بِجَنَاحِهِ، حَتَّى ظَهَرَ المَاءُ، فَجَعَلَتْ تُحَوِّضُهُ، وَتَقُولُ بِيَدَيْهَا هَكَذَا - تَعْتَرِفُ مِنَ المَاءِ فِي سِقَاتِهَا - وَهُوَ يَقُورُ بَعْدَمَا تَعْتَرِفُ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَحِمَ اللَّهُ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ، لَوْ تَرَكَتْ زَمْزَمَ، أَوْ قَالَ لَوْ لَمْ تَعْتَرِفْ مِنَ المَاءِ لَكَانَتْ زَمْزَمُ حِينًا مَعِينًا»، قَالَ: فَشَرِبْتُ، وَأَرَضَعْتُ وَلَدَهَا، فَقَالَ لَهَا المَلِكُ: لَا تَخَافُوا الضَّيْعَةَ، فَإِنَّ هَاهُنَا بَيْتُ اللَّهِ يَبْتَنِي هَذَا العِلَامُ وَأَبُوهُ، وَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضَيِّعُ أَهْلَهُ، وَكَانَ البَيْتُ مِثْلَ الرَّابِيَةِ، تَأْتِيهِ السُّيُوفُ، فَتَأْخُذُ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ.

اسْتِحْبَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ المُلْتَمَزِمِ: وَيَعْدُ الشُّرْبُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ، يُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ عِنْدَ المُلْتَمَزِمِ، فَقَدْ رَوَى البَيْهَقِيُّ (7) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُ مَا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالبَابِ وَكَانَ يَقُولُ: مَا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالبَابِ يَدْعُو المُلْتَمَزِمُ، لَا يَلْزَمُ مَا بَيْنَهُمَا أَحَدٌ يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ.

(5) أخرجه الدارقطني في «السنن» (الحديث: 2/284).

(1) تَضَلَّعَ: أَي امْتَلَأَ شَبْعًا وَرِيًّا حَتَّى بَلَغَ المَاءُ أَضْلَاعَهُ. (2) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 3061).

(6) أخرجه البخاري في «الصحيح» (الحديث: 3364).

(3) أخرجه الدارقطني في «السنن» (الحديث: 2/288).

(7) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 5/164).

(4) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (الحديث: 1/472).

وَرَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «أَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُلْزِقُ وَجْهَهُ وَصَدْرَهُ بِالْمُلْتَزِمِ»⁽¹⁾.

وَقِيلَ: إِنَّ الْحَطِيمَ هُوَ الْمُلتَزِمُ، وَيَرَى الْبُخَارِيُّ أَنَّ الْحَطِيمَ الْحَجَرُ نَفْسُهُ.

وَاحْتَجَّ عَلَيْهِ بِحَدِيثِ الْإِسْرَاءِ فَقَالَ: بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ فِي الْحَطِيمِ، وَرُبَّمَا قَالَ فِي الْحَجَرِ. قَالَ: وَهُوَ حَطِيمٌ: بِمَعْنَى مَحْطُومٍ، كَقَتِيلٍ، بِمَعْنَى مَقْتُولٍ.

أَسْتَحْبَابُ دُخُولِ الْكَعْبَةِ وَحِجْرِ إِسْمَاعِيلَ: رَوَى الْبُخَارِيُّ⁽²⁾ وَمُسْلِمٌ⁽³⁾، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكَعْبَةَ⁽⁴⁾، هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَعَثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمْ، فَلَمَّا فَتَحُوا، أَخْبَرَنِي بِأَلَّا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ، بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْيَمَانِيِّينَ.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْعُلَمَاءُ بِهَذَا عَلَى أَنَّ دُخُولَ الْكَعْبَةِ وَالصَّلَاةَ فِيهَا سُنَّةٌ.

وَقَالُوا: وَهُوَ وَإِنْ كَانَ سُنَّةً، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ دُخُولَكُمْ الْبَيْتِ لَيْسَ مِنْ حَجِّكُمْ فِي شَيْءٍ. رَوَاهُ الْحَاكِمُ⁽⁵⁾ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ. وَمَنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ دُخُولِ الْكَعْبَةِ، يُسْتَحَبُّ لَهُ الدُّخُولُ فِي حِجْرِ إِسْمَاعِيلَ وَالصَّلَاةُ فِيهِ فَإِنَّ جُزْءًا مِنْهُ مِنَ الْكَعْبَةِ.

رَوَى أَحْمَدُ⁽⁶⁾ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كُلُّ أَهْلِكَ قَدْ دَخَلَ الْبَيْتَ غَيْرِي! فَقَالَ: «أَرْسِلِي إِلَيَّ شَيْبَةَ»⁽⁷⁾ فَيَفْتَحُ لَكَ الْبَابَ «فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ، فَقَالَ شَيْبَةُ: مَا اسْتَطَعْنَا فَتَحَهُ فِي جَاهِلِيَّةٍ، وَلَا إِسْلَامٍ، بَلِيلٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَلِّي فِي الْحِجْرِ فَإِنَّ قَوْمَكَ اسْتَقْصَرُوا»⁽⁸⁾ عَنْ بِنَاءِ الْبَيْتِ، حِينَ بَنُوهُ.

7 - باب: السعي بين الصفا والمروة

أَضَلُّ مَشْرُوعِيَّتِهِ: رَوَى الْبُخَارِيُّ⁽⁹⁾ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَاجِرَ وَبَابِيهَا «إِسْمَاعِيلَ» عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهِيَ تُرْضِعُهُ، حَتَّى وَضَعَهُمَا عِنْدَ الْبَيْتِ، عِنْدَ دَوْحَةِ

(1) أخرجه الدارقطني في «السنن» (الحديث: 2/ 288).

(2) أخرجه البخاري في «الصحيح» (الحديث: 504).

(3) أخرجه مسلم في «الصحيح» (الحديث: 1329/3).

(4) استقصروا: أي تركوا منه جزءاً وهو الحجر. (393).

(5) أخرجه البخاري في «الصحيح» (الحديث: 3364).

(6) كان ذلك عام الفتح.

فَوْقَ زَمْرَمَ فَوَضَعَهُمَا تَحْتَهَا وَلَيْسَ بِمَكَّةَ يَوْمَئِذٍ مِنْ أَحَدٍ، وَلَيْسَ بِهَا مَاءٌ، وَوَضَعَ عِنْدَهُمَا جِرَابًا فِيهِ تَمْرٌ، وَسِقَاءٌ فِيهِ مَاءٌ، ثُمَّ قَمَىٰ إِبْرَاهِيمُ مُنْطَلِقًا فَتَبِعَتْهُ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ، فَقَالَتْ: يَا إِبْرَاهِيمُ أَيْنَ تَذْهَبُ وَتَتْرُكُنَا بِهَذَا الْوَادِي الَّذِي لَيْسَ بِهِ أُنَيْسٌ، وَلَا شَيْءٌ؟ فَقَالَتْ لَهُ ذَلِكَ مِرَارًا، فَجَعَلَ لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: اللَّهُ أَمْرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَتْ: إِذْنٌ لَا يُضِيعُنَا.

وَفِي رِوَايَةٍ⁽¹⁾: فَقَالَتْ لَهُ: إِلَىٰ مَنْ تَتْرُكُنَا؟ قَالَ: إِلَىٰ اللَّهِ. فَقَالَتْ: قَدْ رَضِيتُ بِاللَّهِ. ثُمَّ رَجَعَتْ. فَأَنْطَلَقَ إِبْرَاهِيمُ حَتَّىٰ إِذَا كَانَ عِنْدَ الثَّنِيَّةِ حَيْثُ لَا يَرُونَهُ اسْتَقْبَلَ بِوَجْهِهِ الْبَيْتَ ثُمَّ دَعَا بِهِؤُلَاءِ الدَّعْوَاتِ، رَفَعَ يَدَيْهِ وَقَالَ: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾⁽²⁾، وَقَعَدَتْ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ تَحْتَ الدُّوْحَةِ، وَوَضَعَتْ ابْنَهَا إِلَىٰ جَنْبِهَا وَعَلَّقَتْ شَنْهًا تَشْرَبُ مِنْهُ وَتَرْضِعُ ابْنَهَا، حَتَّىٰ فَنِيَ مَا فِي شَنْهَاهَا، فَأَنْقَطَعَ دَرُّهَا، وَاشْتَدَّ جُوعُ ابْنِهَا حَتَّىٰ نَظَرَتْ إِلَيْهِ يَتَسَحَّطُ؛ فَأَنْطَلَقَتْ كَرَاهِيَةً أَنْ تَنْظُرَ إِلَيْهِ، فَقَامَتْ عَلَى الصَّفا - وَهُوَ أَقْرَبُ جَبَلٍ لِيَلِيهَا - ثُمَّ اسْتَقْبَلَتْ الْوَادِي تَنْظُرُ، هَلْ تَرَىٰ أَحَدًا؟ فَلَمْ تَرَ أَحَدًا، فَهَبَطَتْ مِنَ الصَّفا. حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَتْ الْوَادِي رَفَعَتْ طَرْفَ دِرْعِهَا، ثُمَّ سَعَتْ سَعِيَّ إِنْسَانٍ مَجْهُودٍ، حَتَّىٰ جَاوَزَتْ الْوَادِي ثُمَّ أَتَتْ الْمَرْوَةَ، فَقَامَتْ عَلَيْهَا وَنَظَرَتْ، هَلْ تَرَىٰ أَحَدًا؟ فَلَمْ تَرَ أَحَدًا فَفَعَلَتْ ذَلِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَلِذَلِكَ سَعَى النَّاسُ بَيْنَهُمَا».

1 - فصل: حُكْمُ السَّعْيِ

اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حُكْمِ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ، إِلَىٰ آرَاءٍ ثَلَاثَةٍ:

(أ) فَذَهَبَ ابْنُ عُمَرَ، وَجَابِرٌ، وَعَائِشَةُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدٌ - فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ - إِلَىٰ أَنَّ السَّعْيَ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ. بِحَيْثُ لَوْ تَرَكَ الْحَاجُّ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ، بَطَلَ حَجُّهُ وَلَا يُجْبَرُ بِدَمٍ، وَلَا غَيْرِهِ، وَاسْتَدَلُّوا لِمَذْهَبِهِمْ بِهَذِهِ الْأَدِلَّةِ.

1 - رَوَى الْبُخَارِيُّ⁽³⁾ عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ عُرْوَةُ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقُلْتُ لَهَا: أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ مِنْ سَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾⁽⁴⁾ قَوْلَ اللَّهِ مَا عَلَىٰ أَحَدٍ جُنَاحٌ أَنْ لَا يَطَّوَّفَ بِالصَّفا وَالْمَرْوَةَ. قَالَتْ: بِشَسْمَا قُلْتُ يَا بَنَ أَخِي إِنَّ هُدْيَهُ لَوْ كَانَتْ كَمَا أَوْلَتْهَا عَلَيْهِ، كَانَتْ: لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطَّوَّفَ بِهِمَا، وَلَكِنَّهَا أَنْزَلَتْ

(1) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 3365). (3) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1643).

(2) سورة إبراهيم، الآية: 37. (4) سورة البقرة، الآية: 158.

في الأنصار: كانوا قبل أن يسلموا يهلون لِمَنَاةَ الطاغية التي كانوا يعبُدونها عند المشلل، فكان من أهل يتحرج أن يطوف بالصفا والمروة. فلما أسلموا سألو رسول الله ﷺ عن ذلك. قالوا: يا رسول الله ﷺ إنا كنا نتحرج أن نطوف بين الصفا والمروة، فأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾⁽¹⁾ الآية.

قالت عائشة رضي الله عنها: «وَقَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرُكَ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا».

2 - وَرَوَى مُسْلِمٌ⁽²⁾ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَطَافَ الْمُسْلِمُونَ - يَغْنِي بَيْنَ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ - فَكَانَتْ سُنَّةً، وَلَعَمْرِي مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ مَنْ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ.

3 - وَعَنْ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي تَجْرَةَ - إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - قَالَتْ: دَخَلْتُ مَعَ نِسْوَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ دَارَ آلِ أَبِي حُسَيْنٍ نَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ وَإِنَّ مِثْرَهُ لِيدُورٌ فِي وَسْطِهِ مِنْ شِدَّةِ سَعْيِهِ، حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ: إِنِّي لَأَرَى رُكْبَتَيْهِ، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «اسْعَوْا، فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ»⁽³⁾. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ⁽⁴⁾ وَأَحْمَدُ⁽⁵⁾ وَالشَّافِعِيُّ⁽⁶⁾.

4 - وَلِأَنَّهُ نُسِكَ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَكَانَ رُكْنًا فِيهِمَا، كَالطَّوْفِ بِالْبَيْتِ.

(ب) وَذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَنَسُ وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَابْنُ سِيرِينَ، وَرِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهُ سُنَّةٌ، لَا يَجِبُ بِتَرْكِهِ شَيْءٌ.

1 - اسْتَدْلُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾⁽⁷⁾، وَنَفَى الْحَرَجَ عَنْ فَاعِلِهِ: دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِهِ، فَإِنَّ هَذَا رُتْبَةُ الْمُبَاحِ، وَإِنَّمَا تَثَبَّتْ سُنَّتُهُ بِقَوْلِهِ: ﴿مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾.

وَرَوَى فِي مُصْحَفِ أَبِي، وَابْنُ مَسْعُودٍ: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا».

وَهَذَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قُرْآنًا، فَلَا يَنْحَطُّ عَنْ رُتْبَةِ الْحَبْرِ، فَيَكُونُ تَفْسِيرًا.

2 - وَلِأَنَّهُ نُسِكَ ذُو عَدَدٍ، لَا يَتَعَلَّقُ بِالْبَيْتِ، فَلَمْ يَكُنْ رُكْنًا كَالرَّمِي.

(4) أخرجه ابن حزيمة في «الصحیح» (الحديث: 2764).

(1) سورة البقرة، الآية: 158.

(2) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1277).

(5) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 421/6).

(261).

(6) أخرجه الشافعي في «المسند» (الحديث: ص 372).

(3) في إسناده عبد الله بن المؤمل، وهو ضعيف كما

(7) سورة البقرة، الآية: 158.

سيأتي بعد، إلا أن طرفاً أخرى إذا انضمت إلى بعضها قويت كما في الفتح.

(ج) وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْحَسَنُ، إِلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ وَلَيْسَ بِرُكْنٍ، لَا يَبْطُلُ الْحَجُّ أَوْ الْعُمْرَةُ بِتَرْكِهِ، وَأَنَّهُ إِذَا تَرَكَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ دَمٌ.

وَرَجَّحَ صَاحِبُ الْمُعْنِيِّ هَذَا الرَّأْيَ فَقَالَ:

1 - وَهُوَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ دَلِيلَ مَنْ أَوْجَبَهُ دَلَّ عَلَى مُطْلَقِ الْوُجُوبِ، لَا عَلَى كَوْنِهِ لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ.

2 - وَقَوْلُ عَائِشَةَ فِي ذَلِكَ مُعَارَضٌ بِقَوْلِ مَنْ خَالَفَهَا مِنَ الصَّحَابَةِ.

3 - وَحَدِيثُ بِنْتِ أَبِي تُجْرَةَ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ يَرْوِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ، وَقَدْ تَكَلَّمُوا فِي حَدِيثِهِ. وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَكْتُوبٌ، وَهُوَ الْوَاجِبُ.

4 - وَأَمَّا الْآيَةُ فَإِنَّهَا نَزَلَتْ لَمَّا تَحَرَّجَ نَاسٌ مِنَ السَّعِيِّ فِي الْإِسْلَامِ، لَمَّا كَانُوا يَطُوفُونَ بَيْنَهُمَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، لِأَجْلِ صَنْمَيْنِ، كَانَا عَلَى الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ.

2 - فصل: شروط السعي

يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ السَّعِيِّ أُمُورٌ:

1 - أَنْ يَكُونَ بَعْدَ طَوَافٍ.

2 - وَأَنْ يَكُونَ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ.

3 - وَأَنْ يَبْدَأَ بِالصَّافَا وَيَخْتِمَ بِالْمَرْوَةِ⁽¹⁾.

4 - وَأَنْ يَكُونَ السَّعِيُّ فِي الْمَسْعَى، وَهُوَ الطَّرِيقُ الْمُتَمْتِدُ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ⁽²⁾. لِفِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ. مَعَ قَوْلِهِ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»⁽³⁾.

فَلَوْ سَعَى قَبْلَ الطَّوَافِ، أَوْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ، وَخَتَمَ بِالصَّافَا، أَوْ سَعَى فِي غَيْرِ الْمَسْعَى، بَطَلَ سَعْيُهُ.

مسألة: الصُّعُودُ عَلَى الصَّافَا: وَلَا يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ السَّعِيِّ أَنْ يَرْقَى عَلَى الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ. وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَوْعِبَ مَا بَيْنَهُمَا، فَيُلْصِقُ قَدَمَهُ بِهِمَا فِي الذَّهَابِ وَالْإِيَابِ. فَإِنْ تَرَكَ شَيْئاً لَمْ يَسْتَوْعِبْهُ، لَمْ يُجْزِئْهُ حَتَّى يَأْتِيَ.

(1) مذهب الأحناف: أنهما واجبان لا شرطان، فإذا

سعى قبل الطواف أو بدأ بالمروة، وختم بالصفا

صح سعيه، ووجب عليه دم.

(2) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 125/5).

(3) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 366/3).

مسألة الموالاة في السعي: وَلَا تُشْتَرَطُ الْمُوَالَاةُ فِي السَّعْيِ⁽¹⁾:

فَلَوْ عَرَضَ لَهُ عَارِضٌ يَمْنَعُهُ مِنْ مُوَاصَلَةِ الْأَشْوَاطِ، أَوْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَهُ أَنْ يَقْطَعَ السَّعْيَ لِذَلِكَ. فَإِذَا فَرَعَ مِمَّا عَرَضَ لَهُ، بَنَى عَلَيْهِ وَأَكْمَلَهُ، فَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَعْجَلَهُ الْبَوْلُ، فَتَنَحَّى وَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ، فَأَتَمَّ عَلَى مَا مَضَى، رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ⁽²⁾. كَمَا لَا تُشْتَرَطُ الْمُوَالَاةُ بَيْنَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ. قَالَ فِي الْمُغْنِيِّ⁽³⁾: قَالَ أَحْمَدُ: لَا بَأْسَ أَنْ يُؤَخَّرَ السَّعْيُ حَتَّى يَسْتَرِيحَ، أَوْ إِلَى الْعِشِيِّ.

وَكَانَ عَطَاءُ وَالْحَسَنُ لَا يَرَيَانِ بَأْسًا - لِمَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ أَوَّلَ النَّهَارِ - أَنْ يُؤَخَّرَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ إِلَى الْعِشِيِّ. وَفَعَلَهُ الْقَاسِمُ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، لِأَنَّ الْمُوَالَاةَ إِذَا لَمْ تَجِبْ فِي نَفْسِ السَّعْيِ، فَمِيمًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّوَافِ أَوْلَى، وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ⁽⁴⁾: أَنَّ سَوْدَةَ زَوْجَ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ سَعَتْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَقَضَتْ طَوَافَهَا فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَكَانَتْ ضَخْمَةً.

الطَّهَارَةُ لِلسَّعْيِ: ذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّهُ لَا تُشْتَرَطُ الطَّهَارَةُ لِلسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَائِشَةَ، حِينَ حَاضَتْ: «فَاقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَغْتَسِلِي» رَوَاهُ مُسْلِمٌ⁽⁵⁾.

وَقَالَتْ عَائِشَةُ وَأُمُّ سَلَمَةَ: إِذَا طَافَتِ الْمَرْأَةُ بِالْبَيْتِ وَصَلَّتْ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ حَاضَتْ فَلْتَطُفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ⁽⁶⁾.

وَإِنْ كَانَ الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْمَرْءُ عَلَى طَهَارَةٍ فِي جَمِيعِ مَنَاسِكِهِ فَإِنَّ الطَّهَارَةَ أَمْرٌ مَرْغُوبٌ شَرْعًا.

3 - فصل: المَسْيِ والرُّكُوبِ فِيهِ

يَجُوزُ السَّعْيُ رَاكِبًا وَمَاشِيًا، وَالْمَسْيُ أَفْضَلُ. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَا يُفِيدُ أَنَّهُ ﷺ مَسَى فَلَمَّا كَثُرَ عَلَيْهِ النَّاسُ وَعَشَوهُ رَكِبَ لِيَرَوْهُ وَيَسْأَلُوهُ.

قَالَ أَبُو الطُّفَيْلِ لَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَخْبَرَنِي عَنِ الطَّوَافِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رَاكِبًا، أَسَنَّةٌ هُوَ؟ فَإِنَّ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سُنَّةٌ. قَالَ: صَدَقُوا وَكَذَّبُوا: قَالَ: قُلْتُ: وَمَا قَوْلُكَ:

(1) عند مالك موالاة السعي . بلا تفریق كثير . شرط . (5) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1211/

.119)

(2) تغليق التعليق: 75/3 .

(3) المغني: 194/3 (6) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الحديث: 3/

.299)

(4) الموطأ: 374/1 .

صَدَقُوا وَكَذَّبُوا؟ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَثُرَ عَلَيْهِ النَّاسُ يَقُولُونَ هَذَا مُحَمَّدٌ، هَذَا مُحَمَّدٌ حَتَّى حَرَجَ الْعَوَاتِقُ⁽¹⁾ مِنَ الْبُيُوتِ، قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَضْرِبُ النَّاسَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلَمَّا كَثُرَ عَلَيْهِ النَّاسُ رَكِبَ.

وَالْمَشْيُ وَالسَّعْيُ⁽²⁾ أَفْضَلُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ⁽³⁾، وَغَيْرُهُ⁽⁴⁾.

وَالرُّكُوبُ، وَإِنْ كَانَ جَائِزًا، إِلَّا أَنَّهُ مَكْرُوهٌ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ⁽⁵⁾: وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَطُوفَ الرَّجُلُ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رَاكِبًا إِلَّا مِنْ عُذْرٍ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ: أَنَّ مَنْ سَعَى رَاكِبًا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ أَعَادَ، إِنْ لَمْ يُمْتِ الْوَقْتُ، وَإِنْ قَاتَ فَعَلَيْهِ دَمٌ، لِأَنَّ الْمَشْيَ عِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَاجِبٌ. وَكَذَا يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ:

وَعَلَّلُوا رُكُوبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِكَثْرَةِ النَّاسِ وَازْدِحَامِهِمْ عَلَيْهِ، وَغَشْيَانِهِمْ لَهُ. وَهَذَا عُذْرٌ يَفْتَضِي الرُّكُوبَ.

4 - فصل: استحباب السعي بين الميئين

يُنْدَبُ الْمَشْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فِيمَا عَدَا مَا بَيْنَ الْمَيْلَيْنِ، فَإِنَّهُ يُنْدَبُ الرَّمْلُ بَيْنَهُمَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ بِنْتِ أَبِي تَجْرَةَ، وَفِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَعَى، حَتَّى إِنْ مِثْرَهُ لِيُدُورُ مِنْ شِدَّةِ السَّعْيِ⁽⁶⁾.

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمُتَقَدِّمِ: الْمَشْيُ وَالسَّعْيُ أَفْضَلُ⁽⁷⁾. أَيْ السَّعْيُ فِي بَطْنِ الْوَادِي بَيْنَ الْمَيْلَيْنِ، وَالْمَشْيُ فِيمَا سِوَاهُ، فَإِنْ مَشَى دُونَ أَنْ يَسْعَى جَارًا، فَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَمْشِي بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ قَالَ: إِنْ مَشَيْتُ، فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي. وَإِنْ سَعَيْتُ، فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْعَى، فَأَنَا شَيْخٌ كَبِيرٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ⁽⁸⁾ وَالتِّرْمِذِيُّ⁽⁹⁾.

وَهَذَا النَّدْبُ فِي حَقِّ الرَّجُلِ أَمَّا الْمَرْأَةُ فَإِنَّهُ لَا يُنْدَبُ لَهَا السَّعْيُ، بَلْ تَمْشِي مَشْيًا عَادِيًا.

- | | |
|--|---|
| (1) العواتق: جمع عاتق وهي البكر البالغة، سميت كذلك لأنها عتقت من الابتذال والتصرف الذي تفعله الطفلة. | (5) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 218/3). |
| (2) السعي يكون في بطن الوادي بين الميئين، والمشى فيما سواه. | (6) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (الحديث: 226/24). |
| (3) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1264). | (7) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 297/1). |
| (4) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 297/1). | (8) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1904). |
| | (9) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 864). |

رَوَى الشَّافِعِيُّ⁽¹⁾ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ - وَقَدْ رَأَتْ نِسَاءً يَسْعَيْنَ - : أَمَا لَكُنَّ فِينَا أُسُوءٌ؟ ... لَيْسَ عَلَيْكُنَّ سَعْيٌ⁽²⁾.

5 - فصل: اسْتِحْبَابِ الرُّقِيِّ عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَالِدُعَاءِ عَلَيْهِمَا مَعَ اسْتِقْبَالِ الْبَيْتِ

يُسْتَحَبُّ الرُّقِيُّ عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَالِدُعَاءُ عَلَيْهِمَا بِمَا شَاءَ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا مَعَ اسْتِقْبَالِ الْبَيْتِ فَالْمَعْرُوفُ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ خَرَجَ مِنْ بَابِ الصَّفَا. فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفَا قَرَأَ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ سَعَابِرِ اللَّهِ﴾⁽³⁾ أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ. فَبَدَأَ بِالصَّفَا فَرَقِيَ عَلَيْهِ، حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ.

فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَوَحَّدَ اللَّهَ وَكَبَّرَهُ، ثَلَاثًا، وَحَمَدَهُ وَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ أَنْجَزَ وَعَدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَرَمَ الْأَخْزَابَ وَحْدَهُ. ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ، وَقَالَ مِثْلَ هَذَا، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. ثُمَّ نَزَلَ مَا شِئَا إِلَى الْمَرْوَةِ، حَتَّى آتَاهَا، فَرَقِيَ عَلَيْهَا، حَتَّى نَظَرَ إِلَى الْبَيْتِ فَفَعَلَ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا⁽⁴⁾.

وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَهُوَ عَلَى الصَّفَا يَدْعُو - يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ قُلْتَ: «ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ»؟ وَإِنَّكَ لَا تُخَلِّفُ الْمِيعَادَ، وَإِنِّي أَسْأَلُكَ - كَمَا هَدَيْتَنِي لِلْإِسْلَامِ - أَنْ لَا تَنْزِعَهُ مِنِّي حَتَّى تَتَوَقَّانِي وَأَنَا مُسْلِمٌ⁽⁵⁾.

الدُّعَاءُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ: يُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سَعْيِهِ: «رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَاهْدِنِي السَّبِيلَ الْأَقْوَمَ»⁽⁶⁾. وَرُوِيَ عَنْهُ: «رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ، إِنَّكَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ»⁽⁷⁾، وَبِالطَّوَّافِ وَالسَّعْيِ تَنْتَهِي أَعْمَالُ الْعُمْرَةِ.

وَيُجِلُّ الْمُحْرِمُ مِنْ إِحْرَامِهِ بِالْحَلْقِ أَوْ التَّقْصِيرِ إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا. وَيَبْقَى عَلَى إِحْرَامِهِ إِنْ كَانَ

- (1) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 5 / 84)، عن الشافعي.
 (2) أي أنهن يمشين ولا يسعين، إذ لا خلاف في وجوب السعي عليهن.
 (3) سورة غافر، الآية: 60.
 (4) أخرجه ابن خزيمة في «الصحيح» (الحديث: 2757).
 (5) أخرجه مسلم في «الصحيح» (الحديث: 1218).
 (6) أخرجه أبو يعلى في «المسند» (الحديث: 6893).
 (7) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الحديث: 6 / 83).

قَارِنًا. وَلَا يُجِلُّ إِلَّا يَوْمَ النَّحْرِ، وَيَكْفِيهِ هَذَا السَّعْيُ عَنِ السَّعْيِ بَعْدَ طَوَافِ الْفَرَضِ، إِنْ كَانَ قَارِنًا. وَيَسْعَى مَرَّةً أُخْرَى، بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا. وَبَقِيَ بِمَكَّةَ حَتَّى يَوْمِ التَّرْوِيَةِ.

8 - باب: التَّوَجُّهُ إِلَى مِنَى

مِنَ السَّنَةِ التَّوَجُّهُ إِلَى مِنَى يَوْمِ التَّرْوِيَةِ⁽¹⁾. فَإِنْ كَانَ الْحَاجُّ قَارِنًا، أَوْ مُفْرَدًا، تَوَجَّهَ إِلَيْهَا بِإِحْرَامِهِ. وَإِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا، أَحْرَمَ بِالْحَجِّ، وَفَعَلَ كَمَا فَعَلَ عِنْدَ الْمِيْقَاتِ. وَالسَّنَةُ: أَنْ يُحْرَمَ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي هُوَ نَازِلٌ فِيهِ. فَإِنْ كَانَ فِي مَكَّةَ: أَحْرَمَ مِنْهَا وَإِنْ كَانَ خَارِجَهَا: أَحْرَمَ حَيْثُ هُوَ.

فَفِي الْحَدِيثِ: «مَنْ كَانَ مِنْزَلُهُ دُونَ مَكَّةَ فَمَهَلُهُ مِنْ أَهْلِهِ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْ مَكَّةَ»⁽²⁾. وَوُسَّتَحَبُ الْإِكْتَارُ مِنَ الدُّعَاءِ وَالتَّلْبِيَةِ عِنْدَ التَّوَجُّهِ إِلَى مِنَى وَصَلَاةُ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَالْمَيْتُ بِهَا. وَأَنْ لَا يَخْرُجَ الْحَاجُّ مِنْهَا حَتَّى تَطْلُعَ شَمْسُ يَوْمِ التَّاسِعِ، أَقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ ﷺ، فَإِنْ تَرَكَ ذَلِكَ أَوْ شَيْئًا مِنْهُ فَقَدْ تَرَكَ السَّنَةَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ عَائِشَةَ لَمْ تَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، حَتَّى دَخَلَ اللَّيْلُ، وَذَهَبَ ثَلَاثُهُ. رَوَى ذَلِكَ ابْنُ الْمُنْذِرِ.

جَوَازُ الْخُرُوجِ قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ: رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ⁽³⁾ عَنِ الْحَسَنِ: أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ إِلَى مِنَى، مِنْ مَكَّةَ، قَبْلَ التَّرْوِيَةِ بِيَوْمٍ، أَوْ يَوْمَيْنِ. وَكَرِهَهُ مَالِكٌ، وَكَرِهَ الْإِقَامَةَ بِمَكَّةَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ حَتَّى يُمْسِيَ، إِلَّا إِنْ أَدْرَكَهُ وَقْتُ الْجُمُعَةِ بِمَكَّةَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَهَا قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ.

9 - باب: التَّوَجُّهُ إِلَى عَرَافَاتٍ

يُسَنُّ التَّوَجُّهُ إِلَى عَرَافَاتٍ بَعْدَ طُلُوعِ شَمْسِ يَوْمِ التَّاسِعِ، عَنْ طَرِيقِ ضَبِّ، مَعَ التَّكْبِيرِ، وَالتَّهْلِيلِ، وَالتَّلْبِيَةِ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيُّ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ - وَنَحْنُ غَادِيَانِ مِنْ مِنَى إِلَى عَرَافَاتٍ - عَنِ التَّلْبِيَةِ، كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: كَانَ يَلْبِي الْمَلْبِي، فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبِّرُ الْمُكَبِّرُ، فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ، وَيُهْلِلُ الْمُهْلِلُ، فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ⁽⁴⁾ وَعَبْدُ اللَّهِ⁽⁵⁾. وَوُسَّتَحَبُ النَّزُولِ بِنِيمَةٍ وَالْأَغْتِسَالُ عِنْدَهَا لِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَرَفَةَ إِلَّا وَقْتُ الْوُقُوفِ بَعْدَ الزَّوَالِ.

(3) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الحديث: 3/396).

(4) أخرجه البخاري في «الصحيح» (الحديث: 1659).

(5) أخرجه مسلم في «الصحيح» (الحديث: 1285).

(1) يوم التروية: هو اليوم الثامن من ذي الحجة، وسمي بذلك، لأنه مشتق من الرواية، لأن الإمام يروي للناس مناسكهم، وقيل من الارتواء لأنهم يرتوون في ذلك اليوم، ويجمعونه بمنى.

(2) أخرجه البخاري في «الصحيح» (الحديث: 1524).

1 - فصل: الوُقُوف بِعَرَفَةَ

فَضَّلُ يَوْمِ عَرَفَةَ: عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ عِنْدَ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ». فَقَالَ رَجُلٌ: هُنَّ أَفْضَلُ مِنْ عِدَّتِهِنَّ جِهَاداً فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «هُنَّ أَفْضَلُ مِنْ عِدَّتِهِنَّ جِهَاداً فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَمَا مِنْ يَوْمٍ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، يَنْزِلُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَبَاهِي بِأَهْلِ الْأَرْضِ أَهْلَ السَّمَاءِ فَيَقُولُ: انظُرُوا إِلَى عِبَادِي، جَاؤُونِي شِعْثاً غُبْرًا ضَاحِينَ، جَاؤُوا مِنْ كُلِّ فِجٍّ عَمِيقٍ، يَرْجُونَ رَحْمَتِي وَلَمْ يَرَوْا عِدَابِي: فَلَمْ يَرِ يَوْمٌ أَكْثَرَ عَتِيقاً مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ».

قَالَ الْمُنْذِرِيُّ⁽¹⁾: رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى⁽²⁾ وَالْبَزَّازُ⁽³⁾، وَابْنُ حُرَيْمَةَ⁽⁴⁾ وَابْنُ حِبَّانَ⁽⁵⁾، وَاللَّفْظُ لَهُ.

وَرَوَى ابْنُ الْمُبَارَكِ⁽⁶⁾، عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَافَاتٍ، وَقَدْ كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَتَوَّبَ. فَقَالَ: «يَا بِلَالُ! أَنْصِتْ لِي النَّاسُ» فَقَامَ بِلَالٌ فَقَالَ: أَنْصِتُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْصَتَ النَّاسُ. فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ النَّاسِ، أَنَا نَبِيُّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ آتِئاً فَأَقْرَأَنِي مِنْ رَبِّي السَّلَامَ وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَفَرَ لِأَهْلِ عَرَافَاتٍ، وَأَهْلِ الْمُشْعَرِ الْحَرَامِ، وَضَمِنَ عَنْهُمْ التَّيَمَاتِ».

فَقَامَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا لَنَا خَاصَّةٌ؟ فَقَالَ: «هَذَا لَكُمْ وَلِمَنْ أَتَى مِنْ بَعْدِكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَثُرَ خَيْرُ اللَّهِ وَطَابَ.

رَوَى مُسْلِمٌ⁽⁷⁾ وَعَبْدُ اللَّهِ⁽⁸⁾، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتِقَ اللَّهُ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ لَيَدْنُو عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ يَبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةُ فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ؟»

وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا رُئِيَ الشَّيْطَانُ يَوْمًا هُوَ فِيهِ أَضْعَرُّ، وَلَا أَذْهَرُّ⁽⁹⁾ وَلَا أُغْيِظُ مِنْهُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِمَا رَأَى مِنْ تَنْزِيلِ الرَّحْمَةِ، وَتَجَاوُزِ اللَّهِ عَنِ

- (1) أخرجه المنذري في «الترغيب والترهيب» (الحديث: 128/2).
- (2) أخرجه أبو يعلى في «المسند» (الحديث: 2090).
- (3) أخرجه البزار في «المسند» (الحديث: 1128).
- (4) أخرجه ابن حزيمة في «الصحیح» (الحديث: 2839).
- (5) أخرجه ابن حبان في «الصحیح» (الحديث: 3842).
- (6) أخرجه السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (الحديث: ص 97).
- (7) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1348).
- (8) أخرجه النسائي في «السنن» (الحديث: 521/6)، وأخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 3014).
- (9) أذحر، الدحر: الدفع بعنف على سبيل الإذلال والإهانة.

الدُّنُوبِ الْعِظَامِ إِلَّا مَا أُرِيَ مِنْ يَوْمِ بَدْرِ. قِيلَ: وَمَا رَأَى يَوْمَ بَدْرِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ رَأَى جِبْرِيلَ يَزَعُ⁽¹⁾ الْمَلَائِكَةَ». رَوَاهُ مَالِكٌ⁽²⁾ مُرْسَلًا وَالْحَاكِمُ⁽³⁾ مُؤْضَلًا.

حُكْمُ الْوُقُوفِ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ: عَلَى أَنَّ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ هُوَ رُكْنُ الْحَجِّ الْأَعْظَمِ لِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽⁴⁾، وَأَصْحَابُ السَّنَنِ⁽⁵⁾، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ مُنَادِيًا يُنَادِي: «الْحَجُّ عَرَفَةَ»⁽⁶⁾، مَنْ جَاءَ لَيْلَةَ جَمْعٍ⁽⁷⁾ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَقَدْ أَدْرَكَ.

وَقْتُ الْوُقُوفِ: يَرَى جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ وَقْتَ الْوُقُوفِ يَبْتَدِئُ مِنْ زَوَالِ الْيَوْمِ التَّاسِعِ⁽⁸⁾ إِلَى طُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ الْعَاشِرِ، وَأَنَّهُ يَكْفِي الْوُقُوفَ فِي أَيِّ جُزْءٍ مِنْ هَذَا الْوَقْتِ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا. إِلَّا أَنَّهُ إِنْ وَقَفَ بِالنَّهَارِ وَجَبَ عَلَيْهِ مَدُّ الْوُقُوفِ إِلَى مَا بَعْدَ الْغُرُوبِ، أَمَا إِذَا وَقَفَ بِاللَّيْلِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ: أَنَّ مَدَّ الْوُقُوفِ إِلَى اللَّيْلِ سُنَّةٌ.

الْمَقْضُودُ بِالْوُقُوفِ: الْمَقْضُودُ بِالْوُقُوفِ الْحُضُورُ وَالْوُجُودُ، فِي أَيِّ جُزْءٍ مِنْ عَرَفَةَ وَلَوْ كَانَ نَائِمًا، أَوْ يَقْظَانَ، أَوْ رَاكِبًا، أَوْ قَاعِدًا، أَوْ مُضْطَجِعًا، أَوْ مَاشِيًا. وَسَوَاءٌ أَكَانَ ظَاهِرًا أَمْ غَيْرَ ظَاهِرٍ كَالْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ وَالْجُنْبِ.

اِخْتَلَفُوا فِي وَقُوفِ الْمُغْمَى عَلَيْهِ وَلَمْ يُفَقَّ حَتَّى خَرَجَ مِنْ عَرَاقَاتِ. فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ: يَصِحُّ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَالْحَسَنُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَإِسْحَاقُ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ: لَا يَصِحُّ، لِأَنَّهُ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ. فَلَمْ يَصِحَّ مِنَ الْمُغْمَى عَلَيْهِ، كَغَيْرِهِ مِنَ الْأَرْكَانِ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ⁽⁹⁾ عَقَبَ تَخْرِيجِهِ لِحَدِيثِ ابْنِ يَعْمَرَ الْمُتَقَدِّمِ: قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ مَنْ لَمْ يَقِفْ

- (1) يزع: أي يقود.
- (2) أخرجه مالك في «الموطأ» (الحديث: 944).
- (3) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (الحديث: 3/411) من طريقه.
- (4) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 309/4).
- (5) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1949)، وأخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 889)، وأخرجه النسائي في «السنن» (الحديث: 264/5)، وأخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 3015).
- (6) الحج عرفه: أي الحج الصحيح حج من أدرك الوقوف يوم عرفه.
- (7) ليلة جمع: ليلة المبيت بمزدلفة، وهي ليلة النحر. وظاهره أنه يكفي الوقوف في أي جزء من عرفه ولو لحظة.
- (8) مذهب الحنابلة: أن الوقوف يبتدئ من فجر يوم التاسع إلى فجر يوم النحر.
- (9) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 890).

بِعَرَفَاتٍ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ، وَلَا يُجْزَى عَنْهُ إِنْ جَاءَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَيَجْعَلُهَا عُمْرَةً وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدُ، وَغَيْرُهُ، وَإِسْحَاقُ.

2 - اسْتِحْبَابِ الْوُقُوفِ عِنْدَ الصَّخْرَاتِ

يُجْزَى الْوُقُوفُ فِي أَيِّ مَكَانٍ مِنْ عَرَفَةَ، لِأَنَّ عَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنُ عَرَفَةَ⁽¹⁾، فَإِنَّ الْوُقُوفَ بِهِ لَا يُجْزَى بِالإِجْمَاعِ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْوُقُوفُ عِنْدَ الصَّخْرَاتِ، أَوْ قَرِيباً مِنْهَا حَسَبَ الإِمْكَانِ. فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي هَذَا الْمَكَانِ وَقَالَ: «وَقَفْتُ هَاهُنَا، وَعَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽²⁾، وَمُسْلِمٌ⁽³⁾، وَأَبُو دَاوُدَ⁽⁴⁾، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

وَالصُّعُودُ إِلَى جَبَلِ الرَّحْمَةِ وَاعْتِقَادُ أَنَّ الْوُقُوفَ بِهِ أَفْضَلُ، وَخَطَأٌ، وَلَيْسَ بِسُنَّةٍ.

اسْتِحْبَابُ الْغُسْلِ: يُنْدَبُ الْاِغْتِسَالُ لِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ. وَقَدْ كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَغْتَسِلُ لَوُقُوفِهِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ. رَوَاهُ مَالِكٌ⁽⁵⁾.

وَاعْتَسَلَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِعَرَفَاتٍ وَهُوَ مُهْلٌ.

آدَابُ الْوُقُوفِ وَالِدُّعَاءِ: يَنْبَغِي الْمُحَافَظَةُ عَلَى الطَّهَارَةِ الْكَامِلَةِ، وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَالِإِكْتِثَارِ مِنَ الِاسْتِغْفَارِ وَالذِّكْرِ، وَالِدُّعَاءِ لِنَفْسِهِ، وَلِغَيْرِهِ، بِمَا شَاءَ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا مَعَ الْحَشِيَّةِ، وَحُضُورِ الْقَلْبِ، وَرَفْعِ الْيَدَيْنِ، قَالَ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ: كُنْتُ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَاتٍ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ يَدْعُو. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ⁽⁶⁾.

وَعَنْ عُمَرُ بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽⁷⁾ وَالتِّرْمِذِيُّ⁽⁸⁾ وَلَفْظُهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الدُّعَاءِ، دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَخَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

(5) أخرجه مالك في «الموطأ» (الحديث: 322/1).

(6) أخرجه النسائي في «السنن» (الحديث: 254/5).

(7) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 210/2).

(8) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 3585).

(1) بطن عرفة: واد يقع في الجهة الغربية من عرفة.

(2) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 321/3).

(3) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1218/149).

(4) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1936).

وَبُرُوءَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ الْمَرْوَزِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ عَنْ أَفْضَلِ الدُّعَاءِ يَوْمَ عَرَافَةَ؟ فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، فَقُلْتُ لَهُ: هَذَا ثَنَاءٌ وَلاَ يُنْسَى بِدُعَاءٍ. فَقَالَ: أَمَا تَعْرِفُ حَدِيثَ مَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ؟ هُوَ تَفْسِيرُهُ، فَقُلْتُ: حَدَّثَنِيهِ أَنْتَ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِذَا شَغَلَ عَبْدِي ثَنَاءُهُ عَلَيَّ عَنْ مَسْأَلَتِي أُعْطِيَهُ أَفْضَلَ مَا أُعْطِيَ السَّائِلِينَ»⁽¹⁾.

قَالَ: وَهَذَا تَفْسِيرُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ. ثُمَّ قَالَ سُفْيَانُ: أَمَا عَلِمْتَ مَا قَالَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ حِينَ أَتَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَدْعَانَ يَطْلُبُ نَائِلَهُ؟
فَقُلْتُ: لَا. فَقَالَ: قَالَ أُمَيَّةُ:

أَذْكَرُ حَاجَتِي أَمْ قَدْ كَفَانِي حَيَاؤُكَ إِنْ شِمَمَتَكَ الْحَيَاءُ
وَعِلْمُكَ بِالْحُقُوقِ وَأَنْتَ فَرْعٌ لَكَ الْحَسَبُ الْمُهْدَبُ وَالسَّنَاءُ
إِذَا أَتَى عَلَيْكَ الْمَرْءُ يَوْمًا كَفَاهُ مِنْ تَعَرُّضِهِ الثَّنَاءُ

ثُمَّ قَالَ: يَا حُسَيْنُ، هَذَا مَخْلُوقٌ يَكْتَفِي بِالثَّنَاءِ عَلَيْهِ دُونَ مَسْأَلَةٍ، فَكَيْفَ بِالْخَالِقِ؟⁽²⁾

رَوَى الْبَيْهَقِيُّ⁽³⁾ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ أَكْثَرَ دُعَاءَ مَنْ قَبْلِي مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَدُعَائِي يَوْمَ عَرَافَةَ، أَنْ أَقُولَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي بَصْرِي نُورًا، وَفِي سَمْعِي نُورًا، وَفِي قَلْبِي نُورًا. اللَّهُمَّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي، اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَسْوَاسِ الصَّدرِ، وَشَتَاتِ الْأَمْرِ، وَشَرِّ فِتْنَةِ الْقَبْرِ، وَشَرِّ مَا يَلِجُ فِي اللَّيْلِ، وَشَرِّ مَا يَلِجُ فِي النَّهَارِ، وَشَرِّ مَا تَهْبُ بِهِ الرِّيحُ، وَشَرِّ بَوَائِقِ الدَّهْرِ».

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ⁽⁵⁾ عَنْهُ قَالَ: أَكْثَرَ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَافَةَ فِي الْمَوْقِفِ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ كَالَّذِي نَقُولُ، وَخَيْرًا مِمَّا نَقُولُ: اللَّهُمَّ لَكَ صَلَاتِي، وَنُسُكِي، وَمَحْيَايَ، وَمَمَاتِي، وَإِلَيْكَ مَأْيِي، وَلَكَ رَبِّ تَرَاتِي، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَوَسْوَاسَةِ الصَّدرِ، وَشَتَاتِ الْأَمْرِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا تَهْبُ بِهِ الرِّيحُ».

(3) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 5/

117)، سنده ضعيف.

(4) بوائق الدهر: أي مهلكاته.

(5) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 3520).

(1) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 2926).

(2) ذكرها ابن حجر في فتح الباري شرح صحيح

البخاري: 147/11، وذكرها الخليلي في الإرشاد

: 978/3.

الْوُقُوفُ سُنَّةُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَعَنْ مَرْبَعِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُونُوا عَلَى مَشَاعِرِكُمْ»⁽¹⁾ فَإِنَّكُمْ عَلَى إِزْثٍ مِنْ إِزْثِ إِبْرَاهِيمَ»⁽²⁾. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ⁽³⁾، وَقَالَ: حَدِيثٌ بِنِ مَرْبَعٍ، حَدِيثٌ حَسَنٌ يَوْمَ عَرَفَةَ

تَبَّتْ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْطَرَ يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَيَوْمَ النَّخْرِ، وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ عِيدُنَا - أَهْلَ الْإِسْلَامِ - وَهِيَ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ»⁽⁴⁾.

وَبَتَّ عَنْهُ: أَنَّهُ نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَافَاتِ.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ: عَلَى اسْتِحْبَابِ الْإِفْطَارِ يَوْمَ عَرَفَةَ لِلْحَاجِّ، لِيَتَّقَى عَلَى الدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ.

وَمَا جَاءَ مِنَ التَّرْغِيبِ فِي صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ حَاجًّا بِعَرَفَةَ.

فصل: الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِعَرَفَةَ: فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ⁽⁵⁾: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِعَرَفَةَ. أَدَّنَ ثُمَّ أَقَامَ، فَصَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ أَقَامَ، فَصَلَّى الْعَصْرَ.

وَعَنِ الْأَسْوَدِ، وَعَلْقَمَةَ، أَنَّهُمَا قَالَا: مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ مَعَ الْإِمَامِ بِعَرَفَةَ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ⁽⁶⁾: «أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ، عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِعَرَفَةَ، وَكَذَلِكَ مَنْ صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ». فَإِنْ لَمْ يَجْمَعْ مَعَ الْإِمَامِ يَجْمَعُ مُنْفَرِدًا.

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يُقِيمُ بِمَكَّةَ، فَإِذَا خَرَجَ إِلَى مَنَى، قَصَرَ الصَّلَاةَ⁽⁷⁾.

وَعَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: قَالَ لِي جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ: أَقْصِرِ الصَّلَاةَ بِعَرَفَةَ. رَوَى ذَلِكَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ⁽⁸⁾.

3 - فصل: الْإِفَاضَةُ مِنْ عَرَفَةَ

يُسْنُ الْإِفَاضَةُ⁽⁹⁾ مِنْ عَرَفَةَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، بِالسَّكِينَةِ. وَقَدْ أَفَاضَ ﷺ بِالسَّكِينَةِ، وَضَمَّ

- (1) مشاعر: جمع مشعر، مواضع النسك، سميت بذلك لأنها معالم العبادات.
- (2) أي أن موقفهم موقف إبراهيم ورثوه منه، ولم يخطئوا في الوقوف فيه عن سنته.
- (3) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 883).
- (4) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 2419).
- (5) أخرجه البخاري في «الصحيح» (الحديث: 1662).
- (6) الأوسط: 421/2.
- (7) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الحديث: 206/2).
- (8) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الحديث: 202/2).
- (9) الإفاضة: الدفع، يقال: أفاض من المكان، إذا أسرع منه إلى المكان الآخر، وأصله، الدفع، سمي به لأنهم إذا انصرفوا ازدحموا، ودفع بعضهم بعضاً.

إِلَيْهِ زِمَامَ نَاقَتِهِ، حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا لَيُصِيبُ طَرَفَ رَحْلِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: «أَبُيْهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ، فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِبْضَاعِ» - أَيْ الْإِسْرَاعِ - رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ⁽¹⁾ وَمُسْلِمٌ⁽²⁾.

وَكَانَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - يَسِيرُ الْعَنْقَ فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةَ نَصَّ. رَوَاهُ الشَّيْخَانِ⁽³⁾.

أَيُّ إِنَّهُ كَانَ يَسِيرُ سَيْرًا رَفِيقًا مِنْ أَجْلِ الرَّفْقِ بِالنَّاسِ. فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةَ - أَي مَكَانًا مُتَّسِعًا، لَيْسَ بِهِ زِحَامٌ - سَارَ سَيْرًا فِيهِ سُرْعَةٌ.

وَيُسْتَحَبُّ التَّلْبِيَةُ وَالذِّكْرُ. فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَزَلْ يَلْبِي، حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.

وَعَنْ أَشْعَثِ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَقْبَلْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ عَرَاقَاتِ إِلَى مُزْدَلِفَةَ، فَلَمْ يَكُنْ يَنْتَرُ مِنَ التَّكْبِيرِ وَالتَّهْلِيلِ حَتَّى أَتَيْنَا الْمُزْدَلِفَةَ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ⁽⁴⁾.

الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمُزْدَلِفَةِ: فَإِذَا أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ، صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ، مِنْ غَيْرِ تَطَوُّعٍ بَيْنَهُمَا، فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ⁽⁵⁾: أَنَّهُ ﷺ أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ. فَجَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ، وَلَمْ يُسَبِّحْ⁽⁶⁾ بَيْنَهُمَا شَيْئًا.

وَهَذَا الْجَمْعُ سُنَّةٌ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ، وَاخْتَلَفُوا فِيمَا لَوْ صَلَّى كُلَّ صَلَاةٍ فِي وَفْتِهَا، فَجَوَّزَهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَحَمَلُوا فِعْلَهُ ﷺ عَلَى الْأَوْلَوِيَّةِ.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ: إِنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ دُونَ مُزْدَلِفَةَ، فَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ.

وَجَوَّزُوا فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ أَنْ يُصَلِّيَ كُلَّ وَاحِدَةٍ فِي وَفْتِهَا مَعَ الْكِرَاهِيَّةِ.

الْمَبِيتُ بِالْمُزْدَلِفَةِ وَالْوُقُوفُ بِهَا: فِي حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ ﷺ لَمَّا أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ، صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ. ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ فَصَلَّى الْفَجْرَ. ثُمَّ رَكِبَ الْقُصُوءَ، حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ، وَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا، حَتَّى أَسْفَرَ جِدًّا، ثُمَّ دَفَعَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ⁽⁷⁾. وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ أَحْيَا هَذِهِ اللَّيْلَةَ.

وَهَذِهِ هِيَ السُّنَّةُ الثَّابِتَةُ فِي الْمَبِيتِ بِالْمُزْدَلِفَةِ، وَالْوُقُوفِ بِهَا.

(1) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1671).

(2) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1218).

(3) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1666).

(4) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1286).

(5) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1816).

(6) يسبح: أي يصلي.

(7) راجع الحديث السابق.

وَقَدْ أَوْجِبَ أَحْمَدُ الْمَيْبِتَ بِالْمُزْدَلِفَةِ عَلَى غَيْرِ الرُّعَاةِ وَالسَّقَاةِ. أَمَّا هُمْ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْمَيْبِتُ بِهَا. أَمَّا سَائِرُ أَيْمَةِ الْمَذَاهِبِ، فَقَدْ أَوْجَبُوا الْوُقُوفَ بِهَا دُونَ الْبَيَاتِ.

وَالْمَقْصُودُ بِالْوُقُوفِ الْوُجُودُ عَلَى أَيَّةِ صُورَةٍ. سَوَاءَ أَكَانَ وَاقِفًا أَمْ قَاعِدًا، أَمْ سَائِرًا أَمْ نَائِمًا. وَقَالَتِ الْأَخْنَفُ: الْوَاجِبُ هُوَ الْحُضُورُ بِالْمُزْدَلِفَةِ قَبْلَ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ. فَلَوْ تَرَكَ الْحُضُورَ لَزِمَهُ دَمٌ. إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُ عُذْرٌ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحُضُورُ، وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ.

وَقَالَتِ الْمَالِكِيَّةُ: الْوَاجِبُ هُوَ النَّزُولُ بِالْمُزْدَلِفَةِ لَيْلًا، قَبْلَ الْفَجْرِ، بِمِقْدَارِ مَا يَحِطُّ رِخْلَهُ وَهُوَ سَائِرٌ مِنْ عَرَافَةَ إِلَى مِئَى، مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عُذْرٌ. فَإِنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ النَّزُولُ.

وَقَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ: الْوَاجِبُ هُوَ الْوُجُودُ بِالْمُزْدَلِفَةِ، فِي النُّصْفِ الثَّانِي مِنْ لَيْلَةِ يَوْمِ النَّحْرِ، بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَافَةَ. وَلَا يُشْتَرَطُ الْمَكْتُ بِهَا، وَلَا الْعِلْمُ بِأَنَّهَا الْمُزْدَلِفَةُ، بَلْ يَكْفِي الْمُرُورُ بِهَا. سَوَاءَ أَعْلِمَ أَنْ هَذَا الْمَكَانَ هُوَ الْمُزْدَلِفَةُ، أَمْ لَمْ يَعْلَمْ.

وَالسَّنَةُ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَجْرَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ ثُمَّ يَقِفَ بِالْمِشْعَرِ الْحَرَامِ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ، وَيُسْفِرَ جِدًا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ. وَيُكْثِرُ مِنَ الذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَفْضَيْتُمْ مِنْ عَرَافَاتٍ فَأذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوا كَمَا هَدَيْتُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (1). فَإِذَا كَانَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، أَفَاضَ مِنْ مُزْدَلِفَةَ إِلَى مِئَى فَإِذَا أَتَى مُحَسَّرًا أَسْرَعَ قَدْرَ رَمِيَةِ بِحَجَرٍ.

مَكَانُ الْوُقُوفِ: الْمُزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَكَانٌ لِلْوُقُوفِ إِلَّا وَادِي مُحَسَّرَ (2). فَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُزْدَلِفَةَ مَوْقِفٌ، وَارْتَمُوا عَنْ مُحَسَّرَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (3)، وَرِجَالُهُ مُوْتَقُونَ.

وَالْوُقُوفُ عِنْدَ فُرْخِ أَفْضَلُ، فِي حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَصْبَحَ بِجَمْعِ أَتَى فُرْخَ (4) فَوَقَفَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «هَذَا فُرْخٌ وَهُوَ الْمَوْقِفُ، وَجَمْعُ كُلِّهَا مَوْقِفٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (5)، وَالتِّرْمِذِيُّ (6) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

- (1) سورة البقرة، الآيتان: 198 - 199.
 (2) وادي محسر: وهو بين المزدلفة ومي.
 (3) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 82/4).
 (4) فرخ: موضع من المزدلفة، وهو موقف قريش في الجاهلية إذ كانت لا تقف بعرفة. وقال الجوهري:
 (5) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1935).
 (6) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 885).

10 - باب: أَعْمَالِ يَوْمِ النَّحْرِ

أَعْمَالِ يَوْمِ النَّحْرِ تُؤَدَّى مُرْتَبَةً هَكَذَا:

يَبْدَأُ بِالرَّمْيِ، ثُمَّ الذَّبْحِ، ثُمَّ الْحَلْقِ، ثُمَّ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، وَهَذَا التَّرْتِيبُ سُنَّةٌ. فَلَوْ قَدِمَ مِنْهَا نُسْكَاً عَلَى نُسْكِ فَلَاشَيْءَ عَلَيْهِ، عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِمِنَى، وَالنَّاسُ يَسْأَلُونَهُ؛ فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي لَمْ أَشْعُرْ⁽¹⁾ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اذْبَحْ وَلَا حَرْجٌ»، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَمْ أَشْعُرْ فَتَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَزِمْ وَلَا حَرْجٌ». قَالَ: فَمَا سِئَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ وَلَا حَرْجٌ»⁽²⁾.

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِلَى أَنَّهُ لَمْ يُرَاعِ التَّرْتِيبَ، فَقَدَّمَ نُسْكَاً عَلَى نُسْكِ فَعَلَيْهِ دَمٌ. وَتَأَوَّلَ قَوْلُهُ: «وَلَا حَرْجٌ» عَلَى رَفْعِ الْإِثْمِ دُونَ الْفِذْيَةِ.

1 - فصل: التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي

وَبِرْمِي الْجَمْرَةِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَحَلْقِ الشَّعْرِ أَوْ تَقْصِيرِهِ، يَجِلُّ لِلْمُحْرِمِ كُلُّ مَا كَانَ مُحْرَمًا عَلَيْهِ بِالْإِحْرَامِ. فَلَهُ أَنْ يَمْسَ الطَّيِّبَ وَيَلْبَسَ الثِّيَابَ وَغَيْرَ ذَلِكَ، مَا عَدَا النِّسَاءَ. وَهَذَا هُوَ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ.

فَإِذَا طَافَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ - وَهُوَ طَوَافُ الرُّكْنِ - حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ حَتَّى النِّسَاءَ. وَهَذَا هُوَ التَّحَلُّلُ الثَّانِي وَالْأَخِيرُ.

11 - باب: رَمِي الْجِمَارِ⁽³⁾

أَضَلُّ مَشْرُوعِيَّتِهِ: رَوَى الْبَيْهَقِيُّ⁽⁴⁾، عَنْ سَالِمِ بْنِ الْجَعْدِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَمَّا أَتَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَنَاسِكَ عَرَضَ لَهُ الشَّيْطَانُ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ فَرَمَاهُ بِسَبْعِ حُصَيَّاتٍ حَتَّى سَاخَ فِي الْأَرْضِ. ثُمَّ عَرَضَ لَهُ عِنْدَ الْجَمْرَةِ الثَّالِثَةِ فَرَمَاهُ بِسَبْعِ حُصَيَّاتٍ حَتَّى سَاخَ فِي الْأَرْضِ.

(1) لم أشعر: أي لم أتنبه ولم أدر.

(2) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1736).

(3) الجمار: هي الحجارة الصغيرة. والجمار التي ترمى

ثلاث، كلها بمنى، وهي: 1. جمرة العقبة: على

يسار الداخل إلى منى. 2. الوسطى بعدها وبينهما:

(4) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 5/153).

(1) لم أشعر: أي لم أتنبه ولم أدر.

(2) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1736).

(3) الجمار: هي الحجارة الصغيرة. والجمار التي ترمى

ثلاث، كلها بمنى، وهي: 1. جمرة العقبة: على

يسار الداخل إلى منى. 2. الوسطى بعدها وبينهما:

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الشَّيْطَانُ تَرْجُمُونَ، وَمِلَّةٌ أَبِيكُمْ تَتَّبِعُونَ. قَالَهُ الْمُنْذِرِيُّ⁽¹⁾: وَرَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ⁽²⁾، وَالْحَاكِمُ⁽³⁾ وَقَالَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا.

حُكْمُهُ: قَالَ أَبُو حَامِدٍ الْعَزَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْإِحْيَاءِ⁽⁴⁾: وَأَمَّا رَمِي الْجِمَارِ فَلْيَقْصِدِ الرَّامِي بِهِ الْإِنْقِيَادَ لِلْأَمْرِ، وَإِظْهَاراً لِلرُّقِّ وَالْعُبُودِيَّةِ، وَانْتِهَاضاً لِمَجْرَدِ الْإِمْتِثَالِ، مِنْ غَيْرِ حَظٍّ لِلنَّفْسِ وَالْعَقْلِ فِي ذَلِكَ.

ثُمَّ لِيَقْصُدَ بِهِ التَّشْبُهَ بِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، حَيْثُ عَرَضَ لَهُ إِبْلِيسُ - لَعْنَةُ اللَّهِ تَعَالَى - فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لِيَدْخُلَ عَلَى حَاجِهِ شُبُهَةً، أَوْ يَفْتِنَهُ بِمَعْصِيَةٍ. فَأَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَرْمِيَهُ بِالْحِجَارَةِ طَرْداً لَهُ، وَقَطْعاً لِأَمَلِهِ. فَإِنْ خَطَرَ لَكَ: أَنَّ الشَّيْطَانَ عَرَضَ لَهُ وَشَاهَدَهُ فَلِذَلِكَ رَمَاهُ، وَأَمَّا أَنَا فَلَيْسَ يَعْزِضُ لِي الشَّيْطَانُ؛ فَاغْلَمْ أَنَّ هَذَا الْخَاطِرَ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَلْقَاهُ فِي قَلْبِكَ لِيَقْتُرَ عَزْمَكَ فِي الرَّمْيِ. وَيُحِيلُ إِلَيْكَ أَنَّهُ لَا فَايِدَةَ فِيهِ. وَأَنَّهُ يُضَاهِي اللَّعِبَ فَلَمْ تَشْتَغِلْ بِهِ؟ فَاطْرُدْهُ عَنْ نَفْسِكَ بِالْجِدِّ وَالتَّشْمِيرِ وَالرَّمْيِ، فَبِذَلِكَ تُرْغِمُ أَنْفَ الشَّيْطَانِ.

وَاعْلَمْ أَنَّكَ فِي الظَّاهِرِ تَرْمِي الْحَصَى فِي الْعَقَبَةِ، وَفِي الْحَقِيقَةِ تَرْمِي بِهِ وَجْهَ الشَّيْطَانِ وَتَقْصِمُ بِهِ ظَهْرَهُ. إِذْ لَا يَحْصُلُ إِزْغَامُ أَنْفِهِ إِلَّا بِإِمْتِثَالِكَ أَمْرَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تَعْظِيماً لَهُ بِمَجْرَدِ الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِ حَظٍّ لِلنَّفْسِ فِيهِ.

حُكْمُهُ: ذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: إِلَى أَنَّ رَمِي الْجِمَارِ وَاجِبٌ، وَلَيْسَ بِرُكْنٍ، وَأَنَّ تَرْكَهُ يُجْبِرُ بِدَمٍ. لِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽⁵⁾ وَمُسْلِمٌ⁽⁶⁾ وَالنَّسَائِيُّ⁽⁷⁾، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي الْجَمْرَةَ عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَيَقُولُ: «لِتَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ، فَإِنِّي لَا أَذْرِي لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ».

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّيْمِيِّ قَالَ: أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَرْمِي الْجِمَارَ بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ⁽⁸⁾ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ. رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ⁽⁹⁾، بِسَنَدٍ، رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

- (1) أخرجه المنذري في «الترغيب والترهيب» (الحديث: 1747).
- (2) أخرجه ابن خزيمة في «الصحیح» (الحديث: 2967).
- (3) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (الحديث: 1/466).
- (4) إحياء علوم الدين: 1/280.
- (5) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 318/3).
- (6) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1297).
- (7) أخرجه النسائي في «السنن» (الحديث: 270/5).
- (8) الخذف: الرمي. والمراد هنا الرمي بالحصى الصغر مثل حب الباقلاء، وهو الفول. قال الأثرم: يكون أكبر من الحمص، ودون البندق.
- (9) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (الحديث: 4/5).

قَدَرُكُمْ تَكُونُ الْحَصَاةُ، وَمَا جِنْسُهَا؟ فِي الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ: أَنَّ الْحَصَى الَّذِي يُرْمَى بِهِ بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ.

وَلِهَذَا ذَهَبَ أَهْلُ الْعِلْمِ إِلَى اسْتِحْبَابِ ذَلِكَ.

فَإِنْ تَجَاوَزَهُ وَرَمَى بِحَجَرٍ كَبِيرٍ فَقَدْ قَالَ الْجُمْهُورُ: يُجْزِئُهُ، وَيُكْرَهُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يُجْزِئُهُ حَتَّى يَأْتِيَ بِالْحَصَى، عَلَى مَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَنَهَيْهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ.

فَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَخْوَصِ الْأَزْدِيِّ، عَنْ أُمِّهِ قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ - وَهُوَ فِي بَطْنِ الْوَادِي - وَهُوَ يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَا يَقْتُلْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ فَارْمُوا بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (1).

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَاتِ، أَلْقِظْ لِي، فَلَقِظْتُ لَهُ حُصَيَّاتٍ هِيَ حَصَى الْخَذْفِ، فَلَمَّا وَضَعْتُهُنَّ فِي يَدِهِ قَالَ: بِأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ وَإِنَّاكُمْ وَالْغُلُوُّ فِي الدِّينِ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الدِّينَ مِنْ قَبْلِكُمُ الْغُلُوُّ فِي الدِّينِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (2)، وَالنَّسَائِيُّ (3)، وَسَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَحَمَلَ الْجُمْهُورُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ عَلَى الْأَوْلَوِيَّةِ وَالنَّذْبِ. وَاتَّفَقُوا: عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الرَّمِيُّ إِلَّا بِالْحَجَرِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِالْحَدِيدِ، أَوْ الرَّصَاصِ، وَنَحْوِهِمَا.

وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْأَخَنَافُ، فَجَوَّزُوا الرَّمِيَّ بِكُلِّ مَا كَانَ مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ، حَجَرًا، أَوْ طِينًا، أَوْ أَجْرًا، أَوْ تُرَابًا، أَوْ خَزْفًا، أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي الرَّمِيِّ مُطْلَقَةٌ، وَفَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَحَابَتِهِ مَحْمُولٌ عَلَى الْأَفْضَلِيَّةِ لَا عَلَى التَّخْصِيصِ.

وَرُجِحَ الْأَوَّلُ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى بِالْحَصَى، وَأَمَرَ بِالرَّمِيِّ بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ، فَلَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَ الْحَصَى، وَيَتَنَاوَلُ جَمِيعَ أَنْوَاعِهِ.

مِنْ أَيْنَ يُؤْخَذُ الْحَصَى: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَأْخُذُ الْحَصَى مِنَ الْمُرْدَلِقَةِ، وَفَعَلَهُ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَقَالَ: كَانُوا يَتَزَوَّدُونَ الْحَصَى مِنْهَا وَأَسْتَحَبَّهُ الشَّافِعِيُّ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: خُذِ الْحَصَى مِنْ حَيْثُ شِئْتَ. وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ وَابْنِ الْمُنْذِرِ، لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمُتَقَدِّمِ فِيهِ: «الْقِظْ لِي» وَلَمْ يُعَيَّنْ مَكَانَ الْإِلْتِقَاطِ.

وَيَجُوزُ الرَّمِيُّ بِحَصَى أُخِذَ مِنَ الْمَرْمَى مَعَ الْكِرَاهَةِ، عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ، وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ.

(1) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 3031).

(3) أخرجه النسائي في «السنن» (الحديث: 268/5).

(2) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 347/1).

وَدَهَبَ ابْنُ حَزْمٍ⁽¹⁾ إِلَى الْجَوَازِ بِدُونِ كَرَاهِيَةٍ، فَقَالَ: وَرَمَى الْجِمَارِ بِحَصَى قَدْ رُمِيَ بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ جَائِزًا، وَكَذَلِكَ رَمِيهَا رَاكِبًا.

أَمَّا رَمِيهَا بِحَصَى قَدْ رُمِيَ بِهِ، فَلَأَنَّهُ لَمْ يَنْهَ عَنِ ذَلِكَ قُرْآنٌ وَلَا سُنَّةٌ. ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ قِيلَ: قَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ حَصَى الْجِمَارِ، مَا تُقْبَلُ مِنْهُ رُفِعَ، وَمَا لَمْ يُتَقَبَلْ مِنْهُ تُرِكَ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ هِضَابًا⁽²⁾ تَسُدُّ الطَّرِيقَ؟

فُلْنَا: نَعَمْ، فَكَانَ مَاذَا؟ وَإِنْ لَمْ يُتَقَبَلْ رَمِي هَذِهِ الْحَصَاةِ مِنْ عَمْرٍو فَيُسْتَقْبَلُ مِنْ زَيْدٍ وَقَدْ يَتَصَدَّقُ الْمَرْءُ بِصَدَقَةٍ فَلَا يَتَقَبَّلُهَا اللَّهُ مِنْهُ، ثُمَّ يَمْلِكُ تِلْكَ الْعَيْنُ آخَرَ فَيَتَصَدَّقُ بِهَا فَتُقْبَلُ مِنْهُ.

وَأَمَّا رَمِيهَا رَاكِبًا لِحَدِيثِ قُدَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ عَلَى نَاقَةٍ لَهُ صَهْبَاءَ، لَا ضَرْبَ، وَلَا طَرْدَ، وَلَا إِلَيْكَ⁽³⁾، إِلَّا يَمْلِكُ⁽⁴⁾.

عَدَدُ الْحَصَى:

عَدَدُ الْحَصَى الَّذِي يُرْمَى بِهِ، سَبْعُونَ حَصَاةً، أَوْ تِسْعَ وَأَرْبَعُونَ.

سَبْعَ يَوْمَ نَحْرِهَا يَوْمَ النَّحْرِ، عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ.

وَإِخْدَى وَعِشْرُونَ فِي الْيَوْمِ الْحَادِي عَشَرَ، مُوزَّعَةً عَلَى الْجَمْرَاتِ الثَّلَاثِ، تُرْمَى كُلُّ جَمْرَةٍ مِنْهَا بِسَبْعِ.

وَإِخْدَى وَعِشْرُونَ يُرْمَى بِهَا كَذَلِكَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي عَشَرَ.

وَإِخْدَى وَعِشْرُونَ يُرْمَى بِهَا كَذَلِكَ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ عَشَرَ.

فَيَكُونُ عَدَدُ الْحَصَى سَبْعِينَ حَصَاةً.

فَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى الرَّمِيِّ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ، وَلَمْ يَرْمِ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ عَشَرَ جَارًا.

وَيَكُونُ الْحَصَى الَّذِي يُرْمَى بِهِ الْحَاجُّ تِسْعًا وَأَرْبَعِينَ.

وَمَذْهَبُ أَحْمَدَ: إِنْ رَمَى الْحَاجُّ بِخَمْسِ حَصَيَّاتٍ أَجْزَأَهُ. وَقَالَ عَطَاءُ⁽⁵⁾: إِنْ رَمَى بِخَمْسِ

أَجْزَأَهُ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: إِنْ رَمَى بِسِتٍّ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

(1) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 903).

(1) المحلى بالآثار: 188 / 7.

(2) الهضاب، جمع هضبة: الجبل المنبسط على وجه

(5) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الحديث: 3 / 201).

الأرض.

(3) إليك، اسم فعل: أي ابتعد وتنع.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: رَجَعْنَا فِي الْحَجَّةِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَبَعْضُنَا يَقُولُ: رَمَيْتُ سِتَّ حُصَيَّاتٍ، وَبَعْضُنَا يَقُولُ: رَمَيْتُ سَبْعَ حُصَيَّاتٍ، فَلَمْ يَعْزِبْ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ⁽¹⁾.

أَيَّامُ الرَّمْيِ: أَيَّامُ الرَّمْيِ ثَلَاثَةٌ أَوْ أَرْبَعَةٌ: يَوْمُ النَّحْرِ، وَيَوْمَانِ، أَوْ ثَلَاثَةٌ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ⁽²⁾﴾ لِمَنْ اتَّقَى⁽³⁾.

الرَّمْيُ يَوْمَ النَّحْرِ: الْوَقْتُ الْمُخْتَارُ لِلرَّمْيِ، يَوْمَ النَّحْرِ، وَقْتُ الضُّحَى بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ. فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا رَمَاهَا ضُحَى ذَلِكَ الْيَوْمِ⁽⁴⁾.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ، وَقَالَ: «لَا تَرْمُوا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ⁽⁵⁾، وَصَحَّحَهُ.

فَإِنْ أَخَّرَهُ إِلَى آخِرِ النَّهَارِ، جَازَ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ⁽⁶⁾: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ: أَنَّ مَنْ رَمَاهَا يَوْمَ النَّحْرِ قَبْلَ الْمَغِيبِ فَقَدْ رَمَاهَا، فِي وَقْتِ لَهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُسْتَحَبًّا لَهَا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسْأَلُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنْى فَقَالَ رَجُلٌ: رَمَيْتُ بَعْدَمَا أُمْسَيْتُ، فَقَالَ: «لَا حَرَجَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ⁽⁷⁾.

هَلْ يَجُوزُ تَأْخِيرُ الرَّمْيِ إِلَى اللَّيْلِ؟ إِذَا كَانَ فِيهِ عُذْرٌ يَمْنَعُ الرَّمْيَ نَهَارًا، جَازَ تَأْخِيرُ الرَّمْيِ إِلَى اللَّيْلِ. لِمَا رَوَاهُ مَالِكٌ عَنِ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَةَ لَيْثِيَّةَ امْرَأَةَ ابْنِ عُمَرَ نَفَسَتْ بِالْمُرْدَلِفَةِ، فَتَحَلَّقَتْ هِيَ وَصَفِيَّةُ، حَتَّى أَتَتْهُمَا بَعْدَ أَنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، فَأَمَرَهُمَا ابْنُ عُمَرَ أَنْ تَرْمِيَا الْجَمْرَةَ حِينَ قَدِمْتَا، وَلَمْ يَرَ عَلَيْهِمَا شَيْئًا. أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ عُذْرٌ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ التَّأْخِيرُ، وَيُرْمَى بِاللَّيْلِ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْأَخْنَفِ وَالشَّافِعِيِّ، وَرَوَايَةٌ عَنِ مَالِكٍ، لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمُتَقَدِّمِ.

وَعِنْدَ أَحْمَدَ: إِنْ أَخَّرَ الرَّمْيَ حَتَّى أَنْتَهَى يَوْمَ النَّحْرِ فَلَا يَرْمِي لَيْلًا، وَإِنَّمَا يَرْمِيهَا فِي الْعَدِّ بَعْدَ رَوَالِ الشَّمْسِ.

- (1) أخرجه النسائي في «السنن» (الحديث: 275/5).
 (2) أي لا إثم على من تعجل، فنفر في اليوم الثاني عشر، ولا على من أخر النفر، إلى اليوم الثالث عشر.
 (3) سورة البقرة، الآية: 203.
 (4) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1299/314).
 (5) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 893).
 (6) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: 7/268.
 (7) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1735).

التَّرْخِيسُ لِلضَّعْفَةِ وَذَوِي الْأَعْدَارِ بِالرَّمْيِ بَعْدَ مُتَنَصِّفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ: لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَرْمِيَ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ الْأَخِيرِ بِالْإِجْمَاعِ وَيُرَخَّصُ لِلنِّسَاءِ، وَالصَّبْيَانِ، وَالضَّعْفَةِ، وَذَوِي الْأَعْدَارِ، وَرِعَاةِ الْإِبِلِ: أَنْ يَرْمُوا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، مِنْ نِصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ.

فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْسَلَ أُمَّ سَلَمَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ، فَرَمَتْ قَبْلَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَفَاضَتْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ⁽¹⁾، وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ⁽²⁾، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ لَا عُقْبَانَ عَلَيْهِ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِرِعَاةِ الْإِبِلِ أَنْ يَرْمُوا بِاللَّيْلِ. رَوَاهُ الْبَزَّازُ⁽³⁾، وَفِيهِ مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدِ الزُّنْجِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ⁽⁴⁾.

وَعَنْ عُرْوَةَ قَالَ: دَارَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى أُمَّ سَلَمَةَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَأَمَرَهَا أَنْ تُعْجَلَ الْإِفَاضَةَ مِنْ جَمْعٍ؛ حَتَّى تَأْتِيَ مَكَّةَ، فَتُصَلِّيَ بِهَا الصُّبْحَ، وَكَانَ يَوْمُهَا، فَأَحَبَّ أَنْ تُرَافِقَهُ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ⁽⁵⁾ وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ⁽⁶⁾.

وَعَنْ عَطَاءٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُخْبِرٌ عَنْ أَسْمَاءَ: أَنَّهَا رَمَتْ الْجَمْرَةَ، قُلْتُ: إِنَّا رَمَيْنَا الْجَمْرَةَ بِاللَّيْلِ، قَالَتْ: إِنَّا كُنَّا نَضَعُ هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ⁽⁷⁾.

قَالَ الطَّبْرِيُّ⁽⁸⁾: اسْتَدَلَّ الشَّافِعِيُّ بِحَدِيثِ أُمَّ سَلَمَةَ، وَحَدِيثِ أَسْمَاءَ، عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ جَوَازِ الْإِفَاضَةِ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ.

وَذَكَرَ ابْنُ حَزَمٍ⁽⁹⁾ أَنَّ الْإِذْنَ فِي الرَّمْيِ بِاللَّيْلِ مَخْصُوصٌ بِالنِّسَاءِ دُونَ الرِّجَالِ، ضَعْفَاؤُهُمْ وَأَقْوِيَاؤُهُمْ فِي عَدَمِ الْإِذْنِ سَوَاءٌ.

وَالَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ: أَنَّ مَنْ كَانَ ذَا عَذْرِ جَازَ أَنْ يَتَقَدَّمَ لَيْلًا وَيَرْمِيَ لَيْلًا.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: السُّنَّةُ الْأَيُّ يَرْمِي إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ.

وَلَا يَجُوزُ الرَّمْيُ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ: لِأَنَّ فَاعِلَهُ مُخَالَفٌ لِلسُّنَّةِ.

وَمَنْ رَمَاهَا جِينْتِدَ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، إِذْ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ: لَا يُجْزِئُهُ.

(6) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 5/133).

(7) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1943).

(8) انظر ما قاله ابن عبد البر في «التمهيد في الموطأ من المعاني والأسانيد»: 269/7.

(9) المحلي بالآثار: 122/7.

(1) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1942).

(2) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 5/123).

(3) أخرجه البزار في «المسند» (الحديث: 1139).

(4) وضعه النسائي/569، وضعه ابن الجوزي/3305، والذهبي/6206.

(5) أخرجه الشافعي في «المسند» (الحديث: ص: 369).

رَمَى الْجَمْرَةَ مِنْ فَوْقِهَا: عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ مِنْ فَوْقِهَا⁽¹⁾.

وَسُئِلَ عَطَاءٌ عَنِ الرَّمِيِّ مِنْ فَوْقِهَا فَقَالَ: لَا بَأْسَ، رَوَاهُمَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ⁽²⁾.

الرَّمِي فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ: الْوَقْتُ الْمُخْتَارُ لِلرَّمِي فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ يَبْتَدِئُ مِنَ الزَّوَالِ إِلَى الْغُرُوبِ.

فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى الْجِمَارَ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ، أَوْ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ⁽³⁾.

رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽⁴⁾، وَابْنُ مَاجَةَ⁽⁵⁾، وَالتِّرْمِذِيُّ⁽⁶⁾، وَحَسَنُهُ.

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ⁽⁷⁾ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَقُولُ: لَا نَرْمِي فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ، حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ.

فَإِنْ أَخَّرَ الرَّمِيَّ إِلَى اللَّيْلِ، كُرِهَ لَهُ ذَلِكَ، وَرَمَى فِي اللَّيْلِ إِلَى طُلُوعِ شَمْسِ الْعَدَى.

وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ أَيْمَةِ الْمَذَاهِبِ، سِوَى أَبِي حَنِيفَةَ، فَإِنَّهُ أَحْجَزَ الرَّمِيَّ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ قَبْلَ الزَّوَالِ؛ لِحَدِيثِ ضَعِيفٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِذَا انْتَفَخَ⁽⁸⁾ النَّهَارُ مِنْ يَوْمِ النَّفْرِ الْآخِرِ، حَلَّ الرَّمِيَّ وَالصَّدْرُ⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾.

الْوُقُوفُ وَالِدُعَاءُ بَعْدَ الرَّمِيَّ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ: يُسْتَحَبُّ الْوُقُوفُ بَعْدَ الرَّمِيَّ مُسْتَقْبِلًا الْقِبْلَةَ، دَاعِيًا اللَّهُ، وَحَامِدًا لَهُ، مُسْتَغْفِرًا لِنَفْسِهِ وَلِإِخْوَانِهِ الْمُؤْمِنِينَ؛ لِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽¹¹⁾، وَالبُخَارِيُّ⁽¹²⁾، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ إِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ الْأُولَى، الَّتِي تَلِي الْمَسْجِدَ، رَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ، ذَاتَ الْيَسَارِ إِلَى بَطْنِ الْوَادِي، فَيَقِفُ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، رَافِعًا يَدَيْهِ يَدْعُو، وَكَانَ يُطِيلُ الْوُقُوفَ، ثُمَّ يَرْمِي الثَّانِيَةَ، بِسَبْعِ

(1) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الحديث: 3/ 199).

(2) انظر قول عطاء عند ابن أبي شيبة في «المصنف»:

(8) الانتفاخ: الارتفاع.

(9) الصدر: الانصراف من منى.

(3) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 3054).

(4) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 1/ 328).

(5) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 3054).

(11) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 2/ 152).

(6) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 898).

(12) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1751).

حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ ذَاتَ الْبَسَارِ إِلَى بَطْنِ الْوَادِي، فَيَقِفُ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، رَافِعاً يَدَيْهِ، ثُمَّ يَمْضِي حَتَّى يَأْتِيَ الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الْعَقَبَةِ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ عِنْدَ كُلِّ حَصَاةٍ ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَلَا يَقِفُ. وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يَقِفُ بَعْدَ رَمِيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ، وَإِنَّمَا يَقِفُ بَعْدَ رَمِيِ الْجَمْرَتَيْنِ الْأُخْرَيْنِ.

وَقَدْ وَضَعَ الْعُلَمَاءُ لِذَلِكَ أَضْلاً فَقَالُوا: إِنَّ كُلَّ رَمِيٍّ لَيْسَ بَعْدَهُ رَمِيٌّ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ لَا يَقِفُ عِنْدَهُ، وَكُلُّ رَمِيٍّ بَعْدَهُ رَمِيٌّ فِي الْيَوْمِ نَفْسِهِ يَقِفُ عِنْدَهُ.

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ⁽¹⁾، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، مَضَى وَلَمْ يَقِفْ.

التَّرْتِيبُ فِي الرَّمْيِ: الثَّابِتُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ بَدَأَ رَمِيَّ الْجَمْرَةِ الْأُولَى الَّتِي تَلِي مِنْى، ثُمَّ الْجَمْرَةَ الْوُسْطَى الَّتِي تَلِيهَا، ثُمَّ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ. وَبَتَّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ»⁽²⁾.

فَاسْتَدَلَّ بِهَذَا الْأَيْمَةُ الثَّلَاثَةُ عَلَى اشْتِرَاطِ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الْجَمْرَاتِ وَأَنَّهَا تُرْمَى هَكَذَا، مُرْتَبَةً، كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَالْمُخْتَارُ عِنْدَ الْأَحْنَافِ: أَنَّ التَّرْتِيبَ سُنَّةٌ.

اسْتِخْبَابُ التَّكْبِيرِ وَالذُّعَاءِ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَوَضْعُهَا بَيْنَ أَصَابِعِهِ: عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ⁽³⁾، وَابْنِ عُمَرَ⁽⁴⁾ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُمَا كَانَا يَقُولَانِ - عِنْدَ رَمِيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ - اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا وَذَنْبًا مَغْفُورًا.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ⁽⁵⁾ أَنَّهُ قَالَ: كَانُوا يُحِبُّونَ لِلرَّجُلِ - إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ - أَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا وَذَنْبًا مَغْفُورًا. فَقِيلَ لَهُ: تَقُولُ ذَلِكَ عِنْدَ كُلِّ جَمْرَةٍ؟ قَالَ: نَعَمْ.

وَعَنْ عَطَاءٍ قَالَ: إِذَا رَمَيْتَ فَكَبِّرْ، وَأَتْبِعِ الرَّمْيَ التَّكْبِيرَةَ، رَوَى ذَلِكَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ⁽⁶⁾.

- (1) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 3033).
 (2) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 318/3)،
 وأخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1297)،
 وأخرجه النسائي في «السنن» (الحديث: 270/5).
 (3) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 5/129).
 (4) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الحديث: 3/260).
 (5) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الحديث: 3/261).
 (6) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الحديث: 3/261).

وَفِي حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ⁽¹⁾: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ.
قَالَ فِي الْفَتْحِ⁽²⁾: وَأَجْمَعُوا عَلَيَّ أَنْ مَنْ لَمْ يُكَبِّرْ لَأَشْيَاءٍ عَلَيَّ.

وَعَنْ سَلْمَانَ بْنِ الْأَخْوَصِ عَنْ أُمِّهِ: قَالَتْ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ رَاكِبًا.
وَرَأَيْتُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ حَجْرًا فَرَمَيْ، وَرَمَى النَّاسُ مَعَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ⁽³⁾.

الْتِيَابَةُ فِي الرَّمِيِّ: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ عُدْرٌ يَمْنَعُهُ مِنْ مُبَاشَرَةِ الرَّمِيِّ، كَالْمَرَضِ وَنَحْوِهِ، اسْتَنَابَ
مَنْ يَرْمِي عَنْهُ.

قَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَنَا النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ، فَلَبَّيْنَا عَنْ
الصَّبِيَّانِ، وَرَمَيْنَا عَنْهُمُ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ⁽⁴⁾.

12 - باب: المبيت بمني

الْبَيَاتُ بِمَنَى وَاجِبٌ فِي اللَّيَالِي الثَّلَاثَةِ، أَوْ لَيْلَتِي الْحَادِي عَشَرَ، وَالثَّانِي عَشَرَ، عِنْدَ الْأَيْمَةِ
الثَّلَاثَةِ. وَيَرَى الْأَخْتَفُ أَنَّ الْبَيَاتَ سُنَّةٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِذَا رَمَيْتَ الْجِمَارَ فَبِتْ حَيْثُ شِئْتَ. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي
شَيْبَةَ⁽⁵⁾.

وَعَنْ مُجَاهِدٍ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَكُونَ أَوَّلُ اللَّيْلِ بِمَكَّةَ، وَآخِرُهُ بِمَنَى، أَوْ أَوَّلُ اللَّيْلِ بِمَنَى،
وَآخِرُهُ بِمَكَّةَ⁽⁶⁾.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ⁽⁷⁾: وَمَنْ لَمْ يَبِتْ لَيْلِي مَنَى بِمَنَى فَقَدْ أَسَاءَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَأَتَّفَقُوا عَلَيَّ أَنَّهُ يَسْقُطُ عَنْ ذَوِي الْأَعْدَارِ كَالسَّقَاةِ وَرِعَاةِ الْإِبِلِ فَلَا يَلْزَمُهُمْ بَتْرُكُهُ شَيْءٌ، وَقَدْ
اسْتَأْذَنَ الْعَبَّاسُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيَّتَ بِمَكَّةَ لَيْلِي مَنَى مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ، فَأُذِنَ لَهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ⁽⁸⁾
وغيره⁽⁹⁾.

(6) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الحديث: 297/3).

(7) المحلى بالآثار: 184/7.

(8) أخرجه البخاري في «المصنف» (الحديث: 1745).

(9) أخرجه مسلم في «المصنف» (الحديث: 1315).

(1) أخرجه مسلم في «الصحيح» (الحديث: 1218).

(2) فتح الباري شرح صحيح البخاري: 582/3.

(3) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1967).

(4) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 3038).

(5) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الحديث: 4/384).

وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ إِنَّهُ ﷺ رَخَّصَ لِلرُّعَاةِ أَنْ يَتْرُكُوا الْمَبِيتَ بِإِذْنِي. رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ (1)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

مَتَى يُرْجَعُ مِنْ مَنَى؟: يُرْجَعُ مِنْ «مَنَى» إِلَى مَكَّةَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، مِنْ الْيَوْمِ الثَّانِي عَشَرَ بَعْدَ الرَّمِي، عِنْدَ الْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ.

وَعِنْدَ الْأَخْنَافِ: يُرْجَعُ إِلَى مَكَّةَ مَا لَمْ يَطَّلِعِ الْفَجْرُ مِنَ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، لَكِنْ يُكْرَهُ التَّرُّقُّ بَعْدَ الْغُرُوبِ، لِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

13 - باب: الهدى

الْهَدْيُ: هُوَ مَا يُهْدَى مِنَ النَّعْمِ إِلَى الْحَرَمِ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْبُدْنَ (2) جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّنْ شَعَائِرِ (3) اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا حَبِيرٌ فَادْكُرُوا أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبَهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْقَانِعَ (4) وَالْمَعْتَرِ (5) كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُم لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٣٦﴾ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَآؤَهَا وَلَكِنَّ يَنَالُهُ النُّقُوعُ مِنْكُمْ﴾ (6).

وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَهْدُوا، فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْهَدْيَ (7)، وَأَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِائَةَ مَنَ الْإِبِلِ (8)، وَكَانَ هَدْيُهُ تَطَوُّعًا.

الْأَفْضَلُ فِيهِ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْهَدْيَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ النَّعْمِ (9)،

وَأَتَّفَقُوا: عَلَى أَنَّ الْأَفْضَلَ الْإِبِلُ، ثُمَّ الْبَقَرُ، ثُمَّ الْعَنَمُ. عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ؛ لِأَنَّ الْإِبِلَ أَنْفَعُ لِلْفُقَرَاءِ، لِعِظْمِهَا، وَالْبَقَرُ أَنْفَعُ مِنَ الشَّاةِ كَذَلِكَ. وَأَخْتَلَفُوا فِي الْأَفْضَلِ لِلشَّخْصِ الْوَاحِدِ: هَلْ يُهْدَى سُبُعٌ بَدَنَةً، أَوْ سُبُعٌ بَقَرَةً أَوْ يُهْدَى شَاةٌ؟ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْاِخْتِيارَ بِمَا هُوَ أَنْفَعُ لِلْفُقَرَاءِ.

أَقَلُّ مَا يُجْزَى فِي الْهَدْيِ: لِلْمَرْءِ أَنْ يُهْدِيَ لِلْحَرَمِ مَا يَشَاءُ مِنَ النَّعْمِ، وَقَدْ أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِائَةَ مَنَ الْإِبِلِ وَكَانَ هَدْيُهُ هَدْيَ تَطَوُّعٍ.

- (1) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1975)، وأخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 955)، وأخرجه النسائي في «السنن» (الحديث: 273 / 5)، وأخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 3036).
- (2) البدن: الإبل.
- (3) الشعائر: أعمال الحج، وكل ما جعل علماً لطاعة الله.
- (4) القانع: أي السائل.
- (5) المعتز: الذي يتعرض لأكل اللحم.
- (6) سورة الحج، الآية: 36 - 37.
- (7) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (الحديث: 4 / 387).
- (8) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1718).
- (9) النعم: هي الإبل، والبقرة، والغنم. والذكر أو الأنثى سواء في جواز الإهداء.

وَأَقْلُ مَا يُجْزَى عَنْ الْوَاحِدِ شَاةٌ، أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةٌ أَوْ سُبُعٌ بَقَرَةٌ، فَإِنَّ الْبَقَرَةَ، أَوْ الْبَدَنَةَ تُجْزَى عَنْ سَبْعَةٍ.

قَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنَحَرْنَا الْبَعِيرَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽¹⁾ وَمُسْلِمٌ⁽²⁾.

وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الشَّرْكَاءِ أَنْ يَكُونُوا جَمِيعاً مِمَّنْ يُرِيدُونَ الْقُرْبَةَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. بَلْ لَوْ أَرَادَ بَعْضُهُم التَّقَرُّبَ، وَأَرَادَ الْبَعْضُ اللَّحْمَ جَازاً.

خِلافاً لِلْأَخْتِافِ الَّذِينَ يَشْتَرِطُونَ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ، مِنْ جَمِيعِ الشَّرْكَاءِ.

مَتَى تَحِبُّ الْبَدَنَةَ؟ وَلَا تَحِبُّ الْبَدَنَةَ إِلَّا إِذَا طَافَ لِلزِّيَارَةِ جُنُباً، أَوْ حَائِضاً، أَوْ نَفْسَاءً، أَوْ جَامِعَ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَقَبْلَ الْحَلْقِ، أَوْ نَذَرَ بَدَنَةً أَوْ جِزُوراً. وَمَنْ لَمْ يَجِدْ بَدَنَةً، فَعَلَيْهِ أَنْ يَشْتَرِيَ سَبْعَ شِيَاهٍ.

فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ عَلَيَّ بَدَنَةً، وَأَنَا مُوسِرٌ بِهَا، وَلَا أَجِدُهَا فَأَشْتَرِيهَا، فَأَمَرَهُ ﷺ أَنْ يَتَنَعَ سَبْعَ شِيَاهٍ فَيَذْبَحَهُنَّ. رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽³⁾، وَابْنُ مَاجَةَ⁽⁴⁾ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

أَفْسَامُهُ: يَنْقَسِمُ الْهَدْيُ إِلَى مُسْتَحَبٍّ، وَوَاجِبٍ، فَالْهَدْيُ الْمُسْتَحَبُّ: لِلْحَاجِّ الْمُفْرِدِ، وَالْمُعْتَمِرِ الْمُفْرِدِ.

وَالْهَدْيُ الْوَاجِبُ، أَفْسَامُهُ كَالآتِي:

1 - 2 - وَاجِبٌ عَلَى الْقَارِنِ، وَالْمُتَمَتِّعِ.

3 - وَاجِبٌ عَلَى مَنْ تَرَكَ وَاجِباً مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ، كَرَمِي الْجِمَارِ وَالْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيَقَاتِ وَالْجَمْعِ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، وَالْمَيْبِيتِ بِالْمُزْدَلِفَةِ، أَوْ مِنْى، أَوْ تَرَكَ طَوَافِ الْوُدَاعِ.

4 - وَاجِبٌ عَلَى مَنْ ازْتَكَبَ مَخْظُوراً مِنْ مَخْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، غَيْرِ الْوُظْءِ، كَالتَطْيِيبِ وَالْحَلْقِ.

(1) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 302/3).

(2) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1318/).

(3) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 311/1).

(4) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 3136).

5- وَاجِبٌ بِالْحِجَابِ عَلَى الْحَرَمِ، كَالْتَعَرُّضِ لِصَيْدِهِ، أَوْ قَطْعِ شَجَرِهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُبَيَّنٌ فِي مَوْضِعِهِ كَمَا تَقَدَّمَ.

شُرُوطُ الْهَدْيِ: يُشْتَرَطُ فِي الْهَدْيِ الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ:

1- أَنْ يَكُونَ نِيَّتًا، إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ الضَّانِ، أَمَّا الضَّانُ فَإِنَّهُ يُجْزَى مِنْهُ الْجَذَعُ فَمَا فَوْقَهُ. وَهُوَ مَا لَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ، وَكَانَ سَمِينًا.

وَالثَّنِي مِنَ الْإِبِلِ: مَا لَهُ خَمْسُ سِنِينَ، وَمِنَ الْبَقَرِ: مَا لَهُ سِتَّتَانِ، وَمِنَ الْمَعَزِ مَا لَهُ سَنَةٌ تَامَّةٌ. فَهَذِهِ يُجْزَى مِنْهَا الثَّنِي فَمَا فَوْقَهُ.

2- أَنْ يَكُونَ سَلِيمًا؛ فَلَا تُجْزَى فِيهِ الْعَوْرَاءُ وَلَا الْعَرْجَاءُ وَلَا الْحَرْبَاءُ، وَلَا الْعَجْفَاءُ⁽¹⁾.

وَعَنْ الْحَسَنِ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِذَا اشْتَرَى الرَّجُلُ الرَّجُلَ الْبَدَنَةَ، أَوْ الْأُضْحِيَّةَ، وَهِيَ وَاقِيَةٌ، فَأَصَابَهَا عَوْرٌ، أَوْ عَرَجٌ، أَوْ عَجْفٌ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ فَلْيَذْبَحْهَا وَقَدْ أَجْرَأَتْهُ. رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ.

اسْتِحْبَابُ اخْتِيَارِ الْهَدْيِ: رَوَى مَالِكٌ⁽²⁾ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لِنَبِيِّهِ: يَا بَنِي لَا يُهْدِ أَحَدُكُمْ لِلَّهِ تَعَالَى مِنَ الْبُذُنِ شَيْئًا، يَسْتَحْيِي أَنْ يُهْدِيَهُ لِكَرِيمِهِ⁽³⁾، فَإِنَّ اللَّهَ أَكْرَمُ الْكُرَمَاءِ وَأَحَقُّ مِنْ اخْتِيَارِهِ.

وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ⁽⁴⁾ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَارَ فِيمَا بَيْنَ مَكَّةَ عَلَى نَاقَةٍ بُخْتِيَّةٍ⁽⁵⁾، فَقَالَ لَهَا: بَخْ بَخْ⁽⁶⁾، فَأَعَجَبَتْهُ فَتَنَزَلَ عَنْهَا، وَأَشْعَرَهَا، وَأَهْدَاهَا.

إِشْعَارُ الْهَدْيِ وَتَقْلِيدُهُ: الْإِشْعَارُ: هُوَ أَنْ يَشُقَّ أَحَدُ جَنْبَيْ سَنَامِ الْبَدَنَةِ أَوْ الْبَقَرَةِ، إِنْ كَانَ لَهَا سَنَامٌ حَتَّى يَسِيلَ دَمُهَا وَيَجْعَلَ ذَلِكَ عَلَامَةً لِكُونِهَا هَدْيًا فَلَا يُتَعَرَّضُ لَهَا.

وَالْتَقْلِيدُ: هُوَ أَنْ يَجْعَلَ فِي عُنُقِ الْهَدْيِ قِطْعَةً جِلْدٍ وَنَحْوَهَا لِيُعْرَفَ بِهَا أَنَّهُ هَدْيٌ. وَقَدْ أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً غَنَمًا، وَقَلَّدَهَا. وَقَدْ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَمَا حَجَّ سَنَةَ تِسْعٍ⁽⁷⁾.

وَبَيَّنَّ عَنْهُ: أَنَّهُ ﷺ، قَلَّدَ الْهَدْيَ، وَأَشْعَرَهُ وَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ وَقَتَّ الْحُدَيْبِيَّةَ⁽⁸⁾.

(1) العجفاء: الهزيلة.

(2) أخرجه مالك في «الموطأ» (الحديث: 380/1).

(3) لكريمه: أي لحيبه المكرم العزيز لديه.

(4) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1701).

(5) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1694 ،

1695).

(6) بَخْ بَخْ: كلمة تقال عند المدح والرضا بالشيء، وتكرر للمبالغة، وبخبت الرجل: إذا قلت له.

(7) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الحديث: 3/

240).

(8) البختية: الأثني من الجمال.

وَقَدْ اسْتَحَبَّ الإِسْعَارَ عَامَّةُ العُلَمَاءِ، مَا عَدَا أَبَا حَنِيفَةَ.

الحِكْمَةُ فِي الإِسْعَارِ وَالتَّقْلِيدِ: وَالحِكْمَةُ فِيهَا تَعْظِيمُ شَعَائِرِ اللّهِ، وَإِظْهَارُهَا، وَإِعْلَامُ النَّاسِ بِأَنَّهَا قَرَابِينُ تُسَاقُ إِلَى بَيْتِهِ، تُذْبَحُ لَهُ وَيَتَقَرَّبُ بِهَا إِلَيْهِ.

رُكُوبُ الهَدْيِ: يَجُوزُ رُكُوبُ البُذْنِ، وَالاِنْتِفَاعُ بِهِ. لِقَوْلِ اللّهِ تَعَالَى: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَىٰ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (٣٢) (١).

قَالَ الضَّحَّاكُ، وَعَظَاءُ: المَنَافِعُ فِيهَا الرُّكُوبُ عَلَيْهَا إِذَا احتَاجَ، وَفِي أَوْبَارِهَا وَأَلْبَانِهَا. وَالأَجَلُ المُسَمًّى: أَن تَقْلَدَ فَتَصِيرَ هَدِيًّا. وَمَحِلُّهَا إِلَى البَيْتِ العَتِيقِ، قَالًا: يَوْمَ النَّحْرِ يُنْحَرُ بِمَنَى (٢).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ: ارْكَبْهَا، قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، فَقَالَ: ارْكَبْهَا وَنَلِكْ: وَفِي الثَّانِيَةِ، أَوِ الثَّالِثَةِ. رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٣)، وَمُسْلِمٌ (٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥)، وَالنَّسَائِيُّ (٦).

وَهَذَا مَذَهَبُ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَمَشْهُورُ مَذَهَبِ مَالِكٍ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: يَرْكَبُهَا إِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهَا.

وَقْتُ الذَّبْحِ: اِخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِي وَقْتِ ذَبْحِ الهَدْيِ، فَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: أَنَّ وَقْتَ ذَبْحِهِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَأَيَّامَ النَّشْرِ يَقُولُهُ ﷺ: «وَكُلُّ أَيَّامِ النَّشْرِ ذَبْحٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧).

فَإِنْ قَاتَ وَقْتَهُ، ذَبَحَ الهَدْيَ الوَاجِبَ قَضَاءً. وَعِنْدَ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ، وَقْتُ ذَبْحِ الهَدْيِ - سَوَاءً أَكَانَ ذَبْحُ الهَدْيِ وَاجِبًا، أَمْ تَطَوُّعًا - أَيَّامَ النَّحْرِ، وَهَذَا رَأْيُ الأَخْنَافِ بِالنَّسْبَةِ لِلهَدْيِ التَّمَتُّعِ وَالقِرَانِ، وَأَمَّا دَمُ النَّذْرِ، وَالكَفَّارَاتِ، وَالتَطَوُّعِ فَيُذْبَحُ فِي أَيِّ وَقْتٍ، وَحِكْمَتِي عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَالنَّخَعِيِّ وَقْتَهَا مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، إِلَى آخِرِ ذِي الحِجَّةِ.

مَكَانُ الذَّبْحِ: الهَدْيُ - سَوَاءً أَكَانَ وَاجِبًا، أَمْ تَطَوُّعًا - لَا يُذْبَحُ إِلَّا فِي الحَرَمِ وَلِلْمُهَدْيِ أَن يُذْبَحَ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ مِنْهُ. فَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مَنَى مَنَحْرٌ، وَكُلُّ المُزْدَلِفَةِ مَوْقِفٌ، وَكُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ طَرِيقٌ، وَمَنَحْرٌ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٨)، وَابْنُ مَاجَةَ (٩).

- (1) سورة الحج، الآية: 33.
- (2) تفسير الطبري: 158/17.
- (3) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1689).
- (4) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1322).
- (5) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1760).
- (6) أخرجه النسائي في «السنن» (الحديث: 176/5).
- (7) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 82/4).
- (8) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1937).
- (9) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 3048).

وَالأُولَى بِالنَّسْبَةِ لِلحَاجِّ، أَن يَذْبَحَ بِمَنَى، وَبِالنَّسْبَةِ لِلْمُعْتَمِرِ أَن يَذْبَحَ عِنْدَ المَرَوَةِ، لِأَنَّهَا مَوْضِعٌ تَحَلَّلَ كُلُّ مِنْهُمَا، فَعَنْ مَالِكٍ⁽¹⁾ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « - بِمَنَى - هَذَا المَنْحَرُ، وَكُلُّ مَنَى مَنَحَرٌ، وَفِي العُمَرَةَ هَذَا المَنْحَرُ - بِعَنِي المَرَوَةَ - وَكُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ وَطَرَفُهَا مَنَحَرٌ ».

اسْتَحْبَابُ نَحْرِ الإِبِلِ، وَذَبْحُ غَيْرِهَا: يُسْتَحَبُّ أَن تُنَحَرَ الإِبِلُ، وَهِيَ قَائِمَةٌ، مَعْقُولَةٌ بِيَدِ اليُسْرَى وَذَلِكَ لِلأَحَادِيثِ الآتِيَةِ:

1 - لِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ⁽²⁾، عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَتَى عَلَى رَجُلٍ، وَهُوَ يَنْحَرُ بَدَنَتَهُ بَارِكَةَ، فَقَالَ: ابْعَثْهَا قِيَامًا مُقَيَّدَةً، سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ ﷺ.

2 - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يَنْحَرُونَ البَدَنَةَ مَعْقُولَةً اليُسْرَى، قَائِمَةً عَلَى مَا بَقِيَ مِنْهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ⁽³⁾.

3 - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي قَوْلِهِ تَعَالَى -: «فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ»⁽⁴⁾ أَي قِيَامًا عَلَى ثَلَاثٍ. رَوَاهُ الحَاكِمُ⁽⁵⁾. أَمَّا البَقْرُ، وَالعَنَمُ، فَيُسْتَحَبُّ ذَبْحُهَا مُضْطَجِعَةً. فَإِن ذُبِحَ مَا يُنَحَرُ، وَنَحَرَ مَا يُذْبَحُ، قِيلَ: يُكْرَهُ، وَقِيلَ: لَا يُكْرَهُ.

وَيُسْتَحَبُّ أَن يَذْبَحَهَا بِنَفْسِهِ، إِنْ كَانَ يُحْسِنُ الذَّبْحَ، وَإِلَّا فَيُنذَبُ لَهُ أَنْ يَشْهَدَهُ.

لَا يُعْطَى الجَزَارُ الأَجْرَةَ مِنَ الهَدْيِ: لَا يَجُوزُ أَن يُعْطَى الجَزَارُ الأَجْرَةَ مِنَ الهَدْيِ، وَلَا بِأَسَ بِالتَّصَدُّقِ عَلَيْهِ مِنْهُ. لِقَوْلِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَن أَقُومَ عَلَى بَدْنِهِ، وَأَقْسِمَ جُلُودَهَا وَجِلَالَهَا، وَأَمَرَنِي أَلَّا أُعْطِيَ الجَزَارَ مِنْهَا شَيْئًا، وَقَالَ: «نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا» رَوَاهُ الجَمَاعَةُ⁽⁶⁾.

وَفِي الحَدِيثِ مَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَن يُنْيَبَ عَنْهُ مَنْ يَقُومُ بِذَبْحِ هَدْيِهِ، وَتَقْسِيمِ لَحْمِهِ، وَجِلْدِهِ وَجِلَالِهِ⁽⁷⁾. وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَن يُعْطَى الجَزَارَ مِنْهُ شَيْئًا عَلَى مَعْنَى الأَجْرَةَ، وَلَكِنْ يُعْطَى أَجْرَةَ عَمَلِهِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا».

وَرَوِيَ عَنِ الحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: لَا بِأَسَ أَن يُعْطَى الجَزَارُ الجِلْدَ.

(1) أخرجه مالك في «الموطأ» (الحديث: 393/1).

(2) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1320).

(3) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1767).

(4) سورة، الآية: .

(5) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (الحديث: 4/).

(6) اتفق الأئمة: على عدم جواز بيع جلد الهدى، ولا شيء من أجزائه.

الأكل من لحوم الهدي: أمر الله بالأكل من لحوم الهدي: فقال: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا آلَإِسْرَائِيلَ الْفَقِيرَ﴾⁽¹⁾، وهذا الأمر يتناول - بظاهره - هدي الواجب، وهدي التطوع. وقد اختلف فقهاء الأمصار في ذلك. فذهب أبو حنيفة وأحمد: إلى جواز الأكل من هدي المتعة، وهدي القران، وهدي التطوع، ولا يأكل مما سواها، وقال مالك: يأكل من الهدي الذي ساقه لفساد حبه، ولقوات الحج، ومن هدي المتمتع، ومن الهدي كله، إلا فدية الأذى، وجزاء الصيد. وما نذره للمساكين، وهدي التطوع، إذا عطب قبل محله.

وعند الشافعي: لا يجوز الأكل من الهدي الواجب مثل الدم الواجب، في جزاء الصيد، وإفساد الحج وهدي المتمتع والقران، وكذلك ما كان نذراً أوجبه على نفسه، أما ما كان تطوعاً، فله أن يأكل منه ويهدي، ويتصدق.

ومقدار ما يأكله من الهدي: للمهدي أن يأكل من هديه الذي يباح له الأكل منه أي مقدار يشاء أن يأكله، بلا تحديد. وله كذلك أن يهدي أو يتصدق بما يراه. وقيل: يأكل النصف، ويتصدق بالنصف، وقيل: يقسمه أثلاثاً، فيأكل الثلث، ويهدي الثلث، ويتصدق بالثلث.

14 - باب: الحلق أو التقصير

ثبت الحلق والتقصير بالكتاب، والسنة والإجماع. قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَتَخَنَّأَنَّ السَّجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَخِطِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾⁽²⁾.

وروى البخاري⁽³⁾ ومسلم⁽⁴⁾ أن النبي ﷺ قال: «رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ». قالوا: والمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: «رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ». قالوا: والمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: «رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ»، قالوا: والمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: «رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ»⁽⁵⁾.

وروي⁽⁶⁾ عنه: أن النبي ﷺ خلق، وخلق طائفة من أصحابه، وقصر بعضهم.

والمقصود بالحلق إزالة شعر الرأس بالموسى ونحوه، أو بالتف. ولو اقتصر على ثلاث شعرات جاز.

(1) على صدق النية في التذلل لله، لأن المقصر مبق لنفسه من الزينة، ثم جعل للمقصرين نصيباً لئلا يخيب أحد من أمته من صالح دعوته.

(2) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1729)،

(3) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1301).

(4) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1301).

(1) سورة الحج، الآية: 28.

(2) سورة الفتح، الآية: 27.

(3) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1727).

(4) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1301).

(5) قيل: سبب تكرار الدعاء للمحلقين وهو الحث عليه، والتأكيد لنديته، لأنه أبلغ في العبادة، وأدل

وَالْمُرَادُ بِالتَّقْصِيرِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِ الرَّأْسِ قَدْرَ الْأُنْمَلَةِ⁽¹⁾.
وَقَدْ اخْتَلَفَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ فِي حُكْمِهِ، فَذَهَبَ أَكْثَرُهُمْ: إِلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ، يُجْبَرُ تَرْكُهُ بِدَمٍ،
وَذَهَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ: إِلَى أَنَّهُ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ.

1 - فصل: وقت الحلق أو التقصير

وَقْتُهُ لِلْحَاجِّ بَعْدَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ. فَإِذَا كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ حَلَقَ بَعْدَ الذَّبْحِ. فَفِي
حَدِيثِ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا نَحَرَ هَدْيُهُ بِمِنَى قَالَ: «أَمَرَنِي أَنْ أَحْلِقَهُ». رَوَاهُ
أَحْمَدُ⁽²⁾، وَالطَّبْرَانِيُّ⁽³⁾.

وَوَقْتُهُ فِي الْعُمْرَةِ بَعْدَ أَنْ يَفْرُغَ مِنَ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَمَنْ مَعَهُ هَدْيٌ بَعْدَ ذَبْحِهِ.
وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي الْحَرَمِ، وَفِي أَيَّامِ النَّحْرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَرِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ،
لِلْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَالْمَشْهُورِ مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْحَلْقُ أَوْ
التَّقْصِيرُ بِالْحَرَمِ دُونَ أَيَّامِ النَّحْرِ. فَإِنْ أَخَّرَ الْحَلْقَ عَنْ أَيَّامِ النَّحْرِ جَازَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

مَا يُسْتَحَبُّ فِي [الحلق]: يُسْتَحَبُّ فِي الْحَلْقِ أَنْ يَبْدَأَ بِالشَّقِّ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرَ وَيَسْتَقْبِلَ
الْقِبْلَةَ، وَيُكَبِّرُ وَيُصَلِّي بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ. قَالَ وَكَيْفَ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: أَخْطَأْتُ، فِي خَمْسَةِ أَبْوَابٍ مِنَ
الْمَنَاسِكِ، فَرَدَّنِي حَجَّامٌ. وَذَلِكَ أَنِّي جِئْتُ حِينَ أَرَدْتُ أَنْ أَحْلِقَ رَأْسِي وَقَفْتُ عَلَى حَجَّامٍ، فَقُلْتُ لَهُ
يَكُمُ تَحْلِقُ رَأْسِي؟ فَقَالَ عِرَاقِي أَنْتَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: التُّسْكُ لَا يُشَارِطُ عَلَيْهِ. اجْلِسْ،
فَجَلَسْتُ مُنْحَرِفًا عَنِ الْقِبْلَةِ، فَقَالَ لِي: حَرِّكْ وَجْهَكَ إِلَى الْقِبْلَةِ. وَأَرَدْتُ أَنْ أَحْلِقَ رَأْسِي مِنْ
الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ، فَقَالَ: أَدِرِ الشَّقَّ الْأَيْمَنَ مِنْ رَأْسِكَ، فَأَذَرْتُهُ، وَجَعَلَ يَحْلِقُ وَأَنَا سَاكِتٌ، فَقَالَ
لِي: كَبِّرْ، فَجَعَلْتُ أَكْبُرُ حَتَّى قُمْتُ لِأَذْهَبَ، فَقَالَ لِي: أَيْنَ تُرِيدُ؟ فَقُلْتُ: رَحْلِي. قَالَ صَلِّ
رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ امْضِ، فَقُلْتُ: مَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَا رَأَيْتُ مِنْ عَقْلِ هَذَا الْحَجَّامِ، فَقُلْتُ لَهُ: مِنْ أَيْنَ
لَكَ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ، قَالَ: رَأَيْتُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ يَفْعَلُ هَذَا. ذَكَرَهُ الْمُجِيبُ الطَّبْرَانِيُّ⁽⁴⁾.

اسْتِخْبَابُ إِمْرَارِ الْمُوسَى عَلَى رَأْسِ الْأَضْلَعِ: ذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: إِلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ

(1) 447/20.

(2) ذكرها البخاري مختصرة بمعناها في التاريخ

الصغير: 43/2.

(1) واختار ابن المنذر أنه يجزئه ما يقع عليه اسم

التقصير، لتناول اللفظ له.

(2) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 400/6).

(3) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (الحديث:

لِلأَضْلَعِ الَّذِي لَا شَعْرَ عَلَى رَأْسِهِ أَنْ يُمِرَّ الْمُوسَى عَلَى رَأْسِهِ، قَالَ ابْنُ الْمُنْدِرِ (1): أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحَفَظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: عَلَى أَنَّ الْأَضْلَعَ يُمِرُّ الْمُوسَى عَلَى رَأْسِهِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّ إِمْرَارَ الْمُوسَى عَلَى رَأْسِهِ وَاجِبٌ.

اسْتِحْبَابُ تَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ وَالْأَخْذِ مِنَ الشَّارِبِ: يُسْتَحَبُّ لِمَنْ حَلَقَ شَعْرَهُ أَوْ قَصَرَهُ: أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَارِبِهِ وَيَقْلِمَ أَظْفَارَهُ. فَقَدْ كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، إِذَا حَلَقَ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، أَخَذَ مِنْ لِحْيَتِهِ وَشَارِبِهِ (2).

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْدِرِ: ثَبِتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، لَمَّا حَلَقَ رَأْسَهُ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ.

أَمْرُ الْمَرْأَةِ وَنَهْيُهَا عَنِ الْحَلْقِ: رَوَى أَبُو دَاوُدَ (3) وَغَيْرُهُ (4) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ وَإِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ»، حَسَنَهُ الْحَافِظُ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْدِرِ (5): أَجْمَعَ عَلَى هَذَا أَهْلُ الْعِلْمِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَلْقَ فِي حَقِّهِنَّ مُثَلَّةٌ.

الْقَدْرُ الَّذِي تَأْخُذُهُ الْمَرْأَةُ مِنْ رَأْسِهَا: عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: الْمَرْأَةُ إِذَا أَرَادَتْ أَنْ تُقْصِرَ جَمَعَتْ شَعْرَهَا إِلَى مُقَدِّمِ رَأْسِهَا ثُمَّ أَخَذَتْ مِنْهُ أَنْمَلَةً (6).

وَقَالَ عَطَاءٌ: إِذَا قَصَّرَتْ الْمَرْأَةُ شَعْرَهَا تَأْخُذُ مِنْ أَظْرَافِهِ، مِنْ طَوِيلَةٍ وَقَصِيرَةٍ. رَوَاهُمَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ (7).

وَقِيلَ: لَا حَدَّ لِمَا تَأْخُذُهُ الْمَرْأَةُ مِنْ شَعْرِهَا. وَقَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ: أَقْلُ مَا يُجْزَى، ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ.

15 - باب: طَوَافِ الْإِقَاضَةِ

أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ طَوَافِ الْإِقَاضَةِ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ وَأَنَّ الْحَاجَّ إِذَا لَمْ يَفْعَلْهُ بَطَلَ حَجُّهُ. يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (٢٩) (8)، وَلَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِ النَّيَّةِ لَهُ،

(6) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الحديث: 3/146).

(7) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الحديث: 3/146).

(8) سورة الحج، الآية: 29.

(1) الإجماع: ص: 55.

(2) أخرجه مالك في «الموطأ» (الحديث: 1/396).

(3) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1984).

(4) أخرجه الدارقطني في «السنن» (الحديث: 2/271).

(5) الإجماع: ص: 55.

عَنْدَ أَحْمَدَ . وَالْأَيْمَةُ الثَّلَاثَةُ يَرُونَ أَنَّ نِيَّةَ الْحَجِّ تَسْرِي عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ يَصِحُّ مِنَ الْحَاجِّ وَيُجْزِئُهُ، وَإِنْ لَمْ يَنُوهِ نَفْسَهُ . وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: يَرَى أَنَّهُ سَبْعَةُ أَشْوَاطٍ .

وَيَرَى أَبُو حَنِيفَةَ: أَنَّ رُكْنَ الْحَجِّ مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَشْوَاطٍ، لَوْ تَرَكَهَا الْحَاجُّ بَطَلَ حَجُّهُ، وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ فَهِيَ وَاجِبَةٌ، وَلَيْسَتْ بِرُكْنٍ .

وَلَوْ تَرَكَ الْحَاجُّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ، أَوْ وَاحِدًا مِنْهَا، فَقَدَّ تَرَكَ وَاجِبًا، وَلَمْ يَبْطُلْ حَجُّهُ، وَعَلَيْهِ دَمٌ .

1 - فصل: وَتِ الْإِفَاضَةِ

وَأَوَّلُ وَفْتِهِ نِصْفُ اللَّيْلِ، مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ، عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدُ وَلَا حَدَّ لِآخِرِهِ، وَلَكِنْ لَا تَحِلُّ لَهُ النَّسَاءُ حَتَّى يَطُوفَ . وَلَا يَجِبُ - بِتَأْخِيرِهِ عَنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ - دَمٌ وَإِنْ كَانَ يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ . وَأَفْضَلُ وَفْتٍ يُؤَدَّى فِيهِ، ضُحُوهُ النَّهَارِ، يَوْمَ النَّحْرِ .

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ: أَنَّ وَفْتَهُ يَدْخُلُ بِطُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ، وَاخْتَلَفَا فِي آخِرِ وَفْتِهِ . فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: يَجِبُ فِعْلُهُ فِي أَيِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ النَّحْرِ، فَإِنْ أَخْرَهُ لَزِمَهُ دَمٌ، وَقَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ بِتَأْخِيرِهِ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَتَعْجِيلُهُ أَفْضَلُ .

وَيَمْتَدُّ وَفْتُهُ إِلَى آخِرِ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ، فَإِنْ أَخْرَهُ عَنْ ذَلِكَ لَزِمَهُ دَمٌ وَصَحَّ حَجُّهُ، لِأَنَّ جَمِيعَ ذِي الْحِجَّةِ عِنْدَهُ مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ .

2 - فصل: تَعْجِيلِ الْإِفَاضَةِ لِلنِّسَاءِ

يُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُ الْإِفَاضَةِ لِلنِّسَاءِ يَوْمَ النَّحْرِ إِذَا كُنَّ يَحْفَنُ مَبَادِرَةَ الْحَيْضِ . وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَأْمُرُ النِّسَاءَ بِتَعْجِيلِ الْإِفَاضَةِ يَوْمَ النَّحْرِ، مَخَافَةَ الْحَيْضِ .

وَقَالَ عَطَاءٌ: إِذَا خَافَتِ الْمَرْأَةُ الْحَيْضَةَ فَلْتَزُرِ الْبَيْتَ، قَبْلَ أَنْ تَرْمِيَ الْجَمْرَةَ، وَقَبْلَ أَنْ تَذْبَحَ . وَلَا بَأْسَ مِنْ اسْتِعْمَالِ الدَّوَاءِ، لِيَرْتَفِعَ حَيْضُهَا حَتَّى تَسْتَطِيعَ الطَّوْفَ .

رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ⁽¹⁾ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَشْتَرِي الدَّوَاءَ، لِيَرْتَفِعَ حَيْضُهَا، لِتَنْفِرَ، فَلَمْ يَرَّ بِهِ بَأْسًا وَنَعَتْ لَهَا مَاءَ الْأَرَاكِ .

قَالَ مُحِبُّ الدِّينِ الطَّبْرِيُّ: وَإِذَا اعْتَدَّ بِارْتِفَاعِهِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، اعْتَدَّ بِارْتِفَاعِهِ فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَسَائِرِ الصُّورِ . وَكَذَلِكَ فِي شُرْبِ دَوَاءٍ يَجْلِبُ الْحَيْضَ، إِلْحَاقًا بِهِ .

(1) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (الحديث: 318/1).

3 - فصل: النزول بالمحصب⁽¹⁾

تَبَّتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ نَفَرَ مِنْ مَنَى إِلَى مَكَّةَ نَزَلَ بِالْمُحَصَّبِ، وَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، وَرَقَدَ بِهِ رَقْدَةً، وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ⁽²⁾.

وَقَدْ اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي اسْتِحْبَابِهِ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّمَا نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُحَصَّبِ، لِيَكُونَ أَسْمَحَ⁽³⁾ لِيَخْرُجَ، وَلَيْسَ بِسُنَّةٍ، فَمَنْ شَاءَ نَزَلَهُ، وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَنْزِلْهُ⁽⁴⁾. وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ⁽⁵⁾: وَكَانَ هَذَا شَيْئًا يَفْعَلُ، ثُمَّ تَرَكَ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ⁽⁶⁾: وَقَدْ اسْتَحَبَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ نَزُولَ الْأَبْطَحِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرَوْا ذَلِكَ وَاجِبًا، إِلَّا مَنْ أَحَبَّ ذَلِكَ.

وَالْحِكْمَةُ فِي النُّزُولِ فِي هَذَا الْمَكَانِ شُكْرُ اللَّهِ تَعَالَى، عَلَى مَا مَنَحَ نَبِيَّهُ ﷺ مِنَ الظُّهُورِ فِيهِ عَلَى أَعْدَائِهِ الَّذِينَ تَقَاسَمُوا فِيهِ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ، أَنْ لَا يُنَاجِحُوهُمْ وَلَا يُبَايِعُوهُمْ حَتَّى يُسَلِّمُوا إِلَيْهِمْ النَّبِيَّ ﷺ.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ⁽⁷⁾: فَقَضُدُ النَّبِيِّ ﷺ إِظْهَارُ الْإِسْلَامِ فِي الْمَكَانِ الَّذِي أَظْهَرُوا فِيهِ شَعَائِرَ الْكُفْرِ، وَالْعِدَاوَةَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ. وَهَذِهِ كَانَتْ عَادَتُهُ، صَلَّوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، أَنْ يُقِيمَ شَعَائِرَ التَّوْحِيدِ فِي مَوَاضِعِ شَعَائِرِ الْكُفْرِ وَالشُّرْكِ. كَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ: أَنْ يُبْنَى مَسْجِدُ الطَّائِفِ، مَوْضِعَ اللَّاتِ وَالْعُزَّى.

16 - باب: العُمرة

الْعُمْرَةُ: مَا أُخُوذَ مِنَ الْاِعْتِمَارِ، وَهُوَ الرِّيَاةُ، وَالْمَقْصُودُ بِهَا هُنَا زِيَارَةُ الْكَعْبَةِ وَالطَّوَافُ حَوْلَهَا، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَالْحَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ.

وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ: عَلَى أَنَّهَا مَشْرُوعَةٌ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً»⁽⁸⁾ رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽⁹⁾ وَابْنُ مَاجَةَ⁽¹⁰⁾.

- | | |
|---|--|
| (1) المحصب: هو الأبطح، أو البطحاء، واد بين جبل النور والحجون. | (5) معالم السنن: 2/ 186. |
| (2) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1768)، وأخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1310/338). | (6) السنن للترمذي: 3/ 262. |
| (3) أسمح: أي أسهل. | (7) زاد المعاد في هدي خير العباد: ص 354. |
| (4) تلتقى الحاشية. | (8) أي أن ثواب أدائها في رمضان يعدل ثواب حجة غير مفروضة، وأداؤها لا يسقط الحج المفروض. |
| | (9) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 406/6). |
| | (10) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 2994). |

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽¹⁾ وَالْبُخَارِيُّ⁽²⁾ وَمُسْلِمٌ⁽³⁾.

وَتَقَدَّمَ⁽⁴⁾ حَدِيثُ: «تَابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ».

تَكَرَّرَهَا:

1 - قَالَ نَافِعٌ: اعْتَمَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَعْوَامًا فِي عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عُمْرَتَيْنِ فِي كُلِّ عَامٍ⁽⁵⁾.

2 - وَقَالَ الْقَاسِمُ: إِنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا اعْتَمَرَتْ فِي سَنَةِ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ فَسُئِلَ: هَلْ عَابَ ذَلِكَ عَلَيْهَا أَحَدٌ؟ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، أَمَ الْمُؤْمِنِينَ⁽⁶⁾!؟

وَالِإِلَى هَذَا: ذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ. كَرِهَ مَالِكٌ تَكَرَّرَهَا فِي الْعَامِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ.

جَوَّازُهَا قَبْلَ الْحَجِّ وَفِي أَشْهُرِهِ: وَيَجُوزُ لِلْمُعْتَمِرِ أَنْ يَغْتَمِرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحُجَّ، فَقَدْ اعْتَمَرَ عُمَرُ فِي شَوَالٍ، وَرَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ دُونَ أَنْ يَحُجَّ.

كَمَا يَجُوزُ لَهُ الْإِغْتِمَارُ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ، كَمَا فَعَلَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ طَاوُسٌ: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَرَوْنَ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَفْجَرَ الْفُجُورِ، وَيَقُولُونَ: إِذَا انْفَسَخَ صَفْرُ، وَبَرَأَ الدَّبْرُ⁽⁷⁾ وَعَفَا الْأَثْرُ⁽⁸⁾ حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ⁽⁹⁾.

فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ أَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَغْتَمِرُوا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَدَخَلَتْ الْعُمْرَةُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

عَدَّدَ عُمَرُ ﷺ: وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ: عُمْرَةَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَعُمْرَةَ الْقَضَاءِ، وَالثَّالِثَةَ مِنَ الْجِعْرَانَةِ، وَالرَّابِعَةَ مَعَ حَجَّجِهِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽¹⁰⁾ وَأَبُو دَاوُدَ⁽¹¹⁾ وَابْنُ مَاجَةَ⁽¹²⁾ بِسَنَدٍ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

(1) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 246/2).

(2) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1773).

(3) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1349).

(4) أخرجه ابن حبان في «الصحیح» (الحديث: 3693).

(5) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (الحديث: 4/3693).

(6) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 321/1).

(7) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1993).

(8) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 3003).

(9) أخرجه الشافعي في «المسند» (الحديث: 113).

(7) الدبر: تفرح خف البعير، وقيل: الفرح يكون في ظهر الدابة.

(8) عفا الأثر: أي زال أثر الحج من الطريق، وانمحي بعد رجوعهم.

(9) أخرجه النسائي في «السنن» (الحديث: 2813).

(10) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 321/1).

(11) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 1993).

(12) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 3003).

حُكْمُهَا: ذَهَبَ الْأَخْنَفُ، وَمَالِكٌ: إِلَى أَنَّ الْعُمْرَةَ سُنَّةٌ؛ لِحَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ؟ قَالَ: «لَا وَأَنْ يَعْتَمِرُوا هُوَ أَفْضَلُ»⁽¹⁾ رواه أحمد، والترمذي⁽²⁾، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدُ: أَنَّهَا فَرَضٌ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾⁽³⁾. وَقَدْ عَطَفْتُ عَلَى الْحَجِّ، وَهُوَ فَرَضٌ، فَهِيَ فَرَضٌ كَذَلِكَ، وَالْأَوَّلُ أَرْجَحُ، قَالَ فِي «فَتْحِ الْعَلَامِ»⁽⁴⁾: وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثٌ لَا تَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ.

وَنَقَلَ التِّرْمِذِيُّ⁽⁵⁾ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ فِي الْعُمْرَةِ شَيْءٌ ثَابِتٌ، إِنَّهَا تَطَوُّعٌ.

وَقْتَهَا: ذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: إِلَى أَنَّ وَقْتُ الْعُمْرَةِ جَمِيعُ أَيَّامِ السَّنَةِ، فَيَجُوزُ أَدَاؤُهَا فِي يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِهَا. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى كَرَاهِيَّتِهَا فِي خَمْسَةِ أَيَّامٍ: يَوْمَ عَرَفَةَ، وَيَوْمَ النَّخْرِ، وَأَيَّامِ الشَّرِيقِ الثَّلَاثَةِ.

وَذَهَبَ أَبُو يُوسُفَ إِلَى كَرَاهِيَّتِهَا، فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، وَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بَعْدَهُ. وَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ.

1 - رَوَى الْبُخَارِيُّ⁽⁶⁾ عَنْ عِكْرَمَةَ بِنِ خَالِدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ فَقَالَ: لَا بَأْسَ عَلَى أَحَدٍ أَنْ يَعْتَمِرَ قَبْلَ الْحَجِّ، فَقَدْ اغْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ.

2 - وَرَوَى عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ عَائِشَةَ حَاضَتْ فَسَكَتَ الْمَنَاسِكُ كُلَّهَا غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تَنْظِفْ بِالْبَيْتِ. فَلَمَّا طَهَّرَتْ وَطَافَتْ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَنْظِلُونَ بِحَجِّ وَعُمْرَةٍ، وَأَنْتَلِقُ بِالْحَجِّ؟ فَأَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ فِي ذِي الْحِجَّةِ⁽⁷⁾. وَأَفْضَلُ أَوْقَاتِهَا رَمَضَانُ لِمَا تَقَدَّمَ.

مِيقَاتُهَا: الَّذِي يُرِيدُ الْعُمْرَةَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ خَارِجَ مَوَاقِيتِ الْحَجِّ الْمُتَقَدِّمَةِ، أَوْ يَكُونَ دَاخِلَهَا. فَإِنْ كَانَ خَارِجَهَا، فَلَا يَجِلُّ لَهُ مُجَاوَزَتُهَا بِإِلَّا إِحْرَامٍ؛ لِمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ⁽⁸⁾: أَنَّ زَيْدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، فَسَأَلَهُ: مِنْ أَيْنَ يَجُوزُ أَنْ اغْتَمَرَ؟ قَالَ: فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ نَجْدٍ «قَرْنًا» وَلِأَهْلِ الْمَدِينَةِ «ذَا الْحُلَيْفَةِ» وَلِأَهْلِ الشَّامِ «الْبُحَيْفَةَ».

- (1) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 316/3).
 (2) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 931).
 (3) سورة البقرة، الآية: 196.
 (4) فتح العلام لشرح بلوغ المرام: 596/1.
 (5) السنن: ص 398.
 (6) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1774).
 (7) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1785).
 (8) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1522).

وَإِنْ كَانَ دَاخِلَ الْمَوَاقِبِ، فَمِيقَاتُهُ فِي الْعُمْرَةِ الْجُلِّ، وَلَوْ كَانَ بِالْحَرَمِ؛ لِحَدِيثِ الْبُخَارِيِّ الْمُتَقَدِّمِ⁽¹⁾، وَفِيهِ: أَنَّ عَائِشَةَ خَرَجَتْ إِلَى التَّنْعِيمِ وَأَحْرَمَتْ فِيهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ كَانَ أَمْرًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

17 - باب: طواف الوداع

طَوَافُ الْوَدَاعِ، سُمِّيَ بِهَذَا الْأَسْمِ، لِأَنَّهُ لِتَوْدِيعِ الْبَيْتِ، وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ طَوَافُ الصَّدْرِ، لِأَنَّهُ عِنْدَ صُورِ النَّاسِ مِنْ مَكَّةَ، وَهُوَ طَوَافٌ لَا رَمَلَ فِيهِ. وَهُوَ آخِرُ مَا يَفْعَلُهُ الْحَاجُّ الْعَيْزُ الْمَكِّيُّ⁽²⁾ عِنْدَ إِزَادَةِ السَّفَرِ مِنْ مَكَّةَ. رَوَى مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ⁽³⁾ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «آخِرُ النَّسْكِ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ»⁽⁴⁾.

أَمَّا الْمَكِّيُّ وَالْحَائِضُ، فَإِنَّهُ لَا يُشْرَعُ فِي حَقِّهِمَا، وَلَا يَلْزَمُ بِتَرْكِهِمَا لَهُ شَيْءٌ، فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «رُخِصَ لِلْحَائِضِ أَنْ تَنْفِرَ إِذَا حَاضَتْ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ⁽⁵⁾ وَمُسْلِمٌ⁽⁶⁾.

وَفِي رِوَايَةٍ⁽⁷⁾ قَالَ: «أَمْرُ النَّاسِ أَنْ يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ، إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ».

وَرَوَى⁽⁸⁾ عَنْ صَفِيَّةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهَا حَاضَتْ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَحَابِسْتُنَا هِيَ؟» فَقَالُوا: إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ. قَالَ: «فَلَا إِذَا».

حُكْمُ طَوَافِ الْوَدَاعِ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ: عَلَى أَنَّهُ مُشْرُوعٌ؛ لِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ⁽⁹⁾ وَأَبُو دَاوُدَ⁽¹⁰⁾، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ فِي كُلِّ وَجْهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَنْفِرُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ فِي الْبَيْتِ».

وَاحْتَلَفُوا فِي حُكْمِهِ: فَقَالَ مَالِكٌ، وَدَاوُدُ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ: إِنَّهُ سُنَّةٌ، لَا يَجِبُ بِتَرْكِهِ شَيْءٌ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَتِ الْأَحْنَافُ، وَالْحَنَابِلَةُ، وَرِوَايَةٌ عَنِ الشَّافِعِيِّ: إِنَّهُ وَاجِبٌ، يَلْزَمُ بِتَرْكِهِ دَمٌ.

-
- (1) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1516).
(2) أما المكِّي فإنه بمكة، وملازم لها، فلا وداع النسبة له.
(3) أخرجه مالك في «الموطأ» (الحديث: 369/1).
(4) قال في الروضة الندية: قال في الحج: والسر فيه تعظيم البيت، فيكون الأول وهو الآخر، تصويراً لكونه هو المقصود من السفر.
(5) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1760).
(6) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1328/381).
(7) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1755).
(8) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1757).
(9) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1327).
(10) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 2002).

1 - فصل: وَقْتِ الطَّوَافِ الْوُدَاعِ

وَقْتُ طَوَافِ الْوُدَاعِ، بَعْدَ أَنْ يَفْرَغَ الْمَرْءُ مِنْ جَمِيعِ أَعْمَالِهِ، وَيُرِيدَ السَّفَرَ، لِيَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ. كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَدِيثِ.

فَإِذَا طَافَ الْحَاجُّ سَافِرًا تَوًّا⁽¹⁾ دُونَ أَنْ يَشْتِغَلَ بِبَيْعٍ أَوْ بِشِرَاءٍ وَلَا يُقِيمُ زَمَانًا. فَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، أَعَادَهُ. اللَّهُمَّ إِذَا قَضَى حَاجَةً فِي طَرِيقِهِ، أَوْ اشْتَرَى شَيْئًا لَا غِنَى لَهُ عَنْهُ مِنْ طَعَامٍ، فَلَا يُعِيدُ لِذَلِكَ. لِأَنَّ هَذَا لَا يُخْرِجُهُ عَنِ أَنْ يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ.

وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُودِعِ أَنْ يَدْعُوَ بِالْمَأْثُورِ⁽²⁾ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَهُوَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أُمَّتِكَ حَمَلْتَنِي عَلَى مَا سَخَّرْتَ لِي مِنْ خَلْقِكَ، وَسَتَرْتَنِي فِي بِلَادِكَ حَتَّى بَلَغْتَنِي - بِنِعْمَتِكَ - إِلَى بَيْتِكَ، وَأَعْتَنِي عَلَى أَدَاءِ نُسُكِي، فَإِنْ كُنْتُ رَضِيْتُ عَنِّي فَارْزُقْ عَنِّي رِضًا، وَإِلَّا فَمِنْ الْآنَ فَارْضَ عَنِّي قَبْلَ أَنْ تَتَأَيَّ عَنْ بَيْتِكَ دَارِي، فَهَذَا أَوْ أَنْصِرَافِي إِنْ أَذْنَتْ لِي غَيْرَ مُسْتَبْدِلٍ بِكَ وَلَا بِبَيْتِكَ، وَلَا رَاغِبٍ عَنكَ، وَلَا عَنِ بَيْتِكَ، اللَّهُمَّ فَاصْحَبْنِي الْعَافِيَةَ فِي بَدَنِي، وَالصِّحَّةَ فِي جِسْمِي، وَالْعِضْمَةَ فِي دِينِي، وَأَحْسِنْ مُنْقَلَبِي، وَارْزُقْنِي طَاعَتَكَ مَا أَبْقَيْتَنِي، وَاجْمَعْ لِي بَيْنَ خَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَحَبُّ؛ إِذَا وَدَّعَ الْبَيْتَ، أَنْ يَقِفَ فِي الْمُلْتَزِمِ. وَهُوَ مَا بَيْنَ الرَّحْنِ وَالْبَابِ. ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ.

2 - فصل: كَيْفِيَّةُ آدَاءِ الْحَجِّ

إِذَا قَارَبَ الْحَاجُّ الْمِيقَاتِ اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَارِبِهِ وَيَقْصَّ شَعْرَهُ، وَأَظْفَارَهُ، وَيَغْتَسِلَ، أَوْ يَتَوَضَّأَ، وَيَتَطَيَّبَ، وَيَلْبَسَ لِبَاسَ الْإِحْرَامِ.

فَإِذَا بَلَغَ الْمِيقَاتِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَأَحْرَمَ، أَي نَوَى الْحَجَّ، إِنْ كَانَ مُفْرِدًا، أَوْ الْعُمْرَةَ إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا، أَوْ هُمَا إِنْ كَانَ قَارِنًا، وَهَذَا الْإِحْرَامُ رُكْنٌ، لَا يَصِحُّ النَّسْكُ بِدُونِهِ.

أَمَّا تَغْيِينُ نَوْعِ النَّسْكِ، مِنْ إِفْرَادٍ، أَوْ تَمَتُّعٍ، أَوْ قِرَانٍ فَلَيْسَ فَرْضًا. وَلَوْ أَطْلَقَ النَّبِيُّ وَلَمْ يُعَيِّنْ نَوْعًا خَاصًّا صَحَّ إِحْرَامُهُ. وَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ أَحَدَ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ.

بِمُجَرَّدِ الْإِحْرَامِ تُشْرَعُ التَّلْبِيَةُ بِصَوْتٍ مُرْتَفِعٍ، كُلَّمَا عَلَا شَرْفًا، أَوْ هَبَطَ وَادِيًا، أَوْ لَقِيَ رَجَبًا، أَوْ أَحَدًا، وَفِي الْأَسْحَارِ، وَفِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ.

(1) تَوًّا: أَي فُورًا.

(2) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (الْحَدِيثُ: 221/2).

وَعَلَى الْمُحْرِمِ أَنْ يَتَجَنَّبَ الْجَمَاعَ وَدَوَاعِيَهُ، وَمُخَاصَمَةَ الرِّفَاقِ وَعَيْرَهُمْ، وَالجِدَالَ فِيمَا لَا فَايِدَةَ فِيهِ، وَأَنْ لَا يَتَزَوَّجَ، وَلَا يُزَوِّجَ غَيْرَهُ، وَيَتَجَنَّبَ أَيْضاً لُبْسَ المَخِيطِ وَالْحِذَاءِ الَّذِي يَسْتُرُ مَا فَوْقَ الكَعْبَيْنِ.

وَلَا يَسْتُرُ رَأْسَهُ وَلَا يَمَسُّ طَيْباً، وَلَا يَخْلُقُ شَعراً. وَلَا يَقْضُ ظُفراً وَلَا يَتَعَرَّضُ لِصَيْدِ البَرِّ، مُطْلَقاً، وَلَا لِشَجَرِ الحَرَمِ وَحَشِيصِهِ.

فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ المُكْرَمَةَ اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَدْخُلَهَا مِنْ أَغْلَاهَا بَعْدَ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنْ بئرِ ذِي طُوًى، بِالرَّاهِرِ، إِنْ تيسَّرَ لَهُ.

ثُمَّ يَتَّجِهْ إِلَى الكَعْبَةِ فَيَدْخُلُهَا مِنْ «بَابِ السَّلَامِ» ذَاكِرًا أَدْعِيَةَ دُخُولِ المَسْجِدِ، وَمُرَاعِيًا آدَابَ الدُّخُولِ، وَمُلْتَزِمًا الحُشُوعَ، وَالتَّوَضُّعَ، وَالتَّوْبَةَ.

فَإِذَا وَقَعَ بَصْرُهُ عَلَى الكَعْبَةِ، رَفَعَ يَدَيْهِ وَسَأَلَ اللّهَ مِنْ فَضْلِهِ، وَذَكَرَ الدُّعَاءَ المُسْتَحَبَّ فِي ذَلِكَ. وَيَقْضُدُ رَأْساً إِلَى الحَجَرِ الأَسْوَدِ، فَيَقْبَلُهُ بِعَيْرِ صَوْتٍ أَوْ يَسْتَلِمُهُ بِيَدِهِ وَيَقْبَلُهَا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ ذَلِكَ أَشَارَ إِلَيْهِ.

ثُمَّ يَقِفُ بِجِدَائِهِ، مُلْتَزِمًا الذِّكْرَ المُسْنُونَ، وَالأَدْعِيَةَ المَأْتُورَةَ، ثُمَّ يَشْرَعُ فِي الطَّوَافِ.

وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَضْطَبِعَ وَيَرْمُلَ فِي الأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ الأَوَّلِ، وَيَمْشِي عَلَى هَيْئَتِهِ فِي الأَشْوَاطِ الأَرْبَعَةِ البَاقِيَةِ، وَيُسْنُّ لَهُ اسْتِلامُ الرُّكْنِ اليمَانِيِّ، وَتَقْبِيلُ الحَجَرِ الأَسْوَدِ فِي كُلِّ شَوْطٍ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ طَوَافِهِ، تَوَجَّهَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ تَالِيًا قَوْلَ اللّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ (1)، فَيُصَلِّي رَكَعَتِي الطَّوَافِ، ثُمَّ يَأْتِي «رَمَزَمَ» فَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا وَيَتَضَلَّعُ مِنْهُ. وَبَعْدَ ذَلِكَ يَأْتِي «المُلْتَزِمَ» فَيَدْعُو اللّهَ عَزَّ وَجَلَّ بِمَا شَاءَ مِنْ خَيْرِي الدُّنْيَا وَالأُخْرَى، ثُمَّ يَسْتَلِمُ الحَجَرَ وَيَقْبَلُهُ وَيَخْرُجُ مِنْ بَابِ «الصِّفَا» إِلَى «الصِّفَا» تَالِيًا قَوْلَ اللّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصِّفَا وَالمَرْوَةَ مِنَ سَعَائِرِ اللّهِ﴾ (2) الآية.

وَيَضَعُدُ عَلَيْهِ، وَيَتَّجِهْ إِلَى الكَعْبَةِ، فَيَدْعُو بالدُّعَاءِ المَأْتُورِ ثُمَّ يَنْزِلُ فَيَمْشِي فِي المَسْعَى، ذَاكِرًا دَاعِيًا بِمَا شَاءَ.

فَإِذَا بَلَغَ «مَا بَيْنَ المِيلَيْنِ» هَرَوَلَ، ثُمَّ يَعُودُ مَا شِئياً عَلَى رِسْلِهِ حَتَّى يَبْلُغَ المَرْوَةَ، فَيَضَعُدُ السَّلْمَ وَيَتَّجِهْ إِلَى الكَعْبَةِ، دَاعِيًا، ذَاكِرًا. وَهَذَا هُوَ الشَّوْطُ الأَوَّلُ.

(2) سورة البقرة، الآية: 128.

(1) سورة البقرة، الآية: 125.

وَعَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ حَتَّى يَسْتَكْمِلَ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ. وَهَذَا السَّعْيُ وَاجِبٌ عَلَى الْأَرْجَحِ، وَعَلَى تَارِكِهِ - كُلُّهُ أَوْ بَعْضِهِ - دَمٌ. فَإِذَا كَانَ الْمُحْرِمُ مُتَمَتِّعًا حَلَقَ رَأْسَهُ أَوْ قَصَرَ. وَبِهَذَا تَبَيَّنَ عُمْرَتُهُ، وَجِلُّ لَهُ مَا كَانَ مَحْظُورًا مِنْ مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ، حَتَّى النِّسَاءِ. أَمَّا الْقَارِنُ وَالْمُفْرِدُ فَيَبْقِيَانِ عَلَى إِحْرَامِهِمَا.

وَفِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، يُحْرِمُ الْمُتَمَتِّعُ مِنْ مَنْزِلِهِ، وَيَخْرُجُ هُوَ وَغَيْرُهُ مِمَّنْ بَقِيَ عَلَى إِحْرَامِهِ إِلَى مَنَى، فَيَبِيتُ بِهَا. فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ذَهَبَ إِلَى «عَرَفَاتِ» وَنَزَلَ عِنْدَ مَسْجِدِ «نَمْرَةَ» وَاعْتَسَلَ، وَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمَعَ تَقْدِيمَ مَعَ الْإِمَامِ، يَقْضُرُ فِيهِمَا الصَّلَاةَ. هَذَا إِذَا تَسَرَّ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ مَعَ الْإِمَامِ، وَإِلَّا صَلَّى وَقَصَرَ، حَسَبَ اسْتَطَاعَتِهِ. وَلَا يَبْدَأُ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ. فَيَقِفُ بِعَرَفَةَ عِنْدَ الصَّخْرَاتِ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا. فَإِنَّ هَذَا مَوْضِعُ وَقُوفِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَالْوُقُوفُ بِـ «عَرَفَةَ» هُوَ رُكْنُ الْحَجِّ الْأَعْظَمِ، وَلَا يُسْنُّ وَلَا يَنْبَغِي صُعُودُ جَبَلِ الرَّحْمَةِ. وَيَسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةَ، وَيَأْخُذُ فِي الدُّعَاءِ، وَالذِّكْرِ، وَالِابْتِهَالِ حَتَّى يَدْخُلَ اللَّيْلُ. فَإِذَا دَخَلَ اللَّيْلُ أَقَاضَ إِلَى «الْمُزْدَلِفَةِ» فَيُصَلِّي بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمَعَ تَأْخِيرًا، وَيَبِيتُ بِهَا.

فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ وَقَفَ بِالمَشْعَرِ الْحَرَامِ، وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا حَتَّى يُسْفِرَ الصُّبْحُ، فَيَنْصَرِفُ بَعْدَ أَنْ يَسْتَحْضِرَ الْجَمْرَاتِ، وَيَعُودُ إِلَى «مَنَى».

وَالْوُقُوفُ بِالمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاجِبٌ، يَلْزَمُ بِتَرْكِهِ دَمٌ. وَبَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بِسَبْعِ حُصَيَّاتٍ. ثُمَّ يَذْبَحُ هَدْيَهُ - إِنْ أَمَكَّنَهُ - وَيَخْلِقُ شَعْرَهُ أَوْ يَقْضِرُهُ، وَيَبَالِغُ فِي حَلْقِهِ لَهْ كُلِّ مَا كَانَ مُحَرَّمًا عَلَيْهِ، مَا عَدَا النِّسَاءَ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى مَكَّةَ. فَيَطُوفُ بِهَا طَوَافَ الْإِفاضةِ - وَهُوَ طَوَافُ الرُّكْنِ - فَيَطُوفُ - كَمَا طَافَ - طَوَافَ الْقُدُومِ.

وَيُسَمَّى هَذَا الطَّوَافُ أَيْضًا طَوَافَ الرِّيَاةِ وَإِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا سَعَى بَعْدَ الطَّوَافِ. وَإِنْ كَانَ مُفْرِدًا، أَوْ قَارِنًا، وَكَانَ قَدْ سَعَى عِنْدَ الْقُدُومِ، فَلَا يَلْزَمُهُ سَعْيٌ آخَرُ. وَبَعْدَ هَذَا الطَّوَافِ يَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ، حَتَّى النِّسَاءِ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى «مَنَى» فَيَبِيتُ بِهَا. وَالمَبِيتُ بِهَا وَاجِبٌ، يَلْزَمُ بِتَرْكِهِ دَمٌ.

وَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنَ الْيَوْمِ الْحَادِي عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ رَمَى الْجَمْرَاتِ الثَّلَاثَةَ، مُبْتَدِئًا بِالْجَمْرَةِ الَّتِي تَلِي «مِنَى» ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الْوُسْطَى. وَيَقِفُ بَعْدَ الرَّمْيِ، دَاعِيًا دَاكِرًا، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا.

وَيَبْغِي أَنْ يَرْمِي كُلَّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ حُصَيَّاتٍ قَبْلَ الْغُرُوبِ.
وَيَفْعَلُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي عَشَرَ مِثْلَ ذَلِكَ.

ثُمَّ هُوَ مُخَيَّرٌ أَنْ يَنْزِلَ إِلَى مَكَّةَ قَبْلَ غُرُوبِ الْيَوْمِ الثَّانِي عَشَرَ، وَيَبِينُ أَنْ يَبِيتَ وَيَرْمِي، فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ عَشَرَ.

وَرَمَى الْجِمَارِ وَاجِبٌ يُجْبِرُ تَرْكُهُ بِالْدَمِّ.

فَإِذَا عَادَ إِلَى مَكَّةَ وَأَرَادَ الْعُودَةَ إِلَى بِلَادِهِ طَافَ طَوَافَ الْوَدَاعِ، وَهَذَا الطَّوَافُ وَاجِبٌ. وَعَلَى تَارِكِهِ أَنْ يَعُودَ إِلَى مَكَّةَ لِيَطُوفَ طَوَافَ الْوَدَاعِ إِنْ أَمَكَّنَهُ الرَّجُوعُ، وَلَمْ يَكُنْ قَدْ تَجَاوَزَ الْمَيْقَاتَ، وَإِلَّا ذَبَحَ شَاةً.

وَيُؤَخَذُ مِنْ كُلِّ مَا تَقَدَّمَ أَنْ أَعْمَالَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، هِيَ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمَيْقَاتِ، وَالطَّوَافُ وَالسُّعْيُ، وَالْحَلْقُ، وَبِهَذَا تَنْتَهِي أَعْمَالُ الْعُمْرَةِ.

وَيَزِيدُ عَلَيْهَا الْحَجَّ وَالْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ، وَرَمَى الْجِمَارِ، وَطَوَافَ الْإِفَاضَةِ، وَالْمَبِيتَ بِ «مِنَى»، وَالذَّبْحُ، وَالْحَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ.

هَذِهِ هِيَ خُلَاصَةُ أَعْمَالِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ.

3 - فصل: أَسْتِحْبَابُ تَعْجِيلِ الْعُودَةِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ، يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ، فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَتَهُ⁽¹⁾ فَلْيُعْجِلْ إِلَى أَهْلِهِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ⁽²⁾، وَمُسْلِمٌ⁽³⁾.

وَعَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ حَجَّهُ فَلْيَتَعَجَّلْ إِلَى أَهْلِهِ، فَإِنَّهُ أَغْظَمُ لِأَجْرِهِ» رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ⁽⁴⁾.

(1) نهمة: بلوغ النهمة: شدة الشهوة في الحصول على الشيء.

(2) أخرجه البخاري في «الصحيح» (الحديث: 1927).

(3) أخرجه الدارقطني في «السنن» (الحديث: 229/2).

(4) أخرجه البخاري في «الصحيح» (الحديث: 1804).

وَرَوَى مُسْلِمٌ⁽¹⁾ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَضْرَمِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُقِيمُ الْمُهَاجِرُ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ثَلَاثًا».

18 - باب: الإحصار

الإحصار: هُوَ الْمَنْعُ وَالْحَيْسُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِن أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾⁽²⁾، وَقَدْ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي حَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَنْعِهِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ فِي الْحُدَيْبِيَّةِ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. وَالْمُرَادُ بِهِ: الْمَنْعُ عَنِ الطَّوَافِ فِي الْعُمْرَةِ، وَعَنْ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، أَوْ طَوَافِ الْإِقَاصَةِ فِي الْحَجِّ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي السَّبَبِ الَّذِي يَكُونُ بِهِ الْإِحْصَارُ. قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: الْإِحْصَارُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْعَدُوِّ، لِأَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي إِحْصَارِ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا حَضْرَ إِلَّا حَضْرُ الْعَدُوِّ.

وَدَهَبَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ - مِنْهُمْ الْأَخْنَفُ، وَأَحْمَدُ - إِلَى أَنَّ الْإِحْصَارَ يَكُونُ مِنْ كُلِّ حَاسِسٍ يَحْسِبُ الْحَاجَّ عَنِ الْبَيْتِ مِنْ عَدُوٍّ⁽³⁾ أَوْ مَرَضٍ يَزِيدُ بِالْإِنْقِصَالِ، وَالْحَرَكَةِ، أَوْ خَوْفٍ، أَوْ ضِيَاعِ النَّفَقَةِ، أَوْ مَوْتِ مَحْرَمِ الزَّوْجَةِ فِي الطَّرِيقِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْذَارِ الْمَانِعَةِ، حَتَّى أَفْتَى ابْنُ مَسْعُودٍ رَجُلًا لُدَعٌ، بِأَنَّهُ مُحْصِرٌ.

وَأَسْتَدَلُّوا بِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِن أُحْصِرْتُمْ﴾⁽⁴⁾ وَأَنَّ سَبَبَ نُزُولِ الْآيَةِ إِحْصَارُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْعَدُوِّ فَإِنَّ الْعَامَّ لَا يُفْضَرُ عَلَى سَبَبِهِ، وَهَذَا أَقْوَى مِنْ غَيْرِهِ، مِنْ الْمَذَاهِبِ. عَلَى الْمُحْصِرِ شَأَةٌ فَمَا فَوْقَهَا: الْآيَةُ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ عَلَى الْمُحْصِرِ أَنْ يَذْبَحَ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أُحْصِرَ فَحَلَقَ وَجَامَعَ نِسَاءَهُ وَنَحَرَ هَدْيَهُ، حَتَّى أَعْتَمَرَ عَامًا قَابِلًا» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ⁽⁵⁾.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْجُمْهُورُ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْمُحْصِرَ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَبْحُ شَأَةٍ أَوْ بَقْرَةٍ أَوْ نَحْرٍ بَدَنَةٍ، وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَجِبُ.

(1) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 442/1352). (4) سورة البقرة، الآية: 196.

(2) سورة البقرة، الآية: 126. (5) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1809).

(3) كافراً كان أو باغياً.

قَالَ فِي «فَتْحِ الْعَلَامِ»⁽¹⁾: وَالْحَقُّ مَعَهُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعَ كُلِّ الْمُحْصِرِينَ هَدْيِي، وَهَذَا الْهَدْيُ الَّذِي كَانَ مَعَهُ ﷺ سَأَفَهُ مِنَ الْمَدِينَةِ مُتَمَفِّلاً بِهِ .
وَهُوَ الَّذِي أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿وَالْمَدَى مَعَكُمْ أَوْ يَبْلُغْ مَحَلَّهُ﴾⁽²⁾، وَالآيَةُ لَا تَدُلُّ عَلَى الْإِجَابِ .

مَوْضِعُ ذَبْحِ هَدْيِ الْإِحْصَارِ: قَالَ فِي «فَتْحِ الْعَلَامِ»⁽³⁾: اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ - هَلْ نَحَرُهُ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ فِي الْجِلِّ أَوْ فِي الْحَرَمِ؟

وَوَظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمَدَى مَعَكُمْ أَوْ يَبْلُغْ مَحَلَّهُ﴾⁽⁴⁾ أَنَّهُمْ نَحَرُوهُ فِي الْجِلِّ .

وَفِي مَحَلِّ نَحْرِ الْهَدْيِ لِلْمُحْصِرِ أَقْوَالٌ:

الْأَوَّلُ لِلْجُمْهُورِ: أَنَّهُ يُذْبَحُ هَدْيُهُ حَيْثُ يَجِلُّ فِي حَرَمٍ أَوْ جِلِّ .

الثَّانِي لِلْحَنَفِيَّةِ: أَنَّهُ لَا يَنْحَرُهُ إِلَّا فِي الْحَرَمِ .

الثَّالِثُ لِابْنِ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٍ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ يَسْتَطِيعُ الْبَعْثَ بِهِ إِلَى الْحَرَمِ، وَجَبَّ عَلَيْهِ، وَلَا يَجِلُّ حَتَّى يُنْحَرَ فِي مَحَلِّهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ الْبَعْثَ بِهِ إِلَى الْحَرَمِ نُجِرَ فِي مَحَلِّ إِخْصَارِهِ .

لَا قَضَاءَ عَلَى الْمُحْصِرِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ فَرَضُ الْحَجِّ: وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾⁽⁵⁾، يَقُولُ: مَنْ أَحْرَمَ بِحَجٍّ أَوْ بِعُمْرَةٍ ثُمَّ حَبَسَ عَنِ الْبَيْتِ، فَعَلَيْهِ ذَبْحُ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ: شَاةٌ فَمَا فَوْقَهَا، يُذْبَحُ عَنْهُ .

فَإِنْ كَانَ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ، فَعَلَيْهِ قَضَاؤُهَا .

وَإِنْ كَانَ حَجَّةَ بَعْدَ حَجِّ الْفَرِيضَةِ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ .

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ الْحُدَيْبِيَّةَ فَنَحَرُوا الْهَدْيَ، وَحَلَقُوا رُؤُوسَهُمْ، وَحَلَقُوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، قَبْلَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، وَمِنْ قَبْلِ أَنْ يَصِلَ الْهَدْيُ إِلَى الْبَيْتِ .

ثُمَّ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ، وَلَا مِمَّنْ كَانَ مَعَهُ أَنْ يَقْضُوا شَيْئًا، وَلَا يَعُودُوا لَهُ وَالْحُدَيْبِيَّةَ خَارِجًا مِنَ الْحَرَمِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ⁽⁶⁾ .

(1) فتح العلام لشرح بلوغ المرام: 1/ 659 .

(5) سورة البقرة، الآية: 196 .

(2) سورة الفتح، الآية: 25 .

(6) أخرجه البخاري في «الصحیح» في كتاب: المحصر

(3) فتح العلام لشرح بلوغ المرام: 1/ 660 .

(الباب: من قال ليس على المحصر بدل. تعليقاً).

(4) سورة الفتح، الآية: 25 .

قَالَ الشَّافِعِيُّ، فَحَيْثُ أُخْصِرَ ذَبِيحٌ، وَحَلَّ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ اللَّهُ لَمْ يَذْكُرْ قَضَاءَهُ.
ثُمَّ قَالَ: لِأَنَّا عَلِمْنَا - مِنْ تَوَاطُؤِ حَدِيثِهِمْ - أَنَّهُ كَانَ مَعَهُ فِي عَامِ الْحُدَيْبِيَّةِ رِجَالٌ مَعْرُوفُونَ،
ثُمَّ أَعْتَمَرُوا عُمْرَةَ الْقَضَاءِ فَتَحَلَّفَتْ بَعْضُهُمْ فِي الْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، فِي نَفْسٍ وَلَا مَالٍ وَلَوْ لَزِمَ
الْقَضَاءُ لِأَمْرِهِمْ بِالْأَيِّ تَحَلَّفُوا عَنْهُ.

وَقَالَ: وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ عُمْرَةُ الْقَضَاءِ وَالْقَضِيَّةِ لِلْمُقَاضَاةِ الَّتِي وَقَعَتْ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَبَيْنَ
قُرَيْشٍ، لَا عَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ قَضَاءُ تِلْكَ الْعُمْرَةِ.

جَوَازُ اشْتِرَاطِ الْمُحْرِمِ التَّحَلُّلَ بِعُدْرِ الْمَرَضِ وَنَحْوِهِ: ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، إِلَى جَوَازِ أَنْ
يَشْتَرِطَ الْمُحْرِمُ عِنْدَ إِحْرَامِهِ، أَنَّهُ إِنْ مَرِضَ تَحَلَّلَ.

فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ⁽¹⁾ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِضَبَاعَةَ: «حَبِي،
وَأَشْتَرِطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ تَحْسِنِي».

فَإِذَا أُخْصِرَ بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ، مِنْ مَرَضٍ، أَوْ غَيْرِهِ، إِذَا اشْتَرَطَهُ فِي إِحْرَامِهِ فَلَهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ
وَلَيْسَ عَلَيْهِ دَمٌ، وَلَا صَوْمٌ.

1 - فصل: كِسْوَةُ الْكَعْبَةِ

كَانَ النَّاسُ عَلَى عَهْدِ الْجَاهِلِيَّةِ يَكْسُونَ الْكَعْبَةَ، حَتَّى جَاءَ الْإِسْلَامُ فَأَقَرَّ كِسْوَتَهَا.
فَقَدْ ذَكَرَ الْوَاقِدِيُّ⁽²⁾ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُتِبَ الْبَيْتُ فِي
الْجَاهِلِيَّةِ الْأَنْطَاعِ⁽³⁾ ثُمَّ كَسَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الثِّيَابَ الْيَمَانِيَّةَ. وَكَسَاهُ عُمَرُ وَعُثْمَانُ الْقَبَاطِيَّ⁽⁴⁾، ثُمَّ
كَسَاهُ الْحَجَّاجُ الدِّيَّاجَ.

وَرَوَى: أَنَّ أَوَّلَ مَنْ كَسَاهَا أَسْعَدُ الْحَمِيرِيُّ وَهُوَ «تُبَّع»⁽⁵⁾، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
يُجَلِّلُ بُدْنَةَ الْقَبَاطِيِّ وَالْأَنْطَاعِ⁽⁶⁾ وَالْحُلَّلَ، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا إِلَى الْكَعْبَةِ يَكْسُوها إِيَّاهَا، رَوَاهُ مَالِكٌ⁽⁷⁾.

وَأَخْرَجَ الْوَاقِدِيُّ⁽⁸⁾ أَيْضاً عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي عَبْدِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ قَالَ:

(1) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1208).
(2) ذكره ابن حجر في فتح الباري شرح صحيح

(1) أخرجه مسلم في «الصحیح» (الحديث: 1208).

(2) ذكره ابن حجر في فتح الباري شرح صحيح

البخاري: 458/3.

(3) الأنطاع: جمع نطع وهو ما يفرش على الأرض

كالسباط، ويصنع من الجلد الأحمر.

(4) القباطي: جمع قبطية، وهو الثوب من ثياب مصر،

(5) تفسير القرطبي: 125/2.

(6) الأنطاع: جمع نمط، نوع من البسط.

(7) أخرجه مالك في «الموطأ» (الحديث: 379/1).

(8) فتح الباري شرح صحيح البخاري: 459/3.

كَانَ النَّاسُ يُهْدُونَ إِلَى الْكَعْبَةِ كِسْوَةً، وَيُهْدُونَ إِلَيْهَا الْبُذْنَ عَلَيْهَا الْحَبِرَاتُ⁽¹⁾ فَيُبْعَثُ بِالْحَبِرَاتِ إِلَى الْبَيْتِ كِسْوَةً. فَلَمَّا كَانَ يَزِيدُ بِنُ مَعَاوِيَةَ كَسَاهَا الدِّيَابَجَ. فَلَمَّا كَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ أَتَبَعَ أَثَرَهُ. وَكَانَ يَبْعَثُ إِلَى مُضَعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ، لِيَبْعَثَ بِالْكِسْوَةِ كُلِّ سَنَةٍ، فَكَانَ يَكْسُوهَا يَوْمَ عَاشُورَاءَ. وَأَخْرَجَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ⁽²⁾: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانَ يَنْزِعُ ثِيَابَ الْكَعْبَةِ فِي كُلِّ سَنَةٍ، فَيَقْسِمُهَا عَلَى الْحَاجِّ فَيَسْتَظِلُّونَ بِهَا عَلَى السَّمْرِ⁽³⁾ بِمَكَّةَ.

2 - فصل: تطيب الكعبة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: طَيَّبُوا الْبَيْتَ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ تَطْهِيرِهِ. وَطَيَّبَ ابْنُ الزُّبَيْرِ جُوفَ الْكَعْبَةِ كُلَّهُ، وَكَانَ يُجَمِّرُ الْكَعْبَةَ كُلَّ يَوْمٍ بِرِظْلٍ مِنْ مُجَمِّرٍ⁽⁴⁾ وَيُجَمِّرُهَا كُلَّ جُمُعَةٍ بِرِظْلَيْنِ.

3 - النهي عن الإلحاد في الحرم

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ⁽⁵⁾ يُظَلِّمِ نَفْسَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾⁽⁶⁾. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ⁽⁷⁾ عَنْ مُوسَى بْنِ بَادَانَ قَالَ: أَتَيْتُ يَعْلىَ بْنَ أُمَيَّةَ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَخْتِكَاؤُ الطَّعَامِ فِي الْحَرَمِ إِلْحَادٌ فِيهِ». وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ الْكَبِيرِ⁽⁸⁾، عَنْ يَعْلىَ بْنِ أُمَيَّةَ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ «أَخْتِكَاؤُ الطَّعَامِ إِلْحَادٌ». وَرَوَى أَحْمَدُ⁽⁹⁾ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ أَتَى ابْنَ الزُّبَيْرِ وَهُوَ جَالِسٌ فِي الْحِجْرِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ، إِيَّاكَ وَالْإِلْحَادَ فِي حَرَمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنِّي أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُحِلُّهَا رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ». وَفِي رِوَايَةٍ⁽¹⁰⁾: «سَيُلْحَدُ فِيهِ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ، لَوْ وُزِنَتْ ذُنُوبُهُ وَذُنُوبُ الثَّقَلَيْنِ لَوَزَنَتْهَا»، فَأَنْظِرْ أَنْ لَا تَكُونَ هُوَ.

- (1) الحبرات: جمع حبرة، وهو كان مخططاً من البرود من ثياب اليمن.
 (2) فتح الباري شرح صحيح البخاري: 3/ 458.
 (3) السمر: نوع من الشجر.
 (4) المجرم: العود الذي يتطيب به.
 (5) الإلحاد: أي العصيان.
 (6) سورة الحج، الآية: 25.
 (7) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 2020).
 (8) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (الحديث: 4/ 255 / 256).
 (9) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 2/ 196، 219).
 (10) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 2/ 136).

قَالَ مُجَاهِدٌ: تُضَاعَفُ السِّيَّاتُ بِمَكَّةَ، كَمَا تُضَاعَفُ الْحَسَنَاتُ ⁽¹⁾.

وَسُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: هَلْ تُكْتَبُ السِّيئَةُ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ؟ فَقَالَ: لَا، إِلَّا بِمَكَّةَ، لِتَعْظِيمِ الْبَلَدِ ⁽²⁾.

4 - فصل: غزوة الكعبة

رَوَى الْبُخَارِيُّ ⁽³⁾ وَمُسْلِمٌ ⁽⁴⁾ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَغْزَوُ جَيْشُ الْكَعْبَةِ، فَإِذَا كَانُوا بِبَيْدَاءَ ⁽⁵⁾ مِنَ الْأَرْضِ يُخَسَفُ بِأَوْلِيهِمْ وَآخِرِهِمْ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ وَفِيهِمْ أَسْوَاقُهُمْ ⁽⁶⁾ وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: «يُخَسَفُ بِأَوْلِيهِمْ وَآخِرِهِمْ ثُمَّ يَبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ».

5 - فصل: استجاب شدة الرجال إلى المساجد الثلاثة

عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ، إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ⁽⁷⁾ وَمُسْلِمٌ ⁽⁸⁾ وَأَبُو دَاوُدَ ⁽⁹⁾.

وَفِي لَفْظٍ «إِنَّمَا يُسَافِرُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ، وَمَسْجِدِي، وَمَسْجِدِ إِيلِيَا» ⁽¹⁰⁾.

وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ مَسْجِدٍ وُضِعَ فِي الْأَرْضِ أَوْلَى؟ قَالَ: «الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى. قُلْتُ: كَمْ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: أَرْبَعُونَ سَنَةً، ثُمَّ آتَيْنَ أَدْرَكْتِكَ الصَّلَاةُ بَعْدَ فَضْلٍ، فَإِنَّ الْفَضْلَ فِيهِ» ⁽¹¹⁾.

وَإِنَّمَا شُرِعَ السَّفَرُ إِلَى هَذِهِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ، لِمَا فِيهَا مِنْ فَضَائِلَ وَمِيزَاتٍ لَيْسَتْ فِي غَيْرِهَا.

فَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ ⁽¹²⁾ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

- (1) جامع العلوم والحكم: ص 352.
- (2) فتح الباري شرح صحيح البخاري: 329/11.
- (3) أخرجه البخاري في «الصحيح» (الحديث: 2118).
- (4) أخرجه مسلم في «الصحيح» (الحديث: 2884).
- (5) بيدا: فلاة وصحراء.
- (6) أسواق: جمع سوق، وقد يكون في السوق الصالحون لقضاء مصالحهم.
- (7) أخرجه البخاري في «الصحيح» (الحديث: 1189).
- (8) أخرجه مسلم في «الصحيح» (الحديث: 1397).
- (9) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 2023).
- (10) إيليا: القدس.
- (11) أخرجه البخاري في «الصحيح» (الحديث: 3366).
- (12) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 343/3).

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى فِي مَسْجِدِي أَرْبَعِينَ صَلَاةً، لَا تَفْوُتُهُ صَلَاةٌ كُتِبَتْ لَهُ بِرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ، وَبِرَاءَةٌ مِنَ الْعَذَابِ، وَبِرِيءٌ مِنَ النِّفَاقِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (1) وَالطَّبْرَانِيُّ (2) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

وَقَدْ جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ: أَنَّ فَضْلَ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ أَفْضَلُ مِمَّا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ - غَيْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ - بِخُمْسِمِائَةِ صَلَاةٍ (3).

آدَابُ دُخُولِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ وَآدَابُ الزِّيَارَةِ:

1 - يُسْتَحَبُّ إِثْنَانًا مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ، وَأَنْ يَكُونَ مُتَطَيَّبًا بِالطَّيْبِ، وَمُتَجَمِّلًا بِحَسَنِ الثِّيَابِ، وَأَنْ يَدْخُلَ بِالرَّجْلِ الْيُمْنَى، وَيَقُولَ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ، وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ، مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلِّمْ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ» (4).

2 - وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْتِيَ الرَّوَضَةَ الشَّرِيفَةَ أَوَّلًا، فَيُصَلِّي بِهَا تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ، فِي أَدَبٍ وَخُشُوعٍ.

3 - فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ - أَيْ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ - اتَّجَهَ إِلَى الْقَبْرِ الشَّرِيفِ، مُسْتَقْبِلًا لَهُ وَمُسْتَدْبِرًا الْقِبْلَةَ، فَيَسَلِّمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَائِلًا: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا خَيْرَةَ خَلْقِ اللَّهِ مِنْ خَلْقِهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا خَيْرَ خَلْقِ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا حَبِيبَ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ رَبِّ الْعَالَمِينَ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا قَائِدَ الْعُرَى الْمُحَجَّلِينَ. أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّكَ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَأَمِينُهُ وَخَيْرُهُ مِنْ خَلْقِهِ. وَأَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ الرِّسَالََةَ، وَأَذَيْتَ الْأَمَانَةَ، وَنَصَحْتَ الْأُمَّةَ، وَجَاهَدْتَ فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ.

4 - ثُمَّ يَتَأَخَّرُ نَحْوَ ذِرَاعٍ إِلَى الْجِهَةِ الْيُمْنَى. فَيَسَلِّمُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، ثُمَّ يَتَأَخَّرُ أَيْضًا نَحْوَ ذِرَاعٍ. فَيَسَلِّمُ عَلَى عُمَرَ الْفَارُوقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

5 - ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، فَيَدْعُو لِنَفْسِهِ، وَلِأَخْبَائِهِ، وَإِخْوَانِهِ، وَسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ. ثُمَّ يَنْصَرِفُ.

6 - وَعَلَى الزَّائِرِ أَنْ لَا يَرْفَعَ صَوْتَهُ إِلَّا بِقَدْرِ مَا يُسْمِعُ نَفْسَهُ، وَعَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ أَنْ يَمْنَعَ ذَلِكَ

يُرْفَعِي.

(1) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 155/3).

(3) أخرجه البزار في «المسند» (الحديث: 422).

(4) تقدم ص 202.

(2) أخرجه الطبري في الأوسط (الحديث: 5440).

فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رَأَى رَجُلَيْنِ يَرْفَعَانِ أَضْوَاتَهُمَا فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، فَقَالَ: لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّكُمَا مِنَ الْبَلَدِ، لَأَوْجَعْتُكُمَا ضَرْبًا⁽¹⁾.

7 - وَأَنْ يَتَجَنَّبَ التَّمَسُّحَ بِالْحُجْرَةِ - أَيْ الْقَبْرِ - وَالتَّقْبِيلَ لَهَا. فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا نَهَى عَنْهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

رَوَى أَبُو دَاوُدَ⁽²⁾ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، وَلَا تَجْعَلُوا قُبُورِي عِيدًا. وَصَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّ صَلَاتِكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ».

وَقَدْ رَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَسَنِ رَجُلًا يَنْتَابُ قَبْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّدَاءِ عِنْدَهُ فَقَالَ: يَا هَذَا، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا قُبُورِي عِيدًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ حَيْثُمَا كُنْتُمْ، فَإِنَّ صَلَاتِكُمْ تَبْلُغُنِي»⁽³⁾. فَمَا أَنْتَ - يَا رَجُلٌ - وَمَنْ بِالْأَنْدَلُسِ إِلَّا سَوَاءٌ.

6 - فصل: أَسْتَحْبَابُ كَثْرَةِ التَّعَبُّدِ فِي الرَّوَضَةِ الْمُبَارَكَةِ

رَوَى الْبُخَارِيُّ⁽⁴⁾ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ»⁽⁵⁾، وَمِنْبَرِي عَلَى حَوْضِي.

أَسْتَحْبَابُ إِثْنَانِ مَسْجِدِ «قِبَاءٍ» وَالصَّلَاةِ فِيهِ: فَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَأْتِيهِ كُلَّ سَبْتٍ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا وَيُصَلِّي فِيهِ رَكَعَتَيْنِ⁽⁶⁾.

وَكَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُرْعَبُ فِي ذَلِكَ فَيَقُولُ: «مَنْ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِي، ثُمَّ أَتَى مَسْجِدَ قِبَاءٍ، فَصَلَّى فِيهِ صَلَاةً، كَانَ لَهُ كَأَجْرِ عُمْرَةٍ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ⁽⁷⁾ وَالنَّسَائِيُّ⁽⁸⁾ وَأَبْنُ مَاجَةَ⁽⁹⁾ وَالْحَاكِمُ⁽¹⁰⁾ وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

7 - فصل: فَضَائِلُ الْمَدِينَةِ

رَوَى الْبُخَارِيُّ⁽¹¹⁾ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْإِيمَانَ

- (1) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 470).
- (2) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 2042).
- (3) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 367/2).
- (4) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1196).
- (5) قيل في معنى (روضة من رياض الجنة): أن ما يحدث فيها من العبادة والعلم يشبه أن يكون روضة من رياض الجنة. ويكون هذا كقوله عليه الصلاة والسلام (إذا مررتم برياض الجنة، فارتعوا. قالوا:
- يا رسول الله، وما رياض الجنة؟ قال: خلق الذكر).
- (6) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1194).
- (7) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 487/3).
- (8) أخرجه النسائي في «السنن» (الحديث: 37/2).
- (9) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 1412).
- (10) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (الحديث: 12/3).
- (11) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 1876).

لِيَأْرُزُ⁽¹⁾ إِلَى الْمَدِينَةِ كَمَا تَأْرُزُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا.

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ⁽²⁾ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - بِإِسْنَادٍ لَّا بَأْسَ بِهِ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمَدِينَةُ قُبَّةُ الْإِسْلَامِ، وَدَارُ الْإِيمَانِ، وَأَرْضُ الْهَجْرَةِ، وَمَنَوَى الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ».

وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: غَلَا السُّعْرُ بِالْمَدِينَةِ فَأَشْتَدَّ الْجَهْدُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَضْبِرُوا، وَأَبْشِرُوا فَإِنِّي قَدْ بَارَكْتُ عَلَى صَاعِكُمْ وَمُدَّكُمْ، وَكُلُّوا وَلَا تَتَفَرَّقُوا، فَإِنَّ طَعَامَ الْوَاحِدِ يَكْفِي الْاِثْنَيْنِ، وَطَعَامَ الْاِثْنَيْنِ يَكْفِي الْأَرْبَعَةَ، وَطَعَامَ الْأَرْبَعَةَ يَكْفِي الْخَمْسَةَ وَالسَّتَّةَ، وَإِنَّ الْبَرَكَةَ فِي الْجَمَاعَةِ، مَنْ صَبَرَ عَلَى لَأْوَائِهَا وَشِدَّتِهَا، كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً وَشَهِيداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ خَرَجَ عَنْهَا، رَغْبَةً عَمَّا فِيهَا أَبَدَلَّ اللَّهُ بِهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ فِيهَا، وَمَنْ أَرَادَهَا بِسُوءٍ أَذَابَهُ اللَّهُ كَمَا يَذُوبُ الْمَلْحُ فِي الْمَاءِ» رَوَاهُ الْبَزَّازُ⁽³⁾ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ.

8 - فصل: فَضْلُ الْمَوْتِ فِي الْمَدِينَةِ

رَوَى الطَّبْرَانِيُّ⁽⁴⁾ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنِ امْرَأَةٍ يَتِيمَةٍ كَانَتْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ثَقِيفٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَمُوتَ بِالْمَدِينَةِ فَلْيَمُتْ، فَإِنَّهُ مِنْ مَاتَ بِهَا كُنْتُ لَهُ شَهِيداً، أَوْ شَفِيعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَلِهَذَا سَأَلَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رَبَّهُ أَنْ يَمُوتَ فِي الْمَدِينَةِ، فَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ⁽⁵⁾ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ وَأَجْعَلْ مَوْتِي فِي حَرَمِ رَسُولِكَ ﷺ».

(4) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (الحديث:

.194/24).

(5) أخرجه البخاري في «الصحيح» (الحديث: 1890).

(1) يارز: أي ينضم ويتجمع.

(2) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (الحديث:

.5614).

(3) أخرجه البزار في «المسند» (الحديث: 1185).